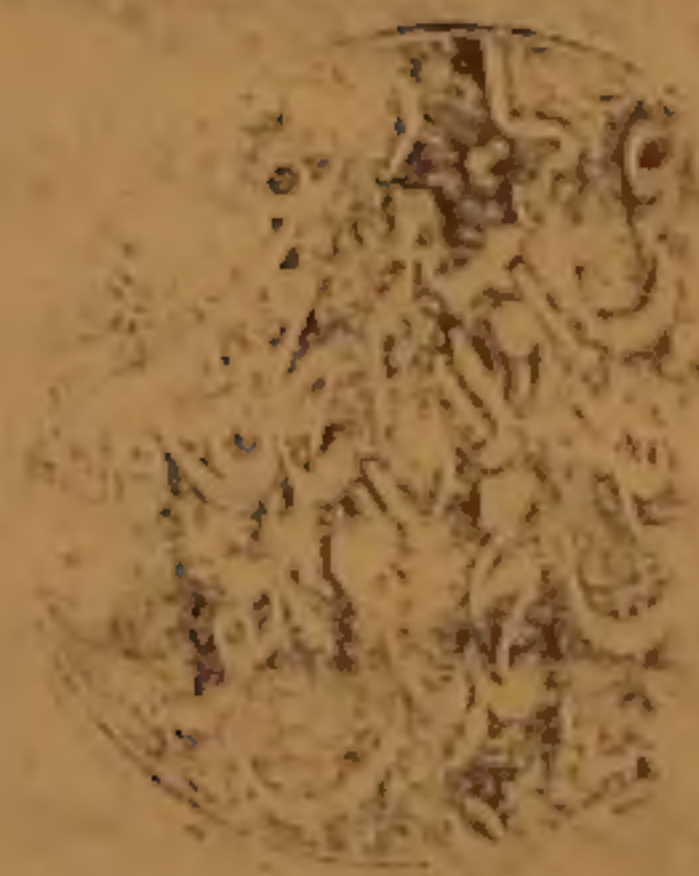




卷之四

لوجبة بسبب عدم العادة في الحجة والمغنى وجبة عبارة المتن في كثير من النسخ مما شذوا ما نقل  
في السج وبعدها مختلفان لوجبة النجوى الكتابي في حدان من حيث الذات وهو معنى التماثل  
ولم يقل هكذا عبارة المتن لعدم النجوى بمورد من النص بفتح وفي عبارة لفظ عبارة المتن

سلو  
سلو



2

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
اجل منطلق الفصحى لسان الفصحى واولى مدرج اسم في ايمان الاذكياء حلال  
يصدق بكبريائه وشكر نعمه لا يتصور غير الله عند الابد ولا يرسم ولا يترك  
لا يفسد ولا يوشم ونحوه على ارسنه حجة وبرهان وجعله يدي وبنايا او حتى يبل  
الفضل والتفكر واقام الحجة على ججاج الجبر والحقير وعلا له واصح المستوفين  
لشدة آثاره المتشكك نسبة انواره يقول الفقير المسكين عبد الحكيم بن محمد بن  
قدس في قوله لا غير نوحه قدس العارة ونوحه بغير العارة وفوائد الغوار لهذا  
الفقيه عبد الملقب باللب عند قوله في الشرح السبب في الظهور العظيم والمفرد  
الحكيم والحوادث المعقولة عليه السند والحقير الاحم ان كتب ما يسهل للذهن السهل في كل  
شكوتها واهد ما يقع له في كشف غملا ثم سالك طريقا لا يثقل عقله اعاد  
ما يتعلق بحمل الكتاب على ما اعلق عليه من الفقه مع الشهادة بجملة ما فيه لوجه  
القطرة وبعضها غير شافية لعدم الظفرة وبعضها ممتدة للاطلاع على معلق بالكتاب وبعضها  
محملة للاطلاع على كمال محبرة المطالب فتمت مستغنا بعون الله وحسن توفيقه جميع  
ما يقع له وتتم في رطاب نفس الطريقة المذكورة سيرة الى دفع الشبهة المنزوعة والكل  
قطر في النامد في فهم المعاني في طريق التعريف على ما في في عبادته كنه الاثني فوالله  
وجهد الاستقصاء في الله ثم ما يسلك في خاتمة من خاتمة جعله على طمعة من  
حق الله تعالى بسلطة الابدية وابدن بالدولة السعيدة فخر الملوك واسد على المؤمنين  
صاحب النفس القدسية وارث القربانية الالهية كما سر اعشاق الكرامة مالكه فرب العالمين  
مر ورج المدة الخفية ايضا موصى فوالله نعم الفهم اخل الله في الارضين غياث المؤمنين و  
المسلمين عامهم بدار الله خليفة رسول الله المودع بالبابية نعم الرباني امير المؤمنين علي بن ابي طالب  
عليه السلام جبرائيل بارئ صاحب الغم في التي لا زالت سرافق وولده الحسين  
عليه السلام سبطه من فوعة الى يوم النور موقفا على حجب الله ويظهر مقتضاه  
وجبه

وجبه المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم ما دامت السموات والارض ويرحم الله عبدا  
امينا قوله بكلامه وحده كذا امر كذا في الشبهة السابعة وليس بكلامه عن غيره العذر  
لان دخولها في نسبة عليه السلام لان قوله لم يثبت عليه ما في الرتبة في موقع الحال والمفعول  
التي في لوجه وليس بحجة لعدم العائد في الحجة والمفرد وجد عبارة المتن في كنه في الشبهة  
مما لا يجازي في الشرح وهي مختلفة في حيث الوجود المتكافئ في معنى الازمنة الذات و  
هو معنى التماثل ولم يقد بهذا عبارة المتن لعدم انجزم بكلامه في المعنى في زيادة لفظ  
عبارة المتن انارة الى ان ضميره راجع الى الله لانه قد بر جوده الى المعنى كلف ان يقال  
بذلك وجد في كنه في الشبهة وهذا الجمل اعذر من قبل استنباط هذه الشبهة مع  
استدراكها انكم ارحم مني في تعدد الاجزاء قوله وقعت في مبالغة حيث  
نسب سبب في القلم في الكاتب في لفظ ان نسخ ومن الى ان هذه الزيادة نسخ العبارة  
المتن قوله يدل على ذلك لان ما هو مضمون التفصيل والتاكيد ولزم ما جدد لفظ ما قبله  
باقامة المذموم القصد مقام المذموم الارعاني اعني الشرط المحرم وكل من ذلك يقتضي  
كأن غاية الحكم بالحكم يكون المتماثلنا وعدم العلم به سببا فيكون التلويح المذكور  
بما يقع في ذلك فاندفع ما قبل ان التكرار حصد بان في حكمه بزيادة اوليها وبهم لا  
يخرج الحكم ليس لزوم التكرار بل فنضاه هذا القول عدم علم الخاطب بملئمة المفاك وكذا ما قبل  
الا لاجزاء بعد ذلك وما قبل ان المقصود بالحكم بانئذ المقيدة بكلامه ولا يها في المقدرات  
لان الشبهة كونها معارضة مما سبق لان يكون مقصورة ولو قبله بالقبول مع ان ترك العاطف  
في المقادير السابقة وان الشبهة بان في ذلك وما ذكرنا ان نظرون في توجيهه لدلالة يكون ذلك في الاول  
مختصة في التي في عهده وكون الاول اجمالا والحق في تفصيله وانفاق النسخ في الثاني دون  
الاول والحق السوف في الاول في لفظ ذلك فقط وفي الثاني فيه في اتصال الفاء في كونها  
لا بد من عبارة السبب قد حسن انما يتقيد ولو به الحكم بزيادة الاول دون ما يورثه قال  
الشيخ في قوله كذا امر كذا في الشبهة السابعة بيان ما هو المذكور في اجزاء الحجة لان بيان الحكم  
الذي هو بالذات متوقف عليه بيان لم يجمع العنصر وهم ارباب السادة في السادة على ما يورث في ذلك  
اللفظ والارادة مع ما قالوا من ان النسخ تركها راجع الى الحكم في قوله ان يترك المحل  
فان يقال ان في مراده بلطف الحق في تحرير كنه في الشبهة في جميع لفظه في جازية الى مقتضى













بيان الحجة اصله منسب لبيان الماهية بالبرهان لا بالبرهان كقول  
 فقارسته كقولهم ان تفسير قوله ابتدأ ببيان الحاجة اي ابتداء بان لزوم وجبة الشارة  
 الى القول ان مقتضى البحث انه معطوف على قوله وادرجها وترتبة على شرط باعتبار ان مقتضى البحث  
 بالتقسيم في جميعه في اوله كما هو معص صدر والشرايش يقتضي تقدير ببيان اي حجة لان التقسيم في هذه  
 فكانه في الحقيقة حكيم في تقدير البحث ببيان اي حجة والشرع في التقسيم كرو احد مناهما معطوف  
 ومن لم يفهم الحق وقع في تحركات باردة في توقفه على اي لتوقف ببيان الحاجة على لزوم  
 في التقسيم لان مقتضى بيان اي حجة مقتضى مترتبة واخره ما يتحمل به هو التقسيم فان التقسيم قد  
 عليه قوله وليس يمكن لكل مناهما في اوله لا نظرا لتوقفه على قوله بل العوض كل مناهما في بعض  
 الاخر نظري في مقتضى قوله المتوقف عليه قوله وذكره الترتيب بسبب جواربه المتوقف عليه قوله فيستلزم الحاجة  
 انه فناء هذا الضمير في قوله المتوقف عليه راجع الى التصور وكذا ان ترجع الضمير الى التقسيم فيكون المار لتوقف  
 ببيان الحاجة في مقتضى ما هو مقتضى التقسيم على التقديرين ان مقتضى ما قبل ان يتوقف  
 لا يقتضي التقدير لتوقف ببيان الحاجة على كل واحد من مقتضى قوله فان قلت انه مع لتوقف  
 والنجو بقبالات المقدمات المتضمنة قوله عن الموصلي في جواب الموصلين فلا يخرج مسئلة من  
 مساندة ببيان الحاجة اي في قوله فلو لم يقسم العلم اولا اي قبل سائر المقدمات لما عرفت بترتيب  
 مقدمات ببيان الحاجة وان تقسيم العلم اولا الى الضروري والنظري اليهما مع كونه موجبا ليلزم  
 المقدمات وموجبا الى عبارة الضروري والنظري في كل مناهما يحصل الضروري قلب للمقدمات لان التقسيم  
 باعتبار كيفية الحصول بعد التقسيم باعتبار الحصول فيكون ببيان اي حجة ببيان اي حجة لان  
 معناه عدم الحكم في الطرفين بل الجواز الوقوعي والممار الجواز بالنظر الى شرط المذكور في تقسيم الام  
 حتى يرد ان الضرور المكنى الجواز لا الجواز ان تقسيم العلم الى التصور والتقديرين هذا ببيان ان  
 التصور مع الحكم تقديرين عند ارباب هذا التقسيم كما هو مقتضى عبارة المطالع حيث قال العلم اما  
 تصور فقط ان كان اركا سايجا واما تقديرين ان كان تصور مع الحكم وان قوله ويقال للجمهور في  
 ببيان المذهب الام والذات في المجموع فلا يرد ان تقسيم العلم الى التصورين دون التصور والتقديرين  
 ١٠ فالعلم النقي للتفسير بتقدير قال معطوف على قوله وصدر قال لا حكم مع لما كان في ذلك فقط  
 مقابلا لمقتضى حكمه معناه فانه باعتبار القيد المذكور في القسم الثاني فيكون بمنزلة لا حكم مع  
 قد في علمكم انهم لان قوله لا حكم مقتضى سالية والسلب في التصور فيما يتصور فيه الى باب

ولا ان لا يوجب في الحكم فلا سلب بالاشتغال لولا بين التقديرين المار به ما سوى التقديرين  
 فافهم ان لا يقال ان مقتضى عدم الحكم فيهم ١٠ او يقال ان مقتضى بيان اي حجة فافهم ان لا يطلق  
 ان المار به في مقتضى التقديرين عدم الحكم مع اعني شرط لا شيء لا على التقديرين بل على مقتضى  
 بشرط اي فانه يستلزم انقسام الشيء الى قسمين الى غيرهما او اطلاق التصور لبيان مقتضى التصور  
 مع كونه بعيدا عن اللفظ ان التوضيف بعلوه رائد على ما يستلزم عن الوصف في تقديره او لا اطلاق  
 خلق في المتعارف ان مقتضى اللفظ في الجملة كما مر ج به في حاشية المطالع في رتبة حكم على الكتاب  
 في غير حكم معناه في لفظه لان مقتضى القسم الاول عدم مقارنة الحكم مطلقا وانه اراد كقولنا لا  
 شرا فيما وقع على ما عليه في شرا او اثبات تقصير الحكم وليس مقتضى رتبة ما بينهما بحيث لا يخرج  
 لانه يخرج من مقتضى الحكم السلب فيقال كما ان مقتضى ما في حاشية المطالع في امثال هذه العبارة و  
 لم يقد كقولنا الاشياء وحسناء ان رة الى ان القسم الثاني متحقق في هذه الصورة اعني مجموع  
 مقوري الطرفين الذين اعتبرنا سائرهما الى الاخر بالنجو والاثبات ومقتضى ما مرور او هو مقتضى  
 بالجملة الظرفية والممار كقولنا ان مقتضى ما في حاشية المطالع في امثال هذه العبارة و  
 ان المقدمات بالنظر في ان مقتضى ما في حاشية المطالع في امثال هذه العبارة و  
 التصورات الاربعة ولا يستلزم ان مقتضى ما في حاشية المطالع في امثال هذه العبارة و  
 احاطة بهين وسبب حقيقة ما قبل هذا التقسيم سببه على لا يجوز في التقسيم الاول لا مع  
 حكم ولا اقتضى الحكم بان هذه الصورة صورة لفظية على مقتضى ببيان اي حجة بين الحكم المبرج و  
 الضمني والممار بهنا الحكم المبرج كما هو المتبادر ولو استلزم كل تصور حكمي لزم الضمني بهذا  
 التصور قد يكون واحدا ربه ببيان ما يصدر في سببه حتى يظهر ان مقتضى ما في حاشية المطالع في امثال هذه العبارة و  
 انقسامها ما وكونه مقتضى الذي لا يكون مقتضى ما في حاشية المطالع في امثال هذه العبارة و  
 في المقسم التقديرين لا ينافي الوحدة النوعية في اما تقسيمه فيقال ان مقتضى ما في حاشية المطالع في امثال هذه العبارة و  
 غير تمام الا انه لا يمكن لها في غير التقديرية في ما معناه اختصار في العبارة و  
 المار بالتقديرين ان لا ينفذ في ثمة في الامتياز في مقتضى ما في حاشية المطالع في امثال هذه العبارة و  
 انشائه اختصارها تقصيرا بعلو الواسطة فيكون في مقتضى ما في حاشية المطالع في امثال هذه العبارة و  
 اي شرا والاثبات وتفسير حكمه بوقوعه في الامتياز في مقتضى ما في حاشية المطالع في امثال هذه العبارة و  
 هو واما في التقديرين فانه مقتضى ما في حاشية المطالع في امثال هذه العبارة و



المقدّمات على ذلك بان ضروري ومنشأ المشابهة عند الفرق بين ذات المطلق وبين مع وصف الاطلاق  
فمن قبل لا يجوز ان يمنع علم العرفي ذكره الجواب بل ان لا احتيا للعلم الى باح  
ولهذا اورر الفاع في قوله فلا يمنع اي لو علم الى العلم فلا يمنع آه والحق ان اثبات المقدّمات المنعنة  
وهم قوله لم يتوسط بينهما التبيين لم يتوسط التبيين بين العلم وتعيينه مع تلازمها بسبب  
التبيين المذكور وهو التبيين المذكور بالذات قوله بل ينبغي ان يعرف قوله لا يمنع آه للتبيين على ان احد  
عندي اعين التبيين وان كان جازما لكنه لا ينبغي ان لا يكون له معنى ما يوجب بكونه للتبيين بل ان  
وان كان محمولا لا بد من تعريفه او لا يمكن تبيينه الا الى ان يكون الوصف مطابقا لطريق التبيين في  
الذكر وما قبله ان يتوسط بينهما لا يكون للاختصاص بالتبيين في لا ينبغي ان يربط به في الكلام قوله فان قلت  
اي الاستفهام مترتب على اعتبار العود الى مطلق التصور ان كان الاستفهام على حقيقة وان جعلنا انكيا  
كما اطلاقه بطريق التفسير باستزاده ام اطلاقه هو علم الفائدة ويجوز ان يجعل معارضة  
في الفائدة كما في الاستفهام في تقديم التبيين على التبيين لم يكن معلوما بوجوب بكونه للتبيين وتذكر ان  
كان معلوما ان الاضاح بالتبيين لم يتوسط بينهما التبيين الاتساع بتعيينه م ارفه الذي هو تعريفه  
في الحقيقة التسم باحتياجه الى التبيين مع توسط المراف فلا فائدة فيه في الفائدة في ذلك  
اي الفائدة في ذلك المذكور ان التبيين على كونه التبيين في ذلك حاصلا بالاضاح بالتبيين  
سماهم تقديم الاسم وعدم كونه تعريفه على ذلك حاصلا بتعيينه م ارفه لانه لو عرف العلم لو بعد  
التبيين لم يكن كونه محسوبا اليه بخلاف ما اذا عرف م ارفه الذي هو كونه كونهما التبيين فان تعريفه يكون كونه  
يتبع تعريفه في قوله كونه تعريفه بيا كما بالنسبة اليه العلم وقوله لانه كما في قوله وفي ما يتوهم من انه  
كيف لا يكون التبيين على التبيين في قوله عليه او التبيين فان الاضاح بالتبيين مع ان ان  
تقديم التبيين تبيينه على ان تبيينه به ضرورة لا حاجة الى ذكره وان كان العلم غير محتاج الى التبيين فمطلق  
التصور لمعرفه التبيين على التبيين لا ينبغي ان يكون م ارفه فان لم يحصل مع معرفة التبيين فائدة العلم  
بالم ارفه فتكون مطلقا على قوله التبيين على ان آه بتقدير شرط هذا هو التوجيه الظاهر الحقيقي بالقبول  
للتاخرين في هذا المقام لا يبين ان تغلق قوله فان قلت اعترض على قوله فمفسر مطلقا على قوله  
لانه لا حاجة الى العلم بالعلم انه الى ذلك هو المقصود لان معنى التبيين ضم قبوله متغايرة او متباينة الى التبيين  
وهو متناقض في غير العلم الى العلم التصور فلم يكن م ارفه للعلم لم يكن التبيين تبيينا للعلم والاعراض ان  
الزم من ذلك ان يكون العلم م ارفه واحدا لان سكون المعنى الموصوف له واحد فمعرفة بان الفاع لا

في الاطلاق الحقيقة وذلك كافي في الحقيقة الظاهرة قد حجت في ذلك اي في العلم بالمعرفة الى تعريف مطلق  
التصور الذي هو غير مقرر وتذكر تعريفه في قوله الذي هو الحق آه اما اطلاق آه جوابا عن دخل مقرر وهو  
ان الحق بتعيين مطلق التصور تبيينه على التبيين بين المعنيين ومعرفة العلم والتبيين لا يفيد الا ان كان  
بديل عليه قوله التبيين على ان التصور في حيث ويرى الامم تحت التبيين قوله ولا للتبيين في لا يدخل  
في وفيما سأل المقدّمات فان ما زاد يتعلق بالمقام قوله على ذلك فان التبيين كافي للعلم  
المعرفة قوله لكن التبيين تبيينه فالم ارفه العلم في قوله العلم ارفه العلم المستفاد بالتبيين قوله ولهذا  
التبيين فائدة وهو علم ورد الا علم ان الوارد على التبيين المستفاد قال لا جازما لا يعرف ان قوله بالرفع  
فمن ما قسمه الثاني للمبتدأ وان قوله بالرفع كما هو المشهور وهو العلم لا التبيين وان يعود خبره والمعنى  
لا جازما مشهور ولا يجوز ان يكون ان يعود فاعله وكلمة استفتت بفعل الامر علمه على كونه مستفاد  
المبتدأ في ما قام زيد بالاضاح وان استمر بها بعض الاذكياء لان مطلقا على ان في قوله التبيين الاول  
المبتدأ لان سببه استنوية اما للبناء فلا يجوز ان لا البناء ان لا يكون السبب عاملا والاضاح  
فما بعده في موقعه الخلف فلا يكون فاعله من غير **قال** انما عرف مطلق التصور كما سبق بانه  
مصحح كونه تعريفه مطلقا التصور وهو التصور فقط وهذا بيا لم جزمه فلهذا قال وفي التصور فقط  
بعض انما عرف مطلق التصور وهو التصور فقط مع انه الحق بالتبيين تبيينه على المرافقة مع حصول  
الحق وهذا غير مازك قد مر انه ان في التصور العلم انه م ارفه فان مقصوده قد مر ان في مطلق  
التصور وهو العلم كما يدل عليه عبارة السؤال **قال** اما الحكم فهو كونه آه على قوله في التصور  
ببارة للجزء الثاني من القسمين في العلم ان السبب تبيينه وان جزمي را جزمي في قوله في علم ام انهم  
يجب ان يعرف فائدة تامة وقد يطلق بمعنى النسبة مطلقا فعلى الاول قوله انما بيا او سلبا بيا  
لتوجيه على الثاني تنقيح لا خارج ما سوى النسبة اعني في العلم وجوب لازم كونه والى الجواب  
متعد منه والسبب هو كونه في الخارج الايقاع فكذلك والاستزاع بكونه في المذهب واختار العلم  
اعني كونه الحكم فعلى ان في المصنف النسبة م ارفه ولا يتغير في التبيين به فان المر  
التبيين كونه كونه قوله هذا يعبر الحكم على انه قد عرفت الحكم في طراف السبب انما الحكم بغيرها  
لا اتصال والانفصال فما حكمه عند تامة اقسام قوله بيا او سلبا تنقيح للاقسام الثلاثة التي بيا  
كما ذكرنا حكمه او سلبا فانهم مطلقا على ذلك وان كانا في سبب دفع الحكم والاتصال والانفصال  
**قال** فاننا نقول المعنى الحكم في جزئي واختار الحكم على كونه اكثر قال او ليس كما تبين مظهر

الله الا اله

وانسليم المعبر عنه به ريد ان لا ادراك لهذه القضية فانه تعد رتعلق بما يتعلق به النصديق  
بوجوده في صورة التجديد والايام صورة لان الدرك في جانب الوهم هو كوقوع والادوقوع الا  
انها ليست على وجه الازدواج والايام لان التفسير المستفاد من ظاهر اللفظ لان خلاف الوجهة  
ولا سندية ترتب تعدد نيت غير متشابهة وفيه اشارة الى ان الحكمه راء متعلقة بالنسبة الثامنة  
الخبرية فانها لما كانت مشعرة بالنسبة الى جميعها اذ اركانها على وجهها حيث انها متعلقة  
بالسطرين رابعة بينهما ومن حيث انها كذلك في نفس الامر وهذا هو الحكمه هو محض من بالذات لما  
للتصور الى ان اجزاء القضية تلك الحكمه عليه به والنسبة الثامنة الخبرية لكان ذهاب اليه المتأخر من  
مران اجزاء القضية اربعة لتعميم عليه به ونسبة تفيدية ووقوع تلك النسبة او لا وقوعها وان  
الاختلاف في بيان نوع العلم بالنسبة ان لا بد من احد في ان يسخر القضية سواء الحكمه عليه  
وبه وجوبه له وانما في ان الارض في مفاير بالذات للتصور مع قطع النظر عن المتعلق وبما ذكرنا  
فقد اندفع عن الشكوك التي اوررها المتأخرون في هذا المقام في حكمها بما في قيد نسبة الكل الى  
الجزئي وكذلك في السابق قد تنافى بعضهم من باب النسبة بما لا يضر به الطبع السليم فوايد راء  
النسبة اي عوارها كما في حيث انها متعلقه بالسطرين وهو اذ كانت النسبة التي يعبر عنها راء  
النسبة الخبرية اي صور الحكمه فوايد راء طرفها اي عوارها ذاتية لها والى لم يعبث بها في عوارها  
للكونه المتأخر عوارها على ما عرفت فوالا خفاة مما يراه فمما يرتفعنا بالذات  
بجند فوايد راء النسبة الخبرية فوالحكمه فان متعلقها النسبة الخبرية بالاعتبارين فوايد راء  
وقوعها فيهما ان النسبة الواقعة المتعلق واقعة بينهما في نفس الامر او لا قوله وتوهم في  
المتعلق اشارة الى ان النظر اذ راء بسيط وتوهم اهم مفاير له حاصل بعد ملاحظة الطرفين الآخر  
وماتوا ان نظن ادراك يحمل النقيض فلم ار انه كذلك باقوة نص عليه سبب في المحل في القضية فوايد  
ولم يجعل له لانه عبارة عن الازدواج والسليم فوايد راء النسبة الخبرية مفاير للحكمه بالايجاج  
اي كانه مفاير للحكمه سبب في ان ثبت مفايرية في النسبة الخبرية للحكمه مطلقا بخلاف صورة  
اشارة فانه السد لا علم المتأخرة ابتداء في قبل ان التعمير لاثبات المتأخرين بالحكمه لا يجازي  
والسليم بصورة الوهم بعد اثبات المتأخرين بالحكمه مطلقا بصورة السد لغو يسبب  
فالكن النصديق انه عطف منه فوايد راء في ان ثبت بالقدمه الاولى مفايرية لادراك  
النسبة بالقدمه الثانية انه لا بد منه في التقدير فوايد راء في ان لا بد من دفع توهم حضور

عند ذلك النسبة الحكمية والآن لم يحصل الحكم كما نوه بعض من ان النسبة والوجه في تقدير النسبة  
حيث لم يرقوا بين تصور النسبة واقعة وليست بواقعة وبين الازمنة ولقد اختلف  
على الناظرين حد هذه العبارة فوقعوا في تحفظات باردة (١) وعندنا ترى المنطيقين معطوفين  
على ما في هذا هو التحقيق من ان الحكم ادراكا وانما النسبة العنصرية وعندنا ترى المنطيقين  
فقد قوا بناء على ان آه ولاشارة الى ذلك فترسل الحكم بايقاع النسبة وانتم انتم انتم حكمكم عليه  
بقوله فعل في الفعل لكن التحقيق عندنا ان القول بفعلية الحكم في ذهب اليه الامام ومثله  
منه ام معنوي وهو ان الالزام كلف به ومعناه التصديق بما جاء به النبي عليه السلام  
والنصف لا بد ان يكون فعلا اختياريا تصديق لا بد ان يكون فعلا اختياريا فان الحكم الذي  
هو شرط في التصديق اثنى ايقاع النسبة وانتم انتم وهو ان ينسب باختيار الصدق الى  
الخير والغير وتسلط فعل اختياريا والتكليف باعتبار ما هو في الواقع لا مدي ان التكليف  
بالايمان التكليف بالنظر الموصلة له وهو فعل اختياري وقال المحقق استغنى ان الحكم  
لا يلزم ان يكون منقول من فعله يجوز ان يكون منقول من المدي والتكليف يكون باسباب عقلية الذي  
هو اختياري وقال البعض ليس لا يمازج من التصديق بل مع التسليم لتحقيق هذا المقام مقام اخر  
قول لم يحصل لنا سوى ادراكه للمحقق ان يقول ان اردت ان لم يحصل ادراك سوى ذلك فليس له  
لا يجزئ ذلك نفعه وان اردت ان لم يحصل سوى ذلك معطوف فله لا يحصل التصديق بغيره ان لا  
يحصل في ذلك قول الشيء منسوب الى الواقع في نفس الامر بل لا بد من الايقاع وهو ان تنسب  
الواقع في نفس الامر باختيار فان العالم بالواقع المعاند لا يسمى صدقا كالصدق في العالم  
بصدق الرسول مع الله وسلم المعاندين له ولو رجع اليه عليه السلام على ارجوع الى الوجه اقول  
فقد يصدق في اشارة الى ان ما يصدق في الفعل لا يكون انما لا يصدق عليه الفعل لا يصدق  
عليه الافعال بناء على ما تنوي من ان المقولات العشرة متينة بالذات (٢) فانما يصح آه  
حكم الشبانة افعال على طريقة التمييز والتميز بينه فلا يكون فعلا ايضا اي لا يكون الادراك  
منه هذا التصديق فلا يكون على تقدير كونه انفعالا وفيه اشارة الى ان القياس المذكور في الزج  
قياس على نسبة السكون الثاني من الوجبة الكلية والسبب الذي ينتج الادراك لا يكون فعلا و  
بهذا النتيجة انما اصبحت الى الوجبة الكلية المستفاد من قوله للحكم فعل من افعال النفس بغير اختيار  
هكذا الحكم فعلا ولا شيء من الادراك بفعله فلا شيء من الحكم بالامر هو مخطا وبهذا نقول

نقول بعد تقدير كونه الادراك كين والافعال لا يكون كين فالادراك لا يكون فعلا  
وهو يعلم ان قول الحكم فعل ينتج المخطا وقال معني قوله كين كانه لا يكون انفعالا  
لم يأت بشر ان الادراك منفع الا انفعالية فيما هو مخطا قاله فلو قلنا اي ان انفعاله لا بد ان يكون  
من امور اربعة وان الحكم مختلف فيه قال هذا في المذكور في سائر الامام وفيه اشارة الى الاول  
مجرد احتمال لم يذهب اليه احد ان قوله لا يقول ليعلم ليعلم اي مجموع التصورات الحكمية باعتبار  
الامام قالوا واستعد الذي هو الحكم لم يبين متعلقات اشارة الى ان متعلق تلك النسبة المتصورة  
لكن من حيث الوقوع والاقوع كما قالوا اما على رأي حكمي اي جسدكم والفعل بتركيب التصديق  
قول الامام ومن جملة الحكمية قوله هذا هو الحق اي ما ذهب اليه الحكم هو الحق لان في  
الذي يلقوه لان نسبة العلم اي تسمية العلم في المطلق الى مذهب القسامين دون اقسامهم  
في مذهب الاغنياء والاحتياط والتفصيل لانه لا هو مقصودهم في المطلق وهو بيان الطرف الاول  
الى المجموع الا ان لا يستلزم من هذا بطريق خاص كما ينبغي من ان الموصلة الى التصور يسمى قولنا  
وهو موصلة الى التصديق بجملة قوله ثم ان الادراك المسمى بالحكم اي ادراك النسبة واقعة لطريق خاص هو جملة  
المتعلقة الى القياس التمييز والاستدلال للمحقق في جميع ذلك ويعتبر ان ادراك النسبة واقعة او  
ليست بواقعة ان كان مع الايقاع وهو ان تنسب باختيار الواقع اليها فلهذا اجماعا  
محض في ذلك كونه منسوبة اليها للوقوع من غير اختيار فلا يحتاج الى اجماع فالحاشي في اجماع الادراك  
هذا كونه منسوبة الى الادراك فلهذا الحكم كان محتمل بل الحكم فعل مقرون به قوله فلا فائدة في هذا الى  
الحكم بهذا السبب على تقدير كونه الحكم ادراكا اما على تقدير كونه فعلا فلا ادراك النسبة من حيث لا  
يقول الذي هو فعل النفس لطريق خاص لا ادراك من حيث الذات ثم لعل ان يقول ان ذلك لا ادراك  
لكونه متعلق بالنسبة المتعلقة بالطرفين من حيث انها لا تلاحظها بمنزلة النسبة المتعلقة  
للاقرار الواحدة كحقيقة فكما ان الحكم صفة في الزج السبب ان العمل لا يتعلق بالامرية فكذلك  
الحاصل بعد اجماع هو المجموع وان كان لاكتساب متعلقا بالادراك المذكور كما ان متعلقا على النسبة  
العنصرية بمنزلة النسبة الحقيقية بسببها صار العمل على الطرفين والنسبة ام او احدا حقيقيا مغايرا  
للكواحدة للطرفين والنسبة مع ان الحكم صفة للطرفين ليس النسبة فكما جعلوا الطرفين و  
النسبة اجزاء من العلوم فكذلك العلم وما وجد في لغة العلم بالعلم جعل مذكورة في الاول  
وسطه في الثاني وانت بعدا حاشا في ذلك بما قلنا من ان النزاع في التصديق لفظي في مخطا











والنظر موضوعا على معنى اسمه مشترك بين التصور والتفكير لعدم الوساطة بينهما والا  
 اي لو كان بينهما وساطة لما لزمت من غيرهما على الكل لانهم ليسوا شيئا واحدا فكذلك قال هو الذي لم يتوقف  
 اي العلم بمعنى الصورة الحاصلة الذي لم يتوقف حصوله على تصور في نفسه فلو بدى ان يكون الحصول  
 حصولا متوقفا على اللغة ذلك كما ذكره ففقد يتبع بعض المتضمنين معنى الترتيب فيجب فيه التوقف  
 ان لولا حصوله فبذلك الترتيب تقدم فيولاي معنى الاحتياج ولذا وقع في بعض الكتب الذي  
 لا يحتاج في حصوله الى النظر فبالقياد ولولم يرد في البديهي العلم الفوري الذي حصل بالتفكير  
 كما علم بان ليس جميع التصورات والتفكيرات به يسهل ولا نظرا وبالقيد الثاني في هذا العلم الفوري  
 التابع للعلم النظري اذا قلنا انه فوري بمعنى البديهي كعلمنا بالعلم النظري فانه وان كان يصدر  
 عليه ان لا النظر حصل لكنه ليس مترسقا على الشك بل على العلم المستفاد من النظر ان المتبادر  
 الترتيب هو الوساطة وما ذكره فلهذا ان تعرف بها بما لا يكون حصوله سونا نظرا وكسب بما لا يكون حصوله  
 يشققان طارا او ملكا بالعلمين المذكورين فلهذا لا بد من العلم المتعدي الى العلم النظري  
 يمكن حصوله بطريق اخر فلا يصح تعريف النظرى على معنى من افهمه وانما هو في الواقع  
 علم النظر بمعناه الاول لا العلم اما اذا فسر بما ذكرنا اعني لولا ان حصل فلا يتفقد من  
 حصول العلم معرفة في الاستقراء والابدائية والاحسان والتواتر والتجربة هو الحكم من النظر  
 فان اذ كان حصوله شيئا سوى النظر لم يكن الساطع محتاجا في حصوله الى النظر ولا يصح ان لا العلم  
 واذ لم يكن حصوله مما عدا ذلك في حصوله محتاجا اليه ويصح ان لا لولا ان حصل لا العلم ثم ان  
 البديهي والنظري يختلفان بالنسبة الى الانحياز فبما يكون نظري يستلزم بهما لا يتم وبالعكس  
 فبقيت محيية فمستبشرة في التعريفات الامور الاعتباري والالام يذكرها اما اختلافها بالنسبة الى  
 الشخص واحد بحسب اختلاف الاوقات فبذلك لا يحصل مفهوم معتبر في مفهومهما ولا  
 اما بالنظر او بدونه وبما حصرنا لذلك اندفع الشك ان النظر في النظر فلهذا قد بدى البديهي  
 بهذا المعنى انه دفع لتوهم ان المقابل للنظري الفوري دون البديهي يعني ان البديهي بهذا المعنى  
 مراد بالنظري فذكر في مقابلة النظرى كذا في نظره فان تقييد الفوري بالمقابل للنظري  
 انه قد يطلق بمعنى اخر لا يتقبل للنظري اعني مراد بالبديهي بالعلم الاخصر وقد يطلق  
 بياضا فانه التقييد بغيره بهذا المعنى والم مراد بالمقدمات الغضا با اعتبار ان من ان يغير فيها  
 وقد فسر بها البديهي كذا في قولنا لو انما المقصود من المقدمات وابداه حجة الجمع مع بطلان

والعلم موضوعا على معنى  
 اسمه مشترك بين التصور  
 والتفكير لعدم الوساطة  
 بينهما والا

بطلان جميعه بل هو ان يكتفى بالاشارة بان الاضافة على جميعه من جهة النسبة في الحكم وقد يطلق  
 البديهي على ما مر من جهة العقلية والتفكيرية البديهي استغناء عن جميعه وتكونا كذا  
 او تفهيم بقا ذكره في شرح شرح الحق الا ان الاضافة في شاع فلهذا ذكره ولم يعرف للناس  
 لعدم تحقق العلم في بعضه معانيه لا سيما في تلك الاشياء التي لا يكون العلم فيها بديهي  
 بل هو في الحقيقة استيعاب وان انبجته بالبدلي بديهي على الترتيب في ذلك كما لا شك ان قد  
 استفيد من تعريف البديهي النظري مطلقين ومن التمييز لهما من التصور والتفكير تعريف  
 كل واحد من البديهي والنظري من التصور والتفكير في حق البديهي منه لا يتوقف على نظرا  
 اي لا بالذات ولا بالوساطة فالاول نسبة الى كونه النسب اليه نظرا ان كانا في نفسا  
 به يسهل كما عدم العلم كذا النسبة اعلمية وان كانا في نفسا نظرا او قيل ان كونها نظرية  
 حكمها لا نظري ما يستفاد من النظر في مباديها ونظرها لم ينفع في مبادي تلك العلوم بل في مبادي  
 علم نظري آخر يتوقف عليه هذا العلم مدفوع بان مبادي المتوقف عليه مبادي للموقوف  
 ولا بد من التصورات الضرورية التابعة للتصورات النظرية لا معنى كونها ضرورية انها متعارفة  
 لانها بديهيية فبذلك هذا التصور لا يستلزم سم في بديهيية التصديق ونظرية الاحتياج  
 الى معرفة حكمه بان قد ان من تصور الحكم بعنوان ما شاع وجوهه وعندها نظرا  
 الى ذاته ومعنى الاحتياج الى التوهم ما يرجع احد رعا على الآخر جزم بانه يحتاج الى الرجوع  
 الى امر خارج عنه وبذلك هو المارة لان المتبادر الى العلم عند الاطلاق وان كان  
 المتوقف في نفسه لا بالذات ولا بالوساطة فبذلك في هذا الشكل اي المذكور على غير  
 بكيفية التصور حيث لا ينفع في دفع المذكر فان المتوقف في نفسه لا باعتبار ذاته ولا في  
 جزمه وقوة الاشكال لا يتحقق عدم اندفاعه بان التصديق البديهي عند الاحكام  
 ما لا يتوقف على النظر اصلا والنظري ما يتوقف عليه الحكم فالتفكيرية المذكور على نظري  
 ولذا يستدل ببدائية التصديق على بديهيية التصورات اطرافه هذا ان تعرف  
 بان الحكم هو الحكم في الاخير للتفكيرية كصورة وتصورات الاطراف سابقة في الحصول  
 فلهذا بديهيية والنظرية عند ايضا هو الحكم وح لا بد من ان التصديق في القول  
 الشارح واما الاستدلال ببدائية التصديق على بديهيية التصورات اطرافه فتفكيرية لا يكون  
 متوقفا على النظر اصلا حاصلا في البديهيية كالتفكيرية باننا موجودا في ذلك التصديق

التفكيرية نظرية

بالبديل

فقد انقضت والاثبات اني ثبتت في شئ واستفاد من مفهوم الوجوه او غير وليس  
المزاج بها ادراك ان ثبتت والاشياء لان بينهما تضارفاً باعتبار ارتفاع النفس بهما  
يرتفع عند النزول قال زاعرفتم اني معنى البديهي في النظر بحيث لا واسطة  
بينهما فتكون في خبر الدعوى والاستدلال عليها حال ليس كواحدة اشارة الى ان اللزم  
في قوله ان كل معلوم غير المتضاد اليه لما ذكرنا من استغراق الاخر في الثاني استغراق  
الانواع بغيرية قوله منهما وان السقط احدهما لم يحصل الحق اذ لو اسقط الاول وقبل  
ليس كواحد منهما لافي وان ليس كل مفهوم واحد منهما بهيما ولو اسقط الثاني  
وقبل ليس كل منهما لافان ليس كل مفهوم من مجموعها في كل واحد من جميع التصورات آه  
الموافقا في ذلك في خبر الدعوى ان يقال فانه لو كان كل واحد من التصورات والتصورات  
لكنا اشارة الى انه يجوز ان يكون المتضاد اليه المحذوف في جميعا مع اني ليس كل لاف في كل  
واحد منهما وان حكم كل لاف اري في مجموع بينهما واحد قوله يريد آه تفصيل لقوله ليس  
كل واحد من كل واحد لاف في كل واحد من جميع التصورات كقول لافان لافا في  
ان الحكم على اخر كل واحد منهما مع قطع النظر عن الآخرة حتى يثبت على كماله  
في كل شبهة الموطوعة على قوله اما ان جميع التصورات آه ثم دفع التوهم الثاني بهذا الية  
انه لو كان الحق ذلك ما جع بينهما في قوله فانه لو كان جميع التصورات والتصورات بهيما  
لكنا جميع آه بانه لو تضارفاً مع الاشياء والمفهوم هو اخر كل منهما بالحكم ثم بين الا  
شياء في الية بقوله فانه قال عبارة ما سبق وانما لبيان هذا المعنى شبهة بعينه  
ما ذكرنا في قوله اما ان يكون جميع التصورات آه فذكر فيها آه اي العبارة المذكورة  
وجه النسبة المطلق ينصرف الى المكان فلو لم يكن مدججه وجه ان مدني قوله في كماله  
يحتاج الى نظر معلوم لان لا يحتاج الى التجزئة واحدة ليس سبيل حصوله في الحقيقة  
الى النظر في كماله على معنى الاشياء مجزئة لما لا ذواتها ولا وجودها فلا بد ان يلاحظ  
التالي ثم لان كل شئ معلوم لنا ولو بوجه قال فما يصوب متفرع على قوله فالبديهي لا  
يستلزم الحصول اي فما يصوب في نفس الامر هذا ان حمل عبارة الحق على هذا الصريح والآن  
فلا والله انما هو ما يصوب في العبارة فان التفسير المذكور يفسد كما هو جبر في حاشية المطالع  
فلا بد ان يلاحظ ان تقول فلا ولي كما هو من توجيه الحق وقوله ولا يلاحظ الى ان يلاحظ

لعل

على قدره بهيما وكذا لا يلاحظ التوهم ان التوهم المستفاد من مجموع كونه  
بهيما ونظرا في هذا الخبر هو حق في كل يمكن انما هو بدو ذلك بان يقال لو كان كل  
مفهوم واحد منهما نظرا لا متع الاكتساب لتوقف على تصور مطلق وعلى التصديق بالثابتة  
وبمناسبة المبادي في مفهوم الدور والسلس فيه نظرا لا في انما يلزم ذلك لو كان كل نظرا صار  
فانما التصديق والاختلاف لا يجوز ان يقع نظرا في غير قيد فيحصل به تصور وتغير في غير  
تقدم شئ مما ذكره. سبيل متناع اكتسابه بناء على ان لزوم الدور والسلس معناه  
استماع الشك كما عند او هو موقوف على استماع الاكتساب اذ لو كان لا يمكن لا يمكن الدور  
والسلس فانه في ما قبله موقوف على استماع الاكتساب لا في ما قبله موقوف على  
قلت على تقدير آه انما هو نقصان الى بعض اثار ذلك يخرج مقدما ليس يبيح استماعه الى  
لانه قياس استماعي مستند على مقدما للضرورة والاستماعي علمه في نظرية العلم يكون الغير  
بذلك المقدمات والتصورات التي يستعمل عليها نظرية فلا بد من تحصيلها ليم الاستدلال فيجب  
الى معلوماته ويزم الدور والسلس الى ان في قوله فيجب تحصيل هذه التصورات  
وتقديرها الى الدور والسلس ساطعة والمراد الى تحصيل معلوماته يلزم منه الدور فيمكن  
ان يكون ما تقدمه بمعنى المقدمات بدعيها السلس فانه لا يمكن الاستدلال على معلوماته  
في السلس وكذا استلزامها للتجربة معلوم بل بديهية وخبر ان سبيل  
معلوميتها من شئ فبهم الاستدلال لانه لما يتوقف على معلوميتها في نفس الامر لا  
علمه بغيره كونه فلو جرح عدم معلوميتها على تقدير وقوعه ايراد الشك في آه الى انما  
انما تقوم علمه في اعتراف بمعلوميتها في نفس الامر لا علمه بغيره معلوميتها في نفس الامر وعلى  
التقدير ايضا لان كل من جرح على اجابات معلوميتها يتجه عليه منع المعلومية ان لم يثبت  
بعد ضرورة ان لا يقبل المنع وحاصل الجواب منع قوله فيحتاج الى الدور والسلس على تقدير  
قوله السلس فانه لا يستلزم علمه بغيره كونه نظرية يلزم الدور ولنا معلوم  
في نفس الامر وهو في الاستدلال والاثبات للمقدمة العلم على تقدير كونه ما قلناه بان  
تلك المقدمات معلومة بل بديهية ونظريتها على التقدير لا يفرنا الاستدلال لانه انما يثبت  
المعلومية في الواقع علم يلزم آه بناء على ان نظرية الحق يستلزم استماع المعلومية فلا بد  
والاستدلال مبني على تقديره في فرض الجماعة في هذا يؤيد لطلوعه لانه لا يبيح مع التقدير

المتكبر بما هو في نفس الامر لم يكن واقع في نفس الامر وهو المطلق والدور توقف آه حقيقه توقف

كذلك ينبغي على الامر كما يدل عليه بيانه في التمهيد عبارة المواقف في ذلك ولا يترتب توقف  
الشيء على ما يتوقف عليه فهو تعبر بالانتماء كونه اظهر استلزاما لتقدم الشيء على غيره  
فان وقع ما يتوقف عليه التعبرين وقا قبل ان هذا التعبرين يقتضي ان يستلزم كل دور في  
قال اما بوجه واحد آه متعلق بتوقف عليه وتوقف الشيء على مقام المسبب اذ على ما  
يكون بدلا واسطة فالعقبة توقف الشيء بالذات على ما يتوقف عليه توقفه بوجه واحد بان  
لا يتخلل بينهما ثالث فيكون التعبرين واحدا و به وجهين بان يتخلل ثالث بينهما فيكون بينهما  
توقفان والاول يسمى تعبرا والثاني محضرا فاذا توقف على بوجه واحد توقف على بوجه واحد  
عليه تعبرين المذكورين اعني توقف على بوجه واحد وتوقف على بوجه واحد  
استلزم توقف على بوجه واحد توقف على بوجه واحد وكذا يصدق على ما كانا توقف فيه  
بواسطة بان يتوقف على بوجه واحد توقف على بوجه واحد وان استلزم في كل واحد  
من التوقفين بواسطة بالانتماء توقف على بوجه واحد وتوقف على بوجه واحد  
على انظرين قال بعضهم انه متعلق بكل التوقفين على انتماء اذ لو تعلق باحدهما  
بدخل الدور بغير بواسطة في المخرج ولا يتبع انه وان خرج من المخرج لكنه لم يدخل في  
المخرج اذ ليس فيه الاثنتان توقفان فلا يكون لكل واحد من التوقفين بوجه واحد وقال  
بعضهم انه يساوي النوعي الدور بطلان اشارة الى ان شيئا من التوقفين لا يلزم ان يكون  
بدلا واسطة كما يتبادر من التوقف اذ اطلق ولا يتبع الاشكال الذي ذكر البعض انه يكون  
اذ لو تعلق آه متعلق باقلا لا يدفع بهذه البينة على ان يكونا متوقفين لا يربط بينهما  
فانه قال في بحث المعرف ومنها تعبرين الشيء بما يتوقف عليه فاقب بوجه واحد و بوجه  
دورا معهما وانما بوجه واحد ويسمى دورا معهما فانه مخرج في متعلق الجار يتوقف وانما بوجه واحد  
الدور اذ استلزم تباعا حواها سواء كانا تعبرا او عقليا هذا معنى التوقف عند  
العلم ولا يستلزم توقفه على ما لا يوجد ولا اجتماع وتختلف فيها عند فهم مثل  
كونه من جنس العلل بوجه المعلومات والمار بغير والذم الشئ الذي هو شأنه لان الال  
يقتضي به فاما قبل الاولى فانه تباعا على بوجه واحد ليصح قوله ان الاستلزام لا يتبع  
التمتعيل مع انه واقع في كل دور من ذلك فاذ قال انما حواها آه وبس نظرية الحكم نفسها

نفسه ما هو في نفس الامر وهو في نفسه لا يكون في نفسه نظرية الحكم يستلزم الدور  
او استلزامه في الواقع لتوقف العلم على الاشياء فلا حاجة الى التوقف بقوله  
او احادنا ليس ينبغي للاعتبار بتوقف العلم لا يجعل الدور او استلزامه لا يترتب  
نظرية الحكم بل عند تعجيله اذ ذلك العلم بغير نظري واما ان يكون حصوله بالاول فيلزم  
الدور في المخرج ولعلنا انما بطلان لم يتوقف في نفسه فيكون حصوله بعلم آخر فاما ان يجب  
السلسلة و به انتماء ونحوه اسئلة فيلزم الدور في المخرج ولا يمكن ان يكون  
اما مع لزوم الدور او استلزامه لا يترتب الى نظري فتصح الاكساب او الى علم محض  
فتصح لا يغير المستدل كما لا يخفى فان و يعلم خبر الاحاطة الى هذا بل يمكن ان يكون ان  
لزوم الدور بوجه واحد ليس كذلك قوله انما الدور في رفع ما على ان يحتاج ان يكون  
انما الدور بوجه واحد يلزم تقدم الشيء على نفسه بوجه واحد بل الملازمة منه التقدم بوجه واحد  
انما الدور بوجه واحد وما في قوله كما اذا توقف كونه قوة بوجه واحد استلزم عقدا  
نظري فلذا جعل الجاهل لزوم تقدم على نفسه لا لزوم تقدم الشيء على نفسه قل وان  
يحد لانه لا يمكن تصور حصول الشيء قبل نفسه اذ التقدم لا يتصور الا بين اثنين  
فما في من ان تبين بان يلزم وجوب الشيء حال عدمه وانما اجتماع التفتين  
والمتوقفين على الحال مسماى باقية فلا يكون التمهيد واقعا مع انه واقع في  
استلزامه انما بوجه واحد في المخرج الذي هو القوة سواء كان بوجه واحد او بوجه واحد  
قبله حال الاستلزام لا يتصور الا ان يكون بالتصور والطلب وان كانا بوجه واحد  
فيه كبر في مخالفتهم فيكونا انما يكونا مجتمعين فيكونا في زمان واحد او متعاقبة فاما  
في الزمنة متساوية وكما هما حال الاول فذلك النفس لا تقدر على توجيه المقصد في  
زمان واحد الى شيئين واما الثاني فانه عدم تساويهما او متعاقبة في الزمنة غير متساوية  
كلهم في زمان واحد استلزامه غير ظاهرة في دفعه اي زمان واما في بطلان الاحتمال  
في الزمنة متساوية فتساوية بطلان التعاقب وتظهر بطلان كونه متساوية في الزمنة ولم  
ينفرد له الشئ وذلك السبق قد توقف في الزمنة في نفس الامر لا يمكن ان يحصل لنفسه او غيره  
الشئ في قبل بطلان الزم سلم واور على انه يجوز ان يحصل لنفسه او غيره  
متساوية كبر في مخالفتهم فيكونا في زمان واحد فاما حصول الخطا المعدي ما يجب

الاستعداد لا ياتي مع الفعل فهو ما يتوقف الشيء على علمه بعد وجوه وقد تفرغ  
 الحكمة الا ان الفكر الصحيح بعد ليقظان المطر من المبدأ افلا هو الغير كمناسبة معدلات  
 قهينة او بعبارة محسوس المطر وكذا بعضها بعد لبعض الكون والوجود منها معلوم بالبرهان  
 ومبارى عز وجل المعدلات لا يلزم حتى يراه في الوجود مع المطر ولا بعضها من بعض  
 كما يحتمل في الموصلة الى المطر فلا يلزم الاستعداد بها في زمان واحد قبل عليه آه  
 اثبات للمعرفة المطر كما يدل عليه آخر العلوم قوله ان الاستعداد له اثره بالذات الى ان  
 ليس العلم كمنه هنا بمعنى المصطلح لانها تنقطع ساعة قابلة للزمن في ما نهاية له بالبرهان  
 الممارس والاشغال من علم الى آخره وفيها والذات بالشيء في امور برهان الشفاء ان الفكر كمناسبة  
 للنفس والاشغال من بعضها الى بعض عند ان ينسب قوة فان العلم باجره المعروف لا يصدق فانه  
 علم تفصيل لا يجمع العلم بالمعرف الذي لا ياتي في التفكير العلم بالاجرة ان يكون احد فانه  
 حاصل في ضمن العلم بالمعرف وقوة الاستعداد التي لا استعداد للشيء لا يكون في استعداد  
 ليعمل في قوة العلم به بانه انما هو على طاسات وقوة العلم السابق آه لان ما يتوقف  
 على العلوم اما ان يتوقف على وجوده وهو العقل والشرط فلا يلزم اجتماعها معه او علمه بده  
 وهو النابع او علمه بده بعد وجوده وهو المعد والاشغال ان الفكر ليس يجمع من بعض المطر و  
 جده اما سبق فيهي اما سلك موجهية اي لها في قدره ايجاب وجود العلوم او سلك التقييد  
 بالموجبة احراز من المعد فانه لا يوجب وجود العلوم بل استعداد في يد الذات الى  
 اما ان كان سابقا لابطال كون العلوم معدلات نوظنة كمناسبة المقدمة وليس العقل في ابطال الالذ  
 وان كان العلم كمناسبة ذلك ولا اقل في علمه قوة ايجاب انه لا شك آه هذه المقدمة بمرئ نوظنة  
 لقوله واما ما تنفع آه لا يدخل في الجواب في قوة واقعا تنفع في آه في هذا التعبير ان رة  
 الى استعداد كونها معدلات لا تنقطع ان يكون علل موجهية او نوظنة فانها في المعدل فهي ليست  
 مما يتوقف عليه وجود المعلول بل هو مطر والمخبر خلاف قسم المنكورة ما يتوقف عليه وجود  
 المعلول بل هو مطر فلا يبرر ما قيل ان هذا البيان لا يدفع الاستدلال فانه تم كمناسبة العقل  
 في الاقسام المذكورة وابطال كونها معدلات في علم يعلم ايا يعلم علما بالفعل  
 متعلقا بجميع المقدمات من حيث هي مجردة كمناسبة الواقعة على الجماعة وليس العلم ارباب  
 العلم بالثورة الثورية في الفعل كما هو بهم في اننا في حال المعدل اي كمال لها في تعللها بالبرهان

بها متعلق الظاهرة لان العلم لا يتوقف على النفس لانا طرفة فيكون لا ياتي زامر سلك او في حكمها  
 فيكون استعدادا وانما لم يجل المعدل على معانيها الحقيقية ان يراو بالامور الغير المتناهية  
 المعلومات من حيث وقوع الاستدلال فيها كما جعل البناء من حيث صدقها كانت عند معدلات  
 وفاته جدا في حاشية المطالع لانه حبيبه الترتيب المذكور في الشرح فيسحق اذ لا مع لقوله  
 ان غيتم يقولون ان يتوقف بالاستعداد بالامور الغير المتناهية من حيث وقوع الحركات  
 فيها انه يتوقف على استعدادها من حيث انها كذلك دفعة واحدة في عدم لزوم  
 الاجتماع ولذا اكتفى اثراج على ذلك قوله منفصلة اي بالفعل اي العلم التفصيل بالبرهان  
 عبارة عن ضرورة مستعدة بعد ذلك الاشياء والعلم الاجمالي عبارة عن ضرورة واحدة  
 متعلقة بالكل من حيث هو كل وقد يكون مبدأ التفصيل وقد لا يكون فالاول علوم مستعدة  
 بالفعل والثاني علوم مستعدة بالثبوت فلذا في قوة مخصصة فيكون اي بالفعل وقوله  
 فيكون اي بالثبوت والافاق العلم الاجمالي ايضا علم بالفعل بالكل من حيث هو كمناسبة  
 الكل بصورة واحدة قوة منفصلة اي كمناسبة واحدة حكما بصورة في جاز ان يكون آه طاعت  
 ان العلم الاجمالي لا يجب ان يكون الاجمالي كمناسبة الواقعة على اجماله وقد يكون مبدأ  
 وقد لا يكون فيكون في علمه وكونه ولا يمكن بناؤه على قدم النفس وحدث البدن  
 وطلبة التناسخ لان بطلان التناسخ مبني على حدوث النفس فانه في الحكمة ولانه  
 يستلزم حدوثه حكما فان من حيث فلا طلبة القدم مع التناسخ ومنه يجب  
 ارسطو حدوثه ومع بطلان التناسخ ولانه يستلزم ان يكون النفس عقلا لعدم  
 احتياجه الى البدن وجورا وبقا فان قد يوفق فتنافس قدم النفس مع التناسخ يمكن  
 نظرية الحكم بان النفس بعد انتقالها من بدن الى بدن آخر يقع له علم بشي من الاحوال  
 السابقة فلا يمكن تفصيل قلت عدم بقا العلم السابقة في معلومة ببقا انما  
 العلوم علم العلم بها وهو لا يستلزم عدلها في وقد ينوهم آه اثبات للمقدمة  
 المحمدي لا ينبغي علمه حد كمناسبة نفس ينوهم انه لا بد من استعداد الجباري منها بعد  
 العقد وقبل الحصول وهو زمان محدد وقوله في آه اي هذا التسوهم ظاهر  
 في عدم الفرق بين الحصول والاستعداد فان الواجب استعداد الجباري  
 المتويزة لغيرها فيحصل المطر واما الجباري البعيدة فانما يجب حصولها ولو في

في ارضه متعاقبة لا استغفارها لعدم خروجها من ارضها **فلا** اولها في ارضها  
 الكمال استغفار لا يتب عليه مع انفسه الى طبع من ابطال بداهة الكمال انفسه كل تصور  
 والتصديق الى الضروري والنظري واما ان اريد اثبات الانتماء ابتدا في الاول رفع  
 صوفة ابطال الابدان بل في استغفار من البين وان يقال وينتسب الى الضروري  
 والنظري بالوجود **قال** اما يكون جميع التصورات اما اضربه لغير ابطال بداهة  
 الكمال ونظريته الى دعوى انتماء كل من في الضروري ونظري يحصل منه بالفكر  
 بدني وبه يمكن تحصيل نظري كل من في الابدان فلا حاجة الى الابدان وما  
 حده بالظهور سابقا قدامه **فلا** تقدم وان نظرا الى الابدان او رد كماله لا ضرورة  
 شبيهة على الحق في الابدان **فلا** تقدم لعدم لزومها ما تقدم فخلو كونها يستجدها  
 واما كونها اضرا بالاسطرال استلال الى اثبات الانتماء بالوجود كمن تحقيق بان يتم  
 لان العبارة لا يساهل في كونها ان التصورات خلوصه ان الشرح جميعها انفسا  
 في التصورات والتقدم يتبعها في الحكم للاختصار والحق ان الحكم على كل من في الابدان  
 لا احتياج مختصة في التلخيص فبطلان الاولين يستلزم ثبوت الثالث بل شبهة  
 واما كماله جوهرية يستلزم صحة وهو ان يقال لان ابطال اولين بوجوب ثبوت الثالث  
 بطور ان يكون صدق ثبوت المذكورين باشتغال الموضوع وخلوصه الجواب ان  
 الموضوع موجود فلا يمكن صدق ثبوت الابدان لا اعتبار رفع الحمل واما اشتغال الكمال  
 الابدانية والنظريتين ثبوت لا اتم **فلا** فان النظرى بمعنى الابدان في مفهومه  
 بمعنى العدول لا بمعنى السلب حتى لا يتصور بينهما واسطة لكن الحقيقة سابعة الحمل  
 وهي ساوية للسلب البسيطة في ان يقال الشيء اما بدني او ليس بدني قوة  
 وما كان لا يكون **فلا** بان لا يكون ذلك الشيء وصدق المعدول يقتضيه وجوده **قال** والنظري  
 يمكن تحصيله فقولنا ان يحصل بالفكر بالتحصيل لان اثبات الاحتياج الى الخطى  
 يكفيه الحكم التحصيل بالفكر فانه اذا انكس ذلك مع ان الفكر ليس بجواب عما احتج  
 ان اريد الاكتساب به الى قانون يفيد الصحة على كماله ولا يتوقف ذلك على تحصيل  
 نظري به ونما حدها خارج من جعل قوله يمكن تحصيله بالفكر مقدمة بدائية غير

ان المشار الى ان هذا  
 الدعوى كماله

في استغفار مما تقدم اندفع ما قبل ان الثابت مما تقدم هو ان البعض من كل من في الضروري  
 فيجوز ان يكون الابدان تصور واحد او تعدد واحد او متعدد غير متعلق بالسطح او تصور  
 جهة ثمة وعلى جميع النفاذ لا يمكن تحصيل النظرى بالفكر قوله او رد الابدان يعني انفسا على  
 الابدان بل في ثبوت لا جلا استغفار في التصورات لا يثبت الاحتياج الى جزي الخطى بل لان  
 الابدان في التصورات يحتاج الى كشف شبهة بطول الكلام في كبرها ولا يسبق بحال الجتهى  
 ايرادها الى الابدان متعلق بقوله حصله من العلمين **اه** والحق منه ان يكون العلم بوجود  
 العلم حاصل من العلمين معلوم لنا بالضرورة فافادة النظر بالعلم معلوم بالضرورة ولا  
 يحتاج الى نظرية حتى يلزم الدور والشك في ثبوت الاكساب **قال** والنظر في ثبوت  
 اموره الى ان ثبوت الذي يكون الباحث عليه لا يرى الى مجهول بقينا او قلنا او قلنا  
 فخرج منه المقدمة الواحدة لان ان ثبوت فيها ليس للناظر بل لتحصيل المقدمة ودخل  
 فيه ثبوت المقدمات المشكوك في المناسبة لوجوده من النادرى احتمالا وكذا التعليم  
 لانه ذكر بعبارة الفقه وكذا الرسم الكمال لان المظهر في ذلك هو الماهية على الوجه الاكل  
 والمعلوم الواحد لا بد له من عدة واحدة على علمه في صور حالات ثبوت فانه ثبوت بين  
 جميع الذاتيات والعرفيات موصلا اليها وان كان كماله واحد من ثبوت ثبوت اللذين بشك  
 في ثبوت فكم ان اتمهما موصلا الى الكمال والثاني الى اوجه وكذا في اسلماوت والاستلزام  
 بواسطة كسب التفسير اخذ فيه وان اتم جوهري غير انفسه لعدم اللزوم لذاته وكذا النظر  
 في الابدان لان من من العلم بوجه دلالة هو مجهول وانما قال للناظر ولم يقل  
 بحيث يوزن لبسنا الفكر الفكرة صورة او مادية وثبوت عليه قوله وذلك الفكر ليس  
 بجوهر مادي فيشكل في لفظ المعاداة للبدن بهيات في شك في نفس الازوال  
 الفقه في ثبوت التصديق بالاعلام المذكورة وان لم يحصل ذلك بهذا تعريف الفكر عند  
 الفقهين ومنه تقدم من مجموع الحكم كماله من الخطا استغفار الى الجارى وحكمه فيها  
 الى الخطا المجهول بوجه آخر **ان** كما اذا حاولنا على ان ثبوتية ورثتها ما جزمه وهو ان  
 بالان **ان** يستلزم موهوبة او موهوبة وانما في علمه وهم ثم اعترض بان الواجب لو اد  
 في قوله ورثتها هي وكذا في قوله كما اذا اوردناه **قال** وان ثبوتية في اللغة هو كماله **اه** وفي  
 طرح الخطا **اه** وضع كماله والحال واحد والمعنى ان ثبوت بين الابدان وضع كل شيء



بعضية هذه الطبيعة من مطلق الملائق لا من لطائف هذا التعريف المطلق من اذ صحت  
 كلمة وزاد مثال هذا الموضوع بكونه كذا كبر بعض من قد مر ولا يفتضح وجوبه آخر  
 بل جواز **قال** مستند على العلة الاربعه اى تعريف بل لازم شير الاله ووجه لطافته انه يند  
 اعتبار شي ما به ووجوبه ان الاله لا يثبت الا جنى سيرة داخلها في المذهب عن العرف  
 واجبة خارجها من سائر ما تب فالطريق المادية والتصورية على تشبيهها بالقول بالعلم  
 بالعلم الاربعه لا جدا سطر اعني العرف والحيجة والعلة الاربعه كما يضاف الى المذهب بغير  
 الى الجارية وكما يفيد شئنا تعريف المذهب عليها ايضا كذا يفيد ابراهيم الجارية وان  
 كما يفيد سطر المادية والتصورية ليس على الحقيقة فمع كونه كذا في سائر عبارات  
 يستلزم ان يكون الفاعل الفاعلية مجازا لا الفاعل كلف والحيجة المبدأ الفاضل وكونه  
 المذهب والعلة الفاعلية انما يكون للمصار بالاختيار كونه كذا اي موصوف باله كيب  
 في نفسه مع قطع الشك على اعتبار المذهب كما هو المذهب سواء كان موجودا خارجا او  
 وهو المذهب كذا كذا في الواقع في بعض تفاسير فلا بد من وجوبه من اظهر  
 انه كيب بغيره فان لم كيب وليس له مارة ولا صورة سواء كان مارة او مذهب  
 وبالمصار على المختار لان المصار على المذهب لا يكون له علة غائية سواء كان مارة او مذهب  
 وارجح ان هذه الفكرة على التشبيه المستند على اعتبارات والتصورية له كما لا يخفى قوله  
 من سائر مادية لا لا مطلقا بل كيب في نفس الامر لا بد له من جارية اى هي بالحق ومنه الانضمام  
 به بالعلم ولا انضمام بالمادية والصورة الامامية اى بالحق وما به شئ بالعلم بخلاف  
 المذهب لا اعتبارا ولا انضمام فيه في نفس الامر بل نجم والاعتبار قوله داخلها في مذهب  
 الماهية ولذا سميت على الماهية قوله ومنه علة فاعلية لانه ممكن والممكن لا بد له  
 بل لا بد له من فاعل قوله وعلة غائية وهي فاعل الفعل لان المصار بالاعتبار لا بد له  
 من فاعل فخرج بخرج احد طرفي الفعل على الآخر كذا يلزم انه جميع بلا مخرج على ما تقر  
 في الحكمة والاثارة بكونه قوله خارجا عنه اى عن ما به يتوقف وجوبه عليها  
 ولذا اقتضا بطلان الوجود قوله وكذا ذلك كذا فالاعتراض المستفاد من مضافه  
 الملائق الى هذا التعريف ليس حقيقيا بل الى الانضمام الثلاثة قوله ويرى المذهب  
 بيان الفارقة اعتبارا لا اشتراكا وجعلها وقع في عباراتهم انه تعريف بالعلم

المستند

الاشارة

الاربعة في تحقيق مخرجات الامر اذا تحققت وينتج اى قول مسوول في التيقن لا شبهة فيه  
 قوله فهو قول على تشبيهه تشبيه الفكر بالحق بالمادية وتشبيه ما به بالعلم بالعلمية  
 وان كانا خارجين عن ماهية ومن هذا يظهر ان كونه قول بالتشبيه لا يحتاج الى تعليل لكونه  
 معلوما مما ذكره سابقا من قول المادية والتصورية واختلافهما في المذهب فالتعليل قوله  
 لان النظر آه على سبيل استلزاما باعتبار انه قد يطلق النظر على مجموع الامور الماهية  
 المخصوصة كما وقع في عبارة المختص واما باعتبار ان المادية قد يطلق على ما به شئ  
 بالحق مطلقا حيث جعلوا الموضوع داخلها في المادية لانها كانت مارة ولا انضمام  
 النفسانية اى المخصوصة بالاجم بدت بتدوين النفس كحيوانية سواء كان قلنا انه  
 انه نيب المخصوص والمذهب المخصوص في المادية والصورة آه صرح به الحق الطوكا  
 في شرح الاثرين وانما قال اى شئ لانها علمتان المادية والصورة ولم يزلها  
 علمتا لان العلم لا مارة ولا تصور فانه كم والمادة والصورة بكونه الاجم انتهى  
 فانه في انهما بمعنى المارة والصورة المتقنين بالاجم واية شير عبارة شئ حيث  
 قال وصورة الفكر آه بعد التعيين بالعلمية المادية وهذا لا ينافي ما صرح به السيد  
 قد كرس في شرحه المواقف من ان المارة من العلمية المادية والمادية ما يعلم الاجم و  
 الاعراض وكذا ما في شرح المختص ان المارة بالمادة والصورة بهما اى في تشبيه العلم  
 ما يعلم الاجم والاعراض ولا تلك الارادة بطريق التشبيه والمجاز فانه في القول است  
 صرحنا لنا فخر بن **قال** بل هو معلوم له آه قيل هذا انما يتم ان جعل المذهب مصدر  
 الفاعل اذا جعل مصدر الفعل قد سئل نفس الماهية الاجمالية فدلالة عليه بطلان  
 وليس سئل لان النظر صفة الناظر فكيف يصح تعريفه بما هو صفة الامور والا انما  
 علة غائية لفعل الناظر لا للماهية الماهية عليه قوله لا مارة لانه علم على علمه فان الحق  
 انظر في شرح الاثرين العلم تمام بالعلم النامة لا يتم تعريف العلم بكونها مستندة  
 الى جميع ما يلزمها لانه هذا يشتمل العلم بل هو العلم الى معلقها الواجبة بوجوبها  
 فالعلم تمام يقتضيه العلم بما به المعلوم والاشارة والمعلوم من حيث هو معلوم فيقتضيه  
 العلم بالاشارة العلم وكما يفيد شئنا في مذهب المادية العلم في مقتضى  
 من جملته بها بعد المعلوم المعلوم وكذا غيره فان العلم تلك الاجمالية استلزم العلم

لا يفتق العلم المعينة اى يفتق  
 عليها لوجوه فالعلم بالعلم  
 من حيث هو

بالعلم بل شبهة بخلاف المعلول المعبر وحاصل الجواب انه لا شك في دلالة الترتيب  
على الهيئة والمرب لان الذي ينقل اليها والاول دلالة العلة القائمة بجمع الفاعل  
المستقل بان تأخر الثانية بالنسبة الاولى اقوى ولو قال فان الترتيب المعبر به  
على الهيئة المعينة بل شبهة ووجه الترتيب فلذا اعلم منها بانها لا يكون مفقودا لكنه  
قصد ثباته بالغاثة الكلية فاندفع الشك الى معرفتنا للظاهر فانه قد كان  
فما ربه بناء على باري الراي والافان في راسل للمركبات التي هي معدلات لمسه في  
لكل من السطوح اي للمسه في و هو اية قول ظاهر والافان في راسل للمركبات التي هي  
اللكس في الترتيب في راسل للمسه في و هو اية قول ظاهر والافان في راسل للمركبات التي هي  
لنوم ان جعل الترتيب على مجرد الهيئة الاجتماعية فتوهم الان ان اياها الترتيب مخصوص  
الذي هو الفكرة ليس بجواب وانما هي في جميع الاحوال قد لا يتبع فلا بد ان يكون متفاد  
في بعض الاحوال فتمت في فكر فاسد ما ان يظهر في الفكر الاول بعينه او يظهر آخره فافهم  
على التقديرين لا يكون لكونه مجعلا في اول الكلام واخره قال فتمت واحد تفصيل لما قلناه  
العقل فلهذا قدم الجواب على سئلته وراى انه لم يقل واحد لان الحق بالذات بيان  
متناقضة متفاد لا بد من تفصيل العقول في اول الامر اجتماع التفسير الى الذي  
الى التفسير فلهذا وادري الى التفسير فلما استلزم كونها تفسيرا لآخر قوله وانما بعينه  
العقل فلا بد ان يكون متفاد لا يستلزم سائل حاجة الى التفسير بل هو ان يكون  
تفسير الحق في التصواب به بها حاصلا في علم راسل فتمت عدم كفاية الهيئة  
لا تنقضي الاحتياج الى القانون كذا لا يكون في راسل في العلم الاول فتمت معلوم  
الذي ليس التفسير المكتوب والتواتر والحياتية فتمت في راسل في العلم الاول فتمت معلوم  
فما في قياسها على التفسير في راسل في العلم الاول فتمت في راسل في العلم الاول فتمت  
لا يكون في راسل في العلم الاول فتمت في راسل في العلم الاول فتمت في راسل في العلم الاول فتمت  
ما يتوهم كانه يجوز ان يكون العقل لعدم طلب العلم في راسل في العلم الاول فتمت  
وبهذا الوصف مستفاد العقل فتمت في راسل في العلم الاول فتمت في راسل في العلم الاول فتمت  
والعقل في راسل في العلم الاول فتمت في راسل في العلم الاول فتمت في راسل في العلم الاول فتمت  
فالوقوف في العلم الاول فتمت في راسل في العلم الاول فتمت في راسل في العلم الاول فتمت

واما الترتيب في العلم الاول فتمت في راسل في العلم الاول فتمت في راسل في العلم الاول فتمت  
فما في قياسها على التفسير في راسل في العلم الاول فتمت في راسل في العلم الاول فتمت  
لا يكون في راسل في العلم الاول فتمت في راسل في العلم الاول فتمت في راسل في العلم الاول فتمت  
ما يتوهم كانه يجوز ان يكون العقل لعدم طلب العلم في راسل في العلم الاول فتمت  
وبهذا الوصف مستفاد العقل فتمت في راسل في العلم الاول فتمت في راسل في العلم الاول فتمت  
والعقل في راسل في العلم الاول فتمت في راسل في العلم الاول فتمت في راسل في العلم الاول فتمت  
فالوقوف في العلم الاول فتمت في راسل في العلم الاول فتمت في راسل في العلم الاول فتمت

في ان المنطق ياما افادة ما يستلزم بالافكار التي يثبت الواقعية فيها فهو  
 وخروج من كتمان الاستلزامية في ضرورة في له ما نسبة مخصوصة آه مثل كونه ذاتيا  
 له او خارجا عما لا سوابا بينهما قوله وكذا الحال في التصديقات فانه لابد فيها من وجود متين  
 استلزامي على احد الطرفين في قوله فكل مطلوب آه وهذا هو محله المارة في قوله في كل مقصود  
 مثل كونه في الرسم التصوري والتفسير والتشبيه والاستدلال في التصديقات في قوله في كل مقصود  
 من جهة كسوت المدعى وكونه اجدي واجيب المدعى وكلمة الكبري فله قوله لم يجب اي  
 لم يذم الاضافة الى الخط الصحيح وان اشق في بعض الاحكام كما في قوله ان يدعى في كل  
 حاسم في قوله لا لازم بهما النسبة التي في ضمن اي فغيره انه على تقديره لا بد  
 في نحو كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 التصورية في بيانها في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 اقسام المدعى في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 وبما كما يتبين من بعض ما عرّف بعض وبما في القضية واثباتها في قوله في كل من يفر من النار  
 في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 ما به ليس لا حق التكيد لان العلم التبيين بالخير في انما يحصل في العلم بالخير في قوله في كل من يفر من النار  
 والاستدلال لا يفيد ان المدعى هو اذ اراد المدعى ان لا يكون الفاعل في قوله في كل من يفر من النار  
 الاول لان العلم به في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 العلم به في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 يتقوى ويظهر آه في سطر يظهر على يتقوى آه الى ان الظهور في قوله في كل من يفر من النار  
 يا فتى علمنا في الساج وفي التعبير بالنفس الانسانية اشارة الى القوة العقلية بعبارة  
 عنها وفي التوضيح بعبارة لسمية بالناطقة الى وجه التعبير بالقوة العقلية في التسمية  
 المذكور يشبه الى كونها مبدأ للظن وهو معنى القوة العقلية قال انه اختار فيه  
 المقارنة الى كونه واحد اعرف بان له وبين قمار ومن الوسطة آه بملء فيه الامام في قوله  
 الاثبات في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 المتوسط بين الطرفين ويظهر بين الفاعل ومنفصل عن الوسائط المذكورة وما لا بد  
 من فاعل فاعله ومنفصل عن الظاهر فانه هذا العبد لم يتقدم في قوله في كل من يفر من النار  
 الاية اي في حصوله من اية وما قبله انه بعد في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار

علة

المانع والعدول لانها ليست بين الفاعل والمنفصل صورة الا انه لا يمكن ان يعمل  
 به منها فتبين لانها متممات الفاعلية فان الفاعل انما يصح فاعله للفعل بشما لا وساطة  
 في الفاعلية قال انه في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 الى الفاعل بناء على العلة والارجع الى العلة المتوسطة فهو تحليل لقضية مطلوبة اي في قوله  
 واسطة بينهما في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 علم ما قالوا من سطر في العلة يتصرف الى الفاعل او الى الشيء او الى ما لا بد من حاجته  
 اية الاخيرة في ضرورة في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 بالوسطة او بغيره كونه ضرورية في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 آه استدل في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 ان المتوسط في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 وفصله بعد فصل من قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 او في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 المتوسط اي في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 سطر في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 عليه في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 الاتصاف باحد من المتوسطات لكونه اشبه بها في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 لكونها اشبه بها في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 ثبت ان الواسطة في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 العبد وحده من قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 انما به في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 لذلك لما ذكرنا في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 العلة البعيدة الى المعلوم ومبني الاعم على استلزام الاتصاف بكونه في قوله في كل من يفر من النار  
 الاصل في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار في قوله في كل من يفر من النار  
 حله من ان الاتصاف بالاستلزام الوصول في العلوم منقول العلة البعيدة مع سطر في قوله في كل من يفر من النار









التعليم بل ان تعلم اطرافه فانها جميع في تحصيلها الى قانون اخر وذلك القانون هو القانون  
 اخر فهو نظري يحتاج الى نظرية اخرى لتبين حركته لتفصيل المسألة المتنازعة وقم كنه  
 من بينها ولا تشك ان تفصيل المسألة وتبينها يحتاجان الى القانونين الآخرين بهما كنه  
 ذلك اثر في شرح المطالب ولا يمكن ان يكون ذلك القانون هو القانون الاول لا تشك ان  
 اشهر في نفسه ولا تغاير حتى يتصور التحصيل النسبة بينهما فجميع الى القانون اخر  
 ويرى عليه انه يجوز ان يكون من بين القوانين التي هي ضرورية وتبينها بهذين الاثنان فلا  
 يحتاج في صحة العلم الى قانوني نعم يجب ان يكون ذلك العلم اعم من مندرجات قانوني  
 وموافقا له ولا يجب استظهاره منه حتى يثبت الاحتياج اليه كما يستفاد من قوله  
 قد يكون في قوانين المطالب فوالان الاكتساب بالنظر في المصنوعة آه فان قيل قد يعلم  
 ان القانون الذي يفيد معرفة طرق الاكتساب بالنظر بآلية في المصنوعات هو المنطوق  
 في الحاجة الى اقامة الدليل على المنطق فجميع قوانين الاكتساب فلت للزوم مما  
 سبق الا المنطق جميع القوانين التي يحتاج اليها في اكتساب النظر بها وانما ان  
 القانون الذي يحتاج اليه في اكتساب المنطق لا يخل فيه فلذا تعرض قدس سره في  
 ان المنطق فجميع قوانين الاكتساب مطلقا وقال واستفاد ان الاكتساب مطلقا  
 بناء على اقامة منتهى المصنوع والمطابق وقد عرفت ما به رعية وانما تعرض لهذه  
 المقدمة ان بها ثبت المقدمة المهمة اعني لزوم الدور وان قال وتعتبر الجواب  
 اجماعا حلا ان احد الحكمين انما يلزم ان كانا كنه يديها او نظرا باله لا يجوز ان يكون  
 بعينه يديها وبعضه نظرا فلا يلزم من دورا كنه يديها فاللازم ان يقول حتى يلزم  
 الدور وانما لانه او ر بطريقا الدعوى والاستدلال للدلالة على ان الاحتمال  
 متحقق في نفس الامر وليس غير احتمال سقوطه فان اشترطه اجماعا في ذلك الى  
 ان في قوله شكل الاول مع العلم ان قوله شكل الاول متبع قوله لا يحتاج الى بيان  
 اي الاشياء بالبدلية فيقول بين من هو في الاضرب من قوله بين بانه يديها في  
 يلزم في الحكم تصور المنطق الذي كنه يديها عليه من موانع المنطقية التي هي  
 بدلية الضرب الاربعة الا في مع قولهم العلم الاول متبع في الضرب الاربعة  
 منتهية لان من هو به عقيمة قوله حرم الذين يديها لاستمرار اجماع لان النظر للموجدين

الموجدين الذين علم حقيقة الضرب الاول يستلزم العلم بالندرج كمالا فوعدت  
 او سطره كمالا وسطا تحت الكبر في ذلك يستلزم العلم بالضرب بلزوم اندراج كمالا فوعدت  
 تحت الكبر وانما ريقه ما يستلزمها بما بها ان العلم بقوله انه ينبغي ان النتيجة  
 لازمة يمنع انك كما علمه وذلك حال باخ الضرب بان تصورها وتصور النتيجة الحاصلة  
 منها يستلزم اجماعا ما يستلزمها بما بها وقوله علمه الى ان العلم بقوله انه ينبغي ان  
 النتيجة لازمة يمنع انك كما علمه وقوله علمه وجوز للزوم قطعيا بما لا يلاسا  
 وقوله علمه منطوق عليه وبما كنه كونه انما وجه بينك فيما فيه تصور القياس لا يستلزم  
 اعني المقدمتين والتصور النتيجة استلزم وجوز للزوم اي حكم به يديها في غير محتاج  
 الى بيان انه يديها تصور النتيجة وتصور النتيجة باستمرارها في فاضل  
 يستفاد من قوله قدس سره في الاحتياج لازم شكل الاول ما يلحق الاول والقياس الا  
 مستلزم في المنطق بالحق لا خصا فهوهم وكذا الاستدلال المنطوق اجماعا فان الحكم فيها  
 وجه تصور المنطق علم اوجه الذي هو ما علمه يديها في اول قوله هذا باحت  
 لم يقل هذه المسألة لان المسألة لا يكون الا نظرا كما مر به في جوابه قوله ان يكون  
 في بعضها اجماعا راجع الى الاستدلال في ضرورة ضرورة بخلاف ان نتيجة قوله ان يتصل بها  
 اجماعا في غير ذلك كما يري الشبهة وبما كنه المطالب النسبية ايضا لا قربا او بعيدا  
 انما يكون بطريق النظر اي ببيانها القضايا التي قياسا لها معها ولا مراعاة سياها فيكون  
 بالمشاكل كما في شكل الثاني شكل الاول بالبرر ومن شكل الاول متبع فينتج في معرفة  
 صحة هذا النظر اجماعا الى قانون اخر لان تفهيم ان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق  
 فيجوز لزوم الدور او التساوي وذلك النظر يحتاج الى قانون اخر انما يلزم  
 ذلك النظر الاجتهادي في الواقع في البعض لا يديها في نظريتها لا يحتاج في  
 لكس في منطقها بسبب ما يديها بطريق جزئي الا في الاحتياج ولا يخفى انه في علمها  
 ما يتبين ان كنه نظري ومنع لزوم الدور والتساوي كما في استنفاد او ما يديها في النتيجة  
 بطريق جزئي يديها الا انه لما كان ذلك طلقا في الواقع لم يفرق في هذا الجواب على حقيقة  
 قدس سره انه يكتفي بمذهب نظري يديها ولا يحتاج الى المنطق كما مر في علمها في الشر من ان  
 كل نظري يحتاج في اكتساب قوانينه الى قانوني للمنطق فلا يتم في لا يخفى وقد ذكر في

سر

في حواشي المطايع قوله بينهما مقادير اي دعويين فالقدم بفتح الهمزة محل قيام الدعوى  
والعظم ومنهم من قد اعجم الهمزة فيحتاج في تطبيق عبارة النسخ الى الحركات قالوا  
فرض انما هذا اي في نفسه بان قطع النظر عما يسهل على مقدمتها لا مرجحت انها معارضة  
فلا ينافي في قوله لا يبيع للمعارضة قوله لا يدل على الشك في نفسه لان المنطق هو انما عبارة  
عزائلا لا تعد يقين لا وجوبها الا في الله بين وازالم يكن حاصلا يكون متبعا في نفسه  
فانه في ما قبل هذا بين مسلم بجواز ان يكون ثابتا في نفسه ويكون متبعا المحصور فلا يتحقق  
ما جده من اصل قوله فلا خلق له يكون متبعا اليه لا انبعاثا ولا انبعاثا فيكون قضية الملازمة  
اعني لو كان محتاج اليه لكان يديه او كسبا استغناء ولا تنافية لا يبيح في التباين  
الاستثنائي قوله ان يبيع اء دليل قوله فلا خلق له يكون متبعا اليه مقدمه فلا يكون  
كونه يديه ونظرا لان ما شئ منها محصور بل وجوب المنطق في نفسه هو انما محتاجا  
اليه اولا فلا يبيح استثناء نقيض ثانيا نقيض احد المقدين على ابقين قبل ان  
استغناء في نفسه يستلزم عدم الاحتياج اليه فلا يبيح قوله لا تعلق له يكون متبعا اليه لانه  
حصوله التعلق بالواسطة المنطق لا يحتاج اليه اذ لو كان محتاجا اليه لكان موجودا  
ولو كان موجودا لكان يديه او كسبا وكوفا جلا واجوبا لا لا نسلم انه لو كان محتاجا  
اليه لكان موجودا بجواز الاحتياج اليه مع استغناء في نفسه غاية عدم وجوبه بالجله  
بحاج اليه اعني التميز بين الانكار الصحيح والفساد بدله لانه لا ما يبيح في قوله  
ويمكن الا يقال ما بين اوجبت تكرر نبوت الاحتياج اليه في كونه يديه او نظرا  
متبع التحقيق وما قبل في الجواب ان القول لا يستلزم بالخاصة ما لا يدل على نفي  
وجوبه انشئ على نفسه صفة مخصوصة والمقصود بعد هذا المحال واستبعاد قصد المعارضة  
وذلك ليس بشئ اما اول القول المكتب مستحقة بالاستدلال بنفي وجوبه على نفي صفة  
مخصوصة اذ انما النفي مقصور الاستدلال بهم بلزوم نفي وجوبه الواجب الى عبارة  
الوجوب مطلقا بعد كونه موجودا او انما ذلك لم يمسح لمتبعا المكتب الحكومية  
والحكومية واما ثانيا فلان الحق دفع ما نكش الشئ انه لا يصلح للاجتماع وكونه  
متبعه لا يفرقه ولا المطلق اه تغيره اذ عرفت على قوله لا يستلزم لانه لو  
افتقرت الى المنطق لزوم الدور والشك الثاني بعبارة الملازمة انه ليس بكل محسوس

محتاج في تحصيله الى قايمة وهو ايضا كسبي لكونه من المطلق فهو واجب  
 بيان الحق في انه لو لم يكن كسبي لم يكن له وجودا مستقلا غير معلوم  
 بهذا التقدير وورد العلامة التفصيل في شرح المسألة في الاحتجاج الى المطلق الى  
 على علم المسند فانما عارضة لا ينفرد بالاحتجاج المطلق في ذلك ولم يفتح استدلالات  
 الى انه معلوم الله حيث ذكره في شرح المطالع الا انه لو لم يفتق اليه مما لا عدم  
 مناسبة للمتن اذ ان كمالا مناسب فقديم ذلك في نظر الله الذي جعله المعارض  
 مع ذلك لا بد واما المستلزم لعدم الاقتصار في الاحتجاج ابداهة وانما يحسم مقدر في له لا  
 ثبات النظر بتفكيره غير محتاج اليها كما ذكره لاثباته الى المعارضه فالاستدلال  
 ما فيه في ذلك وانما يشير الى لزوم الاستدلال الى التقدير المذكور لان يفتقر  
 الاحتجاج الى المعارضه غير محتاج اليها عارضة الى مطلقا لا بالاعتراض المستلزم  
 فحاجته الى الحق لان التقدير المذكور في شرح المطالع لهذا المعارضه فيه هذا التقدير  
 فما قبله من هذا اعتراضا عن الجميع التقدير المذكور ايضا وجهه في ساطعة الابدال  
 ان في الاحتجاج المقابلة روي في كماله في كماله كسبي في روي في الاحتجاج  
 ايضا في بديل التقدير ورويه في كماله دليل مستدل لا يرد عليه له باز لا ريب است  
 دليل مستدل واثبات مقتضا هو بعينه ما قبل المعارضه اقامة الابدال على خلافها  
 اقام عليه كسبه في ما عوهم في اختلف المصنفين ووجد احد هما في بيان على المسألة  
 يسبب في ذلك اقبل المعارضه في الاصل وابد بدلا على بعض الكسبي لان قولهم  
 عارض ومعارضات هذا عند كونها في الاصل وابد على بعض المصدر  
 وان كان يطلق على الابدال سامة في الاحتجاج عند تميزها عما هي يسبب على كماله  
 مطلقا لا يميز حتى لا يجعل بل التميز التام الى التميز الذي هو للمعلم نفسه فاعلم  
 في مطلقا على مطلقا من غير علمه في ذلك كماله في الزيادة البعيرة في الزيادة في حدتها  
 ويسبب كماله في التميز التام الاول والزيادة على البعيرة السابقة لا يلائم سبغ شيئا كما  
 يجب التميز على المعلم بل هو موقوف وما قبله في عينه في اعتباراته التي اعتبره  
 المصنف في التميز التام هو وانما في التميز الاخير في العلم التامة فما لا يفهم به عاقل لان العلم  
 في تمام العلم مطلقا في رايه انما يتصور في كماله ان هو موقوف على ما لا يقع في جواب



لاختصاصه بموضوع علمه وكونه علم قال قد كرس في ذلك العلم انارة الى ان الصغير  
في عبارة المصراع الى علم باعتبار معلومية بانه لموضوعه سابق فلا بد  
ان لا يقع الرجوع الى كونه العلم كما مر في تعريفه من حيث وكونه العلم  
الى العلم وغيره المسمى به الرجوع الى كونه العلم كونه علم ما يبحث فيه عن موضوع  
الذاتية التي كذا **فان** انما هو عنوان الذاتية فيجعل العلم ان كمال الاشياء معرفة  
الموجوبات في تصورهما واستقديهما باحوالها على ما هي عليه بقدر الطاقة وما كان  
معرفة بمفهومها متقدرة مع عدم افتراضها كمال لا متقدرة بها التعيينا وبتدليها  
احدها المفهومات الكلية الصارفة عليها ذاتية كانت او سلبية بمفهومها احوالها  
من حيث ابطالها عليها ليقيد على وجه كلي على باقها ابداله به وما كان احوالها  
مشككة وبتدليها مشككة مملطة متدرة اعتبر والاحوال الذاتية المعنوية وجعلها متدرة  
وبالتدوين وعلم الاحوال الذاتية وفردتها بما يكون محمولا على ذلك المعنوية  
لذاته او بجزئه الاعمال والى فان لم يختصص بالشيء من حيث كونه احوال  
متدرة او لا يخرج الى كونه سواء كانت سلبية او ايجابية افراده على الاطلاق وسقابلة  
متبادلة التبادلية والملكوتية دور متبادلة السلب ان يجازيها المتبادلة  
تقابل الارباب والسلب لا يختصص لمفهومه دور متبادلة التبادلية  
فانتموا الاحوال متدرة على الاطلاق بنفس الموضوع واستمالة مع مقابلتها  
لانواعه واللازمة للخارج الى كونه لكونه الذاتي سم الى تلك الاعراض الذاتية  
لها اعراض ذاتية متدرة على الاطلاق او على التبادلية فاشياء الاعراض متدرة  
على الاعراض متدرة الاعراض الذاتية وان كانت متدرة على التبادلية لا توافيق تلك الاعراض  
ولها اعراض تلك الاعراض وهذا هو المعنى في الحقيقة فيكون الاعراض متدرة  
ولا توافيق لانها لكونها باحتمالها جعلت محمولا على الاعراض وهذا هو المعنى في الحقيقة  
فمن يبحث عن الاعراض الذاتية ان يثبت تلك الاعراض لنفس الموضوع او لا توافيق  
او لا اعراض ذاتية او لا توافيق او لا اعراضها او بما ذكرنا انه قد عاين في علم  
الا و يبحث فيه عن احوال تلك الاعراض فيكون على الاعراض العربية بواسطة  
اخر اخص كما يبحث في الطبيعي عن الاحوال المتقدمة بالعارف وان كانت واجبة

واجباته وذلك لان البحث عن الطبيعي الى الجسم ذو طبيعة او ذو نفس او غيرهما ليس  
من خواص الذاتية والبحث عن احوال تلك الاعراض بالعارف وبالطبيعية الثانية وغير الثانية  
كما تفيد هذه العوارض فيقول لها ولا تستعاض عنها فاصل المحقق بهذا المثال قال  
معنى قولهم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية التي يرجع اليها البحث فيها بان يثبت في العلم  
الذاتية او يثبت النوع ما هو عرضي لذاتية النوع ولا يقع عليه العلم بل هو عرضي  
العلم المحقق في العلم على كونه العلم المتدرة في علم الكثرة وعلم الكثرة في علم الطبيعي  
لانه يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للنوع الكثرة والجسم الطبيعي او لكونه الذاتية او  
نوع سره الذاتي قال قد كرس في البحث الصحيحة في العلم من المتفكرات احوالها  
وبسبب بيان احوالها في البحث استعداده في العلم ولان يبحث عن علمها في العلم  
وجد اعراضه من حيث الموضوع لانه يبحث عن علم النوع في موضوع البحث الاعراض  
وانما قال ان شجب الى ذلك الامور العربية الحقيقية السبب فانه لا حق للذات  
لذاته لا يجرئه اعني ان علمه ليس به لان الغاية يقتضي احدوت وهو من خواص  
الطبيعة فيكون المحمولا ان رخصه في علمه وان اراد فيه الاستفصال الذي ينج ذلك  
ذلك الاراد فهو لا حق ما يساويه فلهذا وقع في الكتب مثالا لها فوايلها  
عمله عليه لان تلك العلوم متبادلة بالعلمية ولذا في البحث ما يجد في ما يمتنع الشيء  
ما يجد عليه شيء قوله **فان** حادثة بناء على ان انبثت الذي للشيء يكونه فاني  
بين والعلم لا يبدان يكونه نظرية **فان** لبيان حاجتنا الى التبيين على ان العلم لا يبدان  
عليه قول واحد به رفع عما في الوجود من ان كان العلم الاول حادثة للشيء لذاته  
ياكون بين اثبوت فلا يكون اثباته على ما في العلم باوجود كونه في العلم حاصل  
الدفع ان التبادلية في الوجود في الوجود لا يستند استقار بواسطة الاشياء  
الى العلم بنبوت فيكون ان يكون العارض لذاته بنبوت بنبوت في العلم بالعلم  
والعلم ان معنى كونه شيء واسطة في اثبوت لانه ان يكون ذلك الشيء على نبوت ذلك  
الوصف لذلك العلم وهو قسمان احدهما ان لا يثبت لذلك الوصف اصف فيكون  
بذلك عارضا واحده وعروض واحد بالذات والاعتبار بالنقطة العارضة للنقطة بطلت  
الواجب والمبني ان يصف بواسطة بواسطتها يصف ذلك العلم لا يصف ان يشارك

انما فيها حقيقة لا تحتاج قيام الوصف الواحد بمجرى موافق حقيقته بل انما هو واحد  
 بالحقبة الواسطة وتبقيها كذلك الام ولا يخبر على جوار قدر شئ بالاعتبار وهذا القسم  
 يسمى اسطة في العروض تميزها عن القسم الاول ثم انما المقصود في العروض عدم الواسطة  
 اثبتت اعني الجزء الاول كاي فيعلم من هذا العلم في الغنى بالاعتبار لان السراف  
 الله بته متقنة ذات اعني اوجهه اوسا وجميعها فنتج انك لها غنة ويزال يكون سرف  
 الذي يخص الموضوع مع انهم لم يحولوا له لم يجوزوا كونه لاحقا لاحص فلم ار  
 جوده لا يكون واسطة اثبتتها القسم الثاني منه لا علم فلهذا غنة بين كونه الا انه اجمال  
 بهما لان مقصود رفع الوهم المذكور ومنشأه عدم الغنى بين الواسطة في اثبت  
 الواسطة في الاثبات قال كونه بالارادة اللازمة اى اى المتحركة بالارادة بالثبوت  
 وعدم راد السراف بناء على ان كونه المتحركة بالارادة لا يجوز ان يكونا فصيلين  
 للمحمول انما هما حقيقة لا يكونا فعلية في مرتبة واحدة فلهذا لا ينافي  
 الفصل فيما عاينه بحالته قوله بواسطة التعجب اي تعجبنا بفعله فانه يجرى من سواد  
 الذات ان لا يجوز من مرتبة لا يكون تعجب فانه يجرى من الافعال في المسند ولذا يكون  
 وقول التعجب بلسان المتكلم والفرج من سواد التعجب معروضا للمفاد بل هو كونه  
 قوله ان يجرى من سواد التعجب التقييد للذات راجع الى ان الشئ فيه لا يكونا عرفا  
 ذاتيا بمعنى استلزامها الى الذات واختصاصها بمقوله وليس بصحيفة بعد ثبوت  
 بناء على مقتضى الالفاظ وليس اى يجعله المذكور ليس بصحيفة ذكره الشرح  
 المطبق لعدم صحة فروجه بين الاول ان المجموع غنة في العلم الانا المطلوب  
 له ان الحق معرفة حال الموضوع ولا ما هو علم منه والاثار المطلوب به اى الاعراض حقيقة  
 الحقيقة ان تعرفه سببا مستندة المختص به واللازم هو بواسطة الحق لا علم به  
 وفيه وفيه نظر لاننا لا نعلم الاثار المطلوبة سببا الاعراض المتخصص بها فانما يختص  
 بمقوله ايضا من الاثار المطلوبة لاشارة الى ما يجرى معه في المعجزة وسوجه بخلاف  
 الاعظم فالاشيخ في استناده انما سميت اعراض ذاتها لانها شاهدة بذات الشئ او جسد  
 ذات الشئ فلا يكون غنة ذات الشئ او جسد ذاته وانما على الاطلاق وانما بحسب المقابلة  
 ولو سلم في هذا ان يتخصص بمقوله مختصة فيعلم من الاثار المختصة بخلاف الاعراض بواسطة

بواسطة الخارج الاعظم فانه لا يجوز تخصيصه بسببه فخطه في الحقيقة انما هو حسب  
 ذلك انما يختص كسنة يتم من سواد في استثنائي انما علم على سبب انما جعل سوادا على حد  
 لانه لم يوضع حقيقة وهو العدم ينظر صاحبه فيما تضمنه من جهة ما هو عذر فلو كان  
 السبب ينظر فيه من جهة ما هو كونه سوادا على الكمال العدم وفيه بحيث ينفك عن الاصول  
 كحق كونه عدا وانه عند السبب قد سر الى ان انما يجرى اذ اختلف في مسائل العلم  
 الاصل والاولى انما كونه الاسم موقوف على العلم كاذ الكمال مطلقا والكلمة المنعقدة وفيه ايضا  
 نظر لان غاية ما يجرى محاذ كونه الا لا يجرى غنة في العلم لكونها مجموعته في العلم لا على ذلك  
 لا يتصور ان لا يكون من الاثار المطلوبة بمجرى العلم الاولى علم ان لزوم الاختلاف ايضا  
 ثم لانه يجرى في العلم لارنى على الاختصاص وفي العلم على العلم اعظم قوله اوسا في الوجوه  
 سوادا على كونه على ما قاله من سره في حاشية شرح المطالع من انه يجرى في الطبيعي  
 على الانواع مع انها محركة عليه بواسطة السطح الذي يساويه في التمييز فان العلم يجرى  
 بواسطة السطح ايضا في ان العواض اي العواض باعتبار تقييد سوادا الذي وعدم  
 سنة فلو جردناها بالتقسيم الاولى اشياء وبانفس الغيرة الاولى من سواد سنة في الاستثنا  
 اى نسبتها الى الذات نسبة قوية بناء على ان الاستلزام في اللغة نكية كمن يجرى ان لا  
 خصوصية بالذات لازمة كانت او غارقة بسبب ماعداها من العواض والذات كانت لازمة  
 كما سواد الغراب ومن كونه لا حقيقة بل بواسطة لها خصوصية بالتقديم او بالذات وقوله  
 مستندة الى الذات في الجملة اى بواسطة مقومه وان لم يكن الواسطة مستندة اليه بل  
 الامم بالعكس بخلاف الخارج المسوى فانه مستند اليه لكونه عارضا له سوادا باية فكل  
 بواسطة انه جسم فان كونه عارضا له ذات الجسم انما كونه حقيقة بالاطلاق والارادة او  
 المقابلة قال بواسطة الذات وان كونه عارضا له ذات بواسطة التعجب قال وهو  
 اخص من التعجب وان خارج عنه ضرورة خروج العلم عن الحق قال كونه عارضا له  
 ينفك عن التعجب لان التعجب يست بواسطة كونه عارضا له ذات التعجب اذ كونه عارضا له  
 غير كونه عارضا له بالذات كونه عارضا له كونه عارضا له كونه عارضا له كونه عارضا له  
 قوله يجرى ان السنة الاولى حتى يجرى بها لتبقيها بهذا الاسم فلو لم استند الى الذات في  
 ان السنة الاولى كانت قوتها بالنسبة الى الذات نسبت الى الذات بخلاف السنة الباقية

فانما يست بهذه المسئلة وان كانت سارفة لم تكن فيها غاية بالقياس قال لا يبحث فيها ان  
 عن المعارض الذاتية اي لا اعراض الغريبة كما يقتضيه اسبق فالكلام على الافاضة  
 ان كان في الواقع حقيقا لا يبحث في العلم الا على الذاتيات قال شيخنا في استدلال المحمول  
 في المسئلة لا يجوز ان يكون بطبيعة جنس او فصل او حيث يمتنع منها ان كانت طبيعة  
 الموضوع محصلة وقد تبين من هذا وجوب ما سمي ما اذا كان سرفي جوارفه ولم يكن  
 متعلقا بوجهه وحده لم يكن المحمول جنس للموضوع بل كان جنس الشيء آخره محمول بوجه  
 له هذا الذي يطلبه المحمول في الالقاء اثبات للمعنى المذكور بان كانت جنسية وتوزر  
 ان قوله الحق في العلم اي ما يبحث فيه لكونه تعريفيا ليس له معنى اللقب بضم حكيم  
 احوالى الموضوع يبحث عنه في العلم وما يسمى بالحواله لا يبحث فيه فيحصل في بيان  
 احد هما الا عراض الذاتية احواله وحواله يبحث عنه في العلم فالاعراض الذاتية يبحث  
 عنه في العلم وهو المجزئ والبقوى والاشكال الاعراض الغريبة يست احواله للموضوع  
 ليس بالحواله لا يبحث عنه في العلم فالاعراض الغريبة لا يبحث فيه عنه وهو المتعلق  
 قوله ببيان احواله موضوعا اي اثباته بالبدل الا ان كانت مجموعة الانية وبالبدل  
 الذي ان كانت معلومة الانية نفس عليه شيئا في استناد قوله في الحقيقة لما عرفت من  
 استدلالها اي كما انها احواله في العلم كونه مجموعة عليه وليس الحقيقة بمعنى نفس الام  
 او متبادل المجاز عدا ما توهم لان الاعراض الغريبة ايضا احواله في نفس الام عملها  
 عليه والحقيقة المتبادلة للجزء من صفات اللفظ والاشارة وكلها مستغنى عنها فخر  
 في الحقيقة احواله لا تشابهها اليها وان كان في الاعراض انه كل ما عليه قوله اشارة  
 حال من قال قال فلا بد من قبل المثل وجميع سطر اشارة عليه من غير شك قال اذا تمهد  
 هذا اي تصور مفهوم مطلق الموضوع في موضوع مطلق اى معنى مطابقة المسمى فمفهوم  
 موضوع المدعى وعكسه في النتيجة لانه لا يثبت في القياس والاشارة الى انه لا فرق بين اليوم  
 قال لان المطلق آه كذا افعلا لانها لا يبحث في المطلق عن كونها الذاتية وما يبحث  
 فيه عن كونها موضوعا لانه اقام القضية الاولى المستندة للموضوعي مقامها بتبينها على  
 ان اعراضها الذاتية هي محصورة في حدود واقام القضية الثانية للكمي مقامها لانها  
 المستفاد من تعريف مطلق الموضوع وتلك التناقض قوله ليس له تحقيق للمقام و

ودفع لما نرى اي من عدم التقييد بالحيثية ان يكون موضوع المعلومات الضرورية  
 والتعديدية مطلقا ثم انما انما على التمام اشارة الى ان مقدمة الشروع بموضوعيتها  
 واما تبين جنس موضوعها فانه زائد على العلم بشارك المطلق مما زاد عنه بالحيثية  
 حتى يتميز عند الطالب بدو العلم بالحيثية المعينة فيه واما قيل من انه الملقى الدعوى  
 ومقدمات الدليل على الحيثية فينبغي على الدعوى انه خلق الواقع وعلى الدعوى المنع ان  
 المطلق لا يبحث عن معلومات مطلق في موضوع لان الاعراض في علم التقييد بالحيثية لا  
 يقتضي العموم بجميع الحيثيات قوله بل هي مقيدة ان حالها المتبدل فان ابيت فعين  
 اسئلة المقوم للتمثيل مستفاد من انما بالحيثية اي ينسب اليه موضوع له قوله اعراض  
 متعلق بالاعراض المستفاد من اشارة احواله قوله وكونه مطابقة اى كونه المعلومات  
 الضرورية لا تعد بعدا موضوعا بنية في نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار الحقيقة والاشارة  
 مختصة كاثبات الاسوال والاعتناء بالذاتية وتفسير كنهها صراحة او كونه او يكونها  
 مطابقة لبعض كفايها وكما بعضها يكون ان طر فانه مطابق لما به الانية  
 ومنه التمس خروج عن العبارة فان اس مع في اول التفسير لمطابقة اواقع وعلاها  
 واما وجب في ان ان لما هيها بعض الاشياء وكون بعض قول خلا بحث اى وان  
 كما عرفت في البحث المطلق على موقف على بعض تلك احواله كما هو به الانية ليس لكن  
 لا دخل في الابطال فان من غير الوجوه الذي ليس معرف به ايضا قوله موضوع آه متفرع على  
 قوله بل عن احواله باعتبار احواله الابطال وتلك الاحواله هي الابطال اى قوله لا يتصل بالابطال  
 حتى بر عليه ان قبل الموضوع من حيث لا يبحث عنه في العلم في الابطال بحيث سطر في المطلق  
 وبذلك الحال في كل حيثية دفع سطر البحث في العلم في موضوعي اى ان قيد موضوع مطلق  
 الابطال لا يبحث عن الابطال المخصوص عن الابطال الى تصور او التعديدين فيكون الاعراض  
 الذاتية اخص من الموضوعات شاملة على القابلة قوله اعراض الذاتية اى انما لا تعين من  
 قوله الابطال قيد الموضوع كونه من ذاتها والتقييد من تسمية الموضوع جهة منه وكونه يمتثل  
 عنه والتقييد يكون سطر البتة قال لانه يبحث عنها في حيث آه مطلق بحيث بيان  
 للبحث عنه كما يدل عليه قوله وباعلم ان المطلق آه قوله احواله المعلومات الضرورية  
 وفار قد سكر في هذه اى حيثية انوار المسئلة الاولى مصداق الابطال القريب ما يتوقف









اى امر كان في الحقيقة والمجهرات وما سلكه فلم يوجه له سوا ذلك جعل اللفظ باراء  
 المعنى بنفسه كان حقيقة او بوجه الفرض كان في الجارية هذا يتوقف وضع اللفظ اه  
 لا تعبر بسلطان الوصف حتى يبرر النقص بوجه الخط والقيد بدليل انه سلم تعريف المطلق  
 بما تقدم من قوله يجعل اللفظ فاذ قلت اى حجة ال التعريف ومنه اللفظ بعد العلم بطلوه  
 قلت النقص علم الحق مع الالة الى ان التعريف المشهور اعني فليس كذا بشئ معناه  
 التعريف لا يجعل الامر والالاف نقصا في جهة الشك والتمرد فاقه واما الوجه اه  
 فخرج من قوله ما يجعل اللفظ بوجه الموضوعية في انهم لو ازالوا سبلا الى ما هو تحت يده  
 الجبروت وان كانا انساب للامطلاح المنطوق متى قد لا يوجب الهمية اى في موطن  
 المطالع هو بغير الهمية وسلكوا اى المعجزة المشهورة وازا فتحت الامثلة في الامثلة  
 قوله على وجه العلم باللفظ على اننا بعد كان في موطن المطالع بدل الانشاء بقوله اى  
 انه جدي على اننا قد قال في بلع اللفظ في القافية الطبع والبطيخة والاسطوخودوس  
 النتيجة اى بدل على الاشياء في الامطلاح بطلن على سبيل الانا في النسخة باربع سوا كان  
 مستورا ولا علم حقيقة فاذ اريد طبع اللفظ والمارة به المعنى الاول فان صورة النوعية او  
 نفس يتصل باللفظ عند معرفته اى وازا اريد طبع اللفظ على طبع مدلوله فالله به المعنى  
 الثاني وازا اريد به طبع اسم مع فانه يبارى اليه عند سماع اللفظ من غير احتياج الى الوصف  
 فالله به سبيل الادراك اى النفس الناطقة او العقل وقد ذكره الوجه في حواشي المطالع  
 واقسم بها على الاول لا بعد اظهار قوله وهذا الافتقار يحجبنا لا فقه المذكور عذوق الالة  
 قوله كان صدور اللفظ في كونه اللفظ المذكور من حيث العذر عذوق الالة بالاسطوخودوس  
 عليه الالة عقلية الالة الالة على الموتى وعلى الحضر والاله طبعه بوجه اسئلة اقتضا اطلع  
 له عند عرض المعنى واليات في بيت اجتماع الله تعالى بل الالات كما اذا قرئ وطبع  
 لفظ اى اى المعنى ايضا اى الالة العقلية ودلالة اللفظ على المعنى اى يري بطلونه  
 عند هذا التعريف لان اللفظ مع التورية موضوع للمعنى اى يري بالوضع النوعي كما  
 قد حواه واما عند التطبيق فان تحقق اللزوم بينها بحيث يمتنع الاعتقاد في كونه  
 والا فلا دلالة على ما خرج به قد سر في حواشي المطالع في دلالة المعنى على ما فيها قوله  
 لا بد لالة اللفظ العلم اى فقط ان قلنا ان اللفظ بالثابت العلم بدلالة

بدلالة اللفظ لانه لا شائت بين الطرفين في قوله يظهر العلم الظاهر بعينه الشكل  
 اسند على ما في الشرح فانه اذا علم وجوب اللفظ بطريق آخر كما في تحقق اللفظ عليه  
 نوع فخر واشتباه يتوحد بهذا التوجيه كمن استغنى من قوله واما المسرور اى او املو  
 ان قلنا ان العلم بالثابت لا يوجب العلم بدلالة اللفظ بناء على ان العلم ضرورة لا يستغنى  
 من اللفظ في قوله يظهر الظاهر مع سبيل اسند على ما في الشرح واما المعنى بقاء اللواقع  
 قوله فلو لم لا بد لالة اللفظ فان قد علم وجوبه عند اللفظ فيه بسبب كونه يثبت  
 بغير العلم بعلومه كونه اى الالة في هذه القضية في العلم وان سلم اللفظ فما قيل العلم  
 بوجوبه اى ما حصل من العلم باللفظ الالة لا يستغنى سبيل فالحق ان يقال الالة العلم با  
 المنطوق متى قد في انفسهم كمن استغنى عن اللفظ في العلم به بغير مدلوله التسمية قطع النظر  
 عن خارج حيزه واما اسند في اننا لم يكن كذلك وبه علم قد سر في حواشي المطالع ومنهم  
 من قسم قسم الى ما يجزم به العقل باله بدلا وانسب سبيل قليا والى سبيل وسبيل  
 استغنى واما المعنى استغنى في الحقيقة الا ان يجعل على مدلوله قوله الله بين الله والاله  
 بحيث لا يتصل في ذلك القسم فلا بد من العلم باللفظ في الالة وبين الالات لفظ الالات  
 لكونه النفي في مرسلا يتصل عند العقل امر اخر وراه القسم قوله لا يلزم ان يكون الخوف ذلك  
 لا يلزم من اشتباه كونه العذوق الوصف او اسطوخودوس الالات بغيرها زائفة بان يكون  
 احد هما سلة للاخر او معلولا او معلولا احدهما يجوز ان يكون ام آخر ان كانا  
 فسر معنى بل لانه نص في العلم بخلق مع والاله طالع وكما في سبيل الالات على سبيل وقد  
 سرفت ان المارة بالعلم في الموضوعين الاستغنى له مدق في الالات يتصل الله بين الالات اللفظ  
 تبع الى المعنى سبيل ولا سبيل المعنى سبيل اى حاصل شيعان معنى الالات لان احصا الالات  
 شرط الاستغنى الى اللزوم وان المارة باللفظ لا يستغنى فلو برر لزوم الاستغنى الى الالات الى الالات  
 في الالات لا يوجب الاستغنى بانه يجوز ان يكون الاستغنى الى الالات الى الالات الى الالات  
 بالاسطوخودوس واما جملته فيكون بقاء الالات المعنى سبيل الالات الالات الالات الالات  
 في الالات جميع اللفظ كمن هو على بل شيعان الالات الالات الالات الالات الالات الالات  
 بوجه اسئلة فترية او كسبية الالات على تعيين المارة في الجارية والالات كسبية  
 على العرض والعاراة والارات على ما قيل ان الالات لا يمكن ان بدلالة الالات الالات

فليس كما اهل العربية والاصول يدافعونهم في ذلك وان اراد انهم لا يكونون  
بدلالة مع انهم يفتخرون بالان كقولهم قوله للعلم بوجهه فان اطلقوا المستلزم  
اسمع العالم ياوشا الى معانيه على وفق العلم ان اطلاق جمل لا وان تفيدوا  
تفصيله وما عدم مدق التفسيرين على السفا تروا المبررات فانما هذا استلزامه من  
مشارايه مفرقة ثم اذا سمع هذا اللفظ في عالم بوجهه لا يفهم جميع معانيه فلوهم لان  
هذا ليس هو نوع كل شيء را به مفرقة كل علم بل بعض وقع الاثر في الاستعمل  
اللفظ فيه وذلك المعنى مفهوما عند الاطلاق للعالم بوجهه بوجه عام في اي بوجه  
ذلك اللفظ مطلقا سواء كان كذلك المعنى ام لا دخل فيه او لا هو بوجهه قوله لا يتحقق  
بدلالة المطابقة لان فهم الحق للعلم بوجه اللفظ ليس الا المطابقة قوله لان الدلالة  
اللفظية لا الدلالة اللفظية ما على نفس الموضوع له وهي المطابقة اول احوالها انما يكون  
على وجهه وهي تفهم اول او هي الاشارة ام فالعلم بوجهه بالاخصار مجرد ملاحظة  
الشيء وما قبل ان يفهم الدلالة في الاقسام الثلاثة المذكورة لا تتحقق انما بها في  
المطابقة وانفرد والاشارة ام لا اعتبار في فهمه لان فيها كسبية انما اعتبر  
لما يميزه من احوال الاقسام لان اخرج من الدلالة اللفظية او موضوعية في الاقسام الثلاثة  
ولذلك ما قبل الدلالة الاشارة ام لا بل لزوم الذي يفهم بل انهم يتفهمون لانه بوجه العقل  
الابدي اللفظي كما ان اخرج كسبية للزوم لان ذلك لا يستلزم الدلالة الاشارة ام لا  
بسي جمعية مفهوما واعترف على كسب بوجهه الاول ان اللفظية انما اخرج  
الى الوجود والنبوة يدل على كسب المطابقة وعلاها كسبية بوجهه بوجهه بوجهه  
الاشارة ام لا يتحقق انما بدلالة الاخر فاللفظ يدل على كسب بوجهه بوجهه بوجهه  
للزوم وهذه الدلالة ليست مطابقة وهو لا يفهم بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه  
ولا اشارة بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه  
التفاهين انما يستلزم تفهم الاخر انما كسب بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه  
متعلقة بالتفاهين على تفهم احدى وجهها لا كما فهم احدى وجهها في فهم  
بوجهه الذي هو مدلول مطابقة لم يكن فهم احدى مستلزم لفهم الاخر فلا يتحقق  
الدلالة فيلزم حجة جوابه الى ان كسب بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه

الذي يبرهنه لولا اللفظ من حيثية بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه  
مع اننا على يد علم الحديث ليست مطابقة وهو ظاهر ولا تفهم لانه لم يفهم في ضمن الكل  
ولا اشارة بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه  
على معنى ان لا استلزام بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه  
على الحديث بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه  
الاشارة ام لا اطلق المستلزم بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه  
ايضا مع انه ليس بهذه الدلالة لا في الاقسام الثلاثة اقول انهم فهم جميع المعاني من اللفظ  
بل ذلك لا يزم لاجتماع فهمهم بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه  
لا يباح كونه مغلوبا لان البديهي قد يظن ان البديهي بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه  
هو مناط الحكم فان اشارة اوله الى اخرج اشارة المطابقة باسسى موافقة كسب  
انفرد في رتبة محسوس او رتبة الاشارة ام لا بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه  
المعاني اللغوية للزوم في الاقسام سببت تلك الاشارة لان كانت بدلالة الدلالة انما  
للدلالة موضوعية اللفظية جاز نسبها اليها فيقال بل الدلالة مطابقة وتضمنية والاشارة  
لا تتحقق حجة بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه  
مستلزم بين الاشارة والاشارة ام لا بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه  
ولذلك لا يفهم بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه  
في جبهته مفهوما بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه  
جبهته من الاشارة الى ان كسب بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه  
جبهته من كسب بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه  
في الاطلاق المتفق عليه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه  
ونحن نصور كسب بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه  
من وجوه ثلثة الاول انهم يدل على الاشارة في الدلالة وذلك باطل وان تفهم بوجهه  
الاشارة ام لا بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه  
في الدلالة في الاشارة ام لا بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه  
حجج لم يذم في على ابيهم بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه  
في الدلالة وذلك المطابقة كسب بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه بوجهه

وقد اختلفوا في ذلك  
وقد اختلفوا في ذلك









فقد وان اردت ان اى اربى به فاشاى به وما بعدى عليه فيكون المحيى  
في المحيى والحق كونه قيد الموصوفين فليس اما القيد المتعلق لذات بالوصف فيكون  
المعنى في ذات موصوفى بالمتابعة لا بعد ان موصوفى بها فيكون تعليل المعنى  
المعنى تعليل المتعلق بالمتابعة بعد ان موصوفى بالمتابعة فيكون بعد المعنى  
بمعنى قوله متعين ان اذا بطل تعليلها بالعلوم عليه تعين تعليلها بالمعنى لان  
بان يكون عالما من حيث لا يرجع معناه عليه لا توسع في التعليل هذا الكلام عازله  
قد يكون في حواشي المطالع ان قوله من حيث كذا قد يراد به بيان المطلق وان لا يبد  
هناك كما في قوله ان لا من حيث هو ان قد يراد به ان لا يبدل في قوله ان لا من حيث  
من حيث ان يعنى ويجه من موصوفى العلي وقدير اربى التعليل كذا في قوله ان لا من حيث  
انها حارة تستحق قوله لكن بجهة اى حين اذا جعل محيى قيد الموصوفى به فيكون  
الموصوفى به بالمحيى لا اعتبارا للاحد من الابلية قيد المحيى في تقدير النتيجة متعين  
وان كان ان يكون قيد ان لا من حيث الى الفاعل فيقول ان الى الموصوفى او الموصوفى  
لانه قد وكل تابع ما دام تابع لا يوجب بدو التسوي والعنوى راحة والذمة مع احد  
العائدين ينتج راحة كما هو مذكور في الوجبات فينتج التعيين والالتزام لا يوجب ان  
بدو التسوي وانما هو المطلق فيقول النتيجة فيكون منعوتها بالمتابع الاسم لان بطل كونه  
موصوفى بالمتابعة يوجب بدو الخاص كحارة انها بطلت انصافا بجهة السببية بوجه  
بدو التسوي الشريع ان لا لا يوجب معيدة بجهة السببية لا بدو منه قد يكون و  
منهم من قال ان اراد بها تحقق التعارض وروى قدس سره في حواشي المطالع بان اراد به  
الاخر في الوجور فقد بان بطلانه وان اراد انها مقصودا لشيء من مرتبها ان المقصود افع  
موضوع المفظ المعنى دلالة عليه وانه لانه على جهة او على لازم مقصودا بالمتابع ودر عليه  
ان المقصود بالمتابع قد يوجب بدو المقصود بالذات كذا في قطع المسافة للبحر انتهى ولعل  
منه بان لان فهمهم من المفظ متاخر في الوجود من فهم الكل والاكابر فمعنى قوله ان  
مفقه ما عليه سواء قلنا ان فهم الكل عين فهم العجز بالذات معانيه لا باعتبار كذا كذا  
في مرتبة محقق الامر المعنى ان ذلك يتغير بها بالذات قال الله ال بالعبادة لم يقل الله  
بالعبادة ليعلم ان المقصود هو موضوع المفظ باعتبار الدلالة المتألفة  
تعلقه في الدال على المعنى المتألف فانه يشتمل الدال على المعنى الشخص والال من بقاءه من

من اعتبار قيد محيى لا يخرج الله ال عليها قال ان قصد خبره لا شك في اللفظ  
انما هو من لانه كيب حين الاستقار وقصد افادة المعنى الكثرة فان الواضع ابتداء  
انما وضع اللفظ ليعاينها منقولة والمكب من حيث انه مكب اى صار موصوفى  
بوضع الاجزاء كما صرح به السيد قدس سره والاستقار عبارة عن ذكر معنى اللفظ وادارة  
المعنى فعمله ان المقصد معبرة عن المكب وما كان الاقرار عبارة عن عدم المكب كما في معناه  
عدم المقصد وان المكب والافراد لا يفتقران في اللفظ في حالة واحدة فلهذا اعتبر المحققون  
الناظرين المقصد في تعريفها وليس مناه على الادارة معبرة في الدلالة عليها وهم اذ لو  
كان كذلك لما احتج الى اعتبارها واما الاكتفاء على اعتبار الدلالة وعدمها كما وقع في  
عبارة المتقدمين فغير صحيح لانه يستلزم اجتماع الافراد والمكب في مثل عبد الله وابطل  
سرا ذلك يستلزم الايجاز الاحتمال ان افرد المكب المعنوى فيكون كونه محيا ونهيا متعينة  
وجبة قضية فارة الفاعل التامة وعدمها واللفظية من الاعراب والبناء ووجه كونه  
مسند اليه وعدمه في حالة واحدة وذلك بين الابلية واعتبار قيد محيى لا يرفع ذلك  
الاستقار تعين احد من الافراد قد بدو ولا تنفع الى ما قيل ان اعتبار المقصد يوجب خروج  
المكب عن تعينه حين استثناء المقصد الال ما يجب به عنه من ان المقصد تقدير المقصد  
فان كان ذلك من الهمومات قال فان قصد جهة منه او بعد اجازيا منع في قوله الوضع  
كما صرح به ان في مثل له فلو يراد تحويره اذا قصد جهة من الدلالة على جهة معناه  
على خلافه فانما هو الوضع والممار من قصد الدلالة الال بجهة من الدلالة في افادة المعنى الى  
من المفظ سواء كان المقصود صحيحا او باطلا فيشتمل المكب في البديهي بطلانه عدول الال بجهة  
المجارية نحو مى يدرونا في الال انهم من شقق بلفظ الال كما انهم اربى من الال فلهذا  
ان يقال بطل جزء منه قد فوض لانه خارج عن المقصد لانه الال بالمتابعة او الال بالوضع  
والجميع بسبب مجموع لا بوضع المعين ولا بوضع الاجزاء وما قيل ان يعنى انهم من  
على نحو ضرب والتفصيل بالاجزاء المرببة في السبع مما لا يرد عليه قد فوض بان المقصود  
ضرب دلالة مجموع الحارة والصورة على مجموع المعنى لانه لانه الاجزاء على جهة قد لم يخ  
ان هذا الجواب هو كما كان المقسم الال بالمتابعة فلهذا لم يفتقر الوضع في المكب من حيث انه مكب  
وما كان فيه جفاء ازاله قدس سره ببيان ان من حيث المكب وضع باعتبار به فلهذا الدال  
وهو وضع اجزاء لا بجهة معناه وانما قيدنا بالمحيى لانه للمكب وضع نوعيا

باعتبار حقيقته لكن لا يخلو من النكبة الاخر فان المعية فيها الاجزاء الممتدة  
 كما سبق قال فان الاخر مقتضى الدلالة اي الغرض منه تلك الدلالة والكل موضوعا  
 لذات ما سبب اليه اثر من علم ما سطر من ان الصفات يعينه في نسبة من جانب الذات  
 في الافعال في جانب المحدث وذلك الذات البهية مستزلة في جميع الصفات اخذت  
 في مفهومها لا قسما النسبة ابانها والفرق بينه افادته الزعميات المخصوصة النسبية  
 اليها قال الى موضوع ما اي ذات قائم به اثر من فالقيام ايضا مدلول واحتمل به  
 نحو لا ينقضي فانه ان لم يزل ذات ما سبب اليه اللعين واسم علمه انفس به فاقيل ان  
 العلم به الى ذات عال ان الذات المحرزة في مفهوم الصفات في غاية الابهام وهم  
 قوله في موضوع العيني مع راجع الى عبارة اي مضاف من حيث انه مركب فلو كان له جزء آخر  
 اسبق من النسبة الى كسبيته قال فلو بداه اي بالنظر الى العيون المذكورة في تعريف  
 المركب صريحا لا بد من مجموع امور اربعة واما قوله في ذلك المعنى مقتضى انما يستفاد من  
 المعلوم لان الدلالة على جهة اذا كانت مقصورة ولم يكن معنى الذي به جهة مقصورة  
 في اللفظ صلو كما ذكرتم انما هو في اللفظ الدال على اجزاء لا في معنى مستدرك  
 فلذلك لم يتعرض في تفصيل العيون وعرض في بيان قوائمه لان الاخراج حاصل به  
 العيون المستند لما قال ان الدلالة على معنى هو كذا المعنى جزء كذا ولا كذا  
 ستم حروف التهيى وانما لم يتقدم هذا التفصيل لعدم دلائل العيون المذكورة في التعريري  
 عليه لا صريحا ولا لولا لان المذكور قيد الدلالة وهو يتحقق المعنى واما مفهوم ذلك المعنى  
 بان يكون له جزء او لا فلا دلالة عليه لان الاطلاق لا يخصص العيون وما قبل هذا لم  
 عبر احتمالا سقيا لان الحروف مبدئية للعدد فليس بشئ لان ذلك انما هو بعد وضع  
 الجسد والمنفصل بهذه الحروف الثمانية والعشرين التي في لغة العرب لا في جميع اللغات  
 فهو وذلك لما كان العيونية لازمة للذات المستحقية واللغات مشبهة بالذاتيات  
 ازال اعفاء عيون ذلك في هو ظاهر ولذلك لم يتعرض في الشئ قال ستمش في ان  
 انما لم يقدّر لان الشئ يقال في الذاتيات بخلاف العيون فانه اعم فمعنى ان  
 ان الان لا زان في غير تلك فانه معناه ج ا ه بلام به قوة ليكون مفهوم  
 ا ه متمم لمعنى الشئ بعينه معذرة مطلوبة في كونه مركب لظهوره قال سواء كان ا ه  
 ان الشئ واحد على المقصد المقيد والشئ المتوجه الى المقصد لا الى اصل المقصد وقا كما

كما في العيون مستعدرة كما في نسخ المقصد منبه بها مصدر استعداد في قبل ان عبارة  
 التعريري نموذج على خدق ما يتبادر في استعمال المحاورات من توجه الشئ الى المقصد مع بناء  
 لا صلت بهم على ان رجوع الشئ الى المقيد والاصل شئ في استنباط ان الشئ في العلوم  
 المجبة قال وعامة النوع الطبع اي من يراعى في الصراح القوة اي يسبغ بغيره لكنه في  
 قوة في النسخ كما في المخرج والمركب اعتبارا اي للنظر في اعتبار ان علم الاعتبارين  
 لهما اولاهم خصص اليك باعتبار المقدرات رة الى ان مدركا بوجوب تحقق اعتباري المحرزة  
 حاصله ان مفهوم المحرزة هو غير المركب وان كذا ما يصدق عليه ما واستقرى بكم  
 المحرزة ولم يبق بل من المحرزة والمركب مفهوم وما يصدق عليه على ما ذكره في الكتاب  
 است رة الى ان استقديهما والتأخر بين عليا اعتبارا فيكون لا على عتقهما في نفسها  
 قال فان القيد راء الممار بالوجود مالا يدخل سبب في مفهوم والعدم بخلافه قال فلها  
 اي يمتنع الاعتبار في المحرزة لانها يجب لذات اي المقصود من تحقيق الاقسام  
 وان كذا في مفهوم العيون الى مفهوم شئ قال اي اية في القسم لما ذكره في الشئ كقول  
 الاعتبار بين المطابقة وعدم اعتبار النقص والالتزام بدلائلها كما هو الظاهر واعتبار المطابقة  
 وحدها وعدم اعتبارها معا وذكر بان يكون الاطلاق في قوله دلالة المطابقة فربما يتبادر  
 بقيد فقط بمعونة ذلك التقييد قيد معناه في قوله لا تنقص والالتزام وحده كذا بالاحتمال  
 الثاني بقرينة ان الاحتمال الاول جيب لا يذهب اليه الوهم وان كان ظاهر الجارية هو ان لا  
 لا سبق الوهم الى شئ ما هو مقصور بالذات واعتبار ما هو مقصور بالشئ قال ولم يعبر الدلالة  
 سلقا اي معنى قوله لا تنقص والالتزام لم يعبره نقص والالتزام معا بان يجعل القسم  
 ما يستلزمه لان يجعل القسم الدال المقيد بالثلاثة والآخر الدال باجدها من المحرزة والمركب  
 قال لان المعية اي في نفسها لا كما هو السبب ان الفهم عند اطلاق الكلمة في ذاته الذي عليه  
 ومن قال ان المراد ان المعية ذلك عند القوم وذلك ليس صريحا منهم بل فهم بسبب انه لو اعتبر  
 غيره لزم المحال فذكر مركب مطلقا في كذا اذا اعتبره به ان بعد اعتبار القسم الدال سلقا  
 يمتنع احتمالات اربعة احدها ان يترادف المركب دلالة جهة على جهة في جميع المعاني الثلاثة  
 ونحو الاقرار ان الشئ بهذه الدلالة سواء كان باعتبار جميع المعاني او باعتبار بعضها وح لا يمتنع  
 الاقرار والمركب والثاني ان يترادف وجه الدلالة المذكورة باعتبار اي معنى كذا وفي الاقرار  
 وعدمها باعتبار اي معنى كذا وح يمتنع الاقرار والمركب في سلقا واحد والثالث ان يترادف

تركيب وجوهرها باعتبار جميع المعاني وفي الافراد استغناءها باعتبار الجميع وانما ايجاز  
بمنزلة التركيب وجوهرها باعتبار واحد منها وفي الافراد استغناءها باعتبار الجميع وهذه  
انما هو اجماعنا باطلوه لانه يستلزم ان يتمتق الواسطة بين المفرد والمركب وان لا يكون الا  
عبارة عن عدم التركيب والاحتمال الاول بعيد جدا لانه يستلزم خروج كل الالفاظ المكنية  
فما لم يكن هو منزه في المفرد لان وجوده لا يلائم المذكور بالقياس الى جميع المعاني فليكن  
الاحتمال الثاني فتعذر له الشرح وبين ان يستلزم اجتماع الافراد والتركيب في لفظة واحدة نظرا  
الى الدلائل والتبين وانما هو عليه بل لا يحد في اجتماعها نظرا الى الدلائل هذا عند من يظن  
قد سكت وهو منس على وجه النظر منع بطلوه ان اعني لزوم اجتماع الافراد والتركيب في  
قوله لا دلالة لانه خبره على جهة ١٥٠ ليس المعبر في التركيب تلك الدلالة على انفرادها بان  
يكون موجبه محضه ومعنى قوله ان يكون المركب من نظامين هو منوعين لبعضين بسببين من ذلك  
يلزم الابطال في حاله كونه مفردا وانما يكون النظر بين منع الملازمة التي رايه بغير غاية  
صافي الابطال وبين منع بطلوه ان ان باليقول ان اردت وجوده لزوم الابطال في اللفظ المركب  
انه يلزم دخول ذلك المركب في المفرد يمنع الملازمة انما يلزم ذلك لو اعتبر التركيب وجود  
الدلالة المذكورة باعتبار جميع المعاني لم لا يجوز ان يعتبر وجودها باعتبار واحد منها  
وان اردت ان يلزم الابطال في حاله كونه مفردا ايضا يمنع بطلوه الثاني ان لا يحد في  
ذلك فيكون معنى قوله لا دلالة لانه خبره على جهة ١٥٠ التخصيص والالزام الى بسبب المعبر  
نظرا الى الدلالة لاح المطابقة بان يكون المعبر وجود الدلائل ولا باعتبارها بان يكون  
كل واحد منها موجبا للمركب ومعنى قوله لزوم الابطال في اللفظ المركب انه لزوم دخول المركب  
في المفرد او كونه مفردا حاله كونه فعلية بهذا التوجيه يكون الاحتمال المذكور من خروج  
بلزومه قد بدى قوله لانه عدم ١٥٠ لا عدم جميع افراد المركب فلو قيل ان يكون الافراد مركب  
عبارة عن استغناء التركيب باعتبار جميع المعاني وما قيل ان المعبر في التركيب درة اجمعه على  
جود واحد من تلك المعاني وهو ايجاب جزئي ويكون عدده سببا كلياً فيكون الافراد عبارة  
عن عدم التركيب باعتبار جميع المعاني فوهم لان اللفظ في تعريف المفرد ليس متوجها الى احد  
والا لافراد التعم تحقيق الافراد اذ اللفظ في اللفظ جزء والى على جزء المعنى ولا يكون ذلك المعنى  
واحد من المعاني الثلاثة وذلك باطل قوله فلهذا ١٥٠ تقديم اي رواجهم لغير الاعتناء  
التعليل ومعرفة الحكم معلولا لا معلولاً عليهم فقولهم بين عطف علم ينحصر مع متعلقه فلم يلزم

فلم يلزم كونه استغناء الوحد الاول حكمة بها بطلوه الثاني انما على انه لو اريد بها  
فما انما في فلفظ المعنى التعليل انما قوله بل هو اول افراجه من سبب قد سكت استظهار  
الرواية لانه لا بد ان يكون اجتماع التركيب والافراد باعتبار الدلائل لا باعتبار المعاني  
لكن اعتبار اجتماعها باعتبار الدلائل لا باعتبار المعاني فيكون اول قوله انما كونه في حاله كونه  
حالة قصد المعنى العام وحالة قصد المعنى الخاص قوله زيادة انما سبب بين الالفاظ  
بحيث يتم في احكام الافراد والتركيب عليه لا يستعمل لانه مع واحد قوله لكنها  
في حالة واحدة وهي حالة قصد المعنى الخاص وبسبب وضع واحد وهو الوضع الذي  
يلزم باعتبار سبب المعنى المطابق قوله فياخذ الاقام زيادة انما سبب بين الالفاظ  
اجزاء الالفاظ لانه يتم في التركيب والافراد استغناء واحد قوله والاولى ١٥٠ في بيان  
اعتبار المعنى وحدهما في القسم واعتبارها سبب قوله كذا لانه استظهار في التبع انما  
هو ليشتمل رارس وسبب بهر ممت واولى هو اي قد بين وبراء ويحذف بالى والمار  
بما ذكره ١٥٠ لا عدم قصد بل بسبب التركيب قوله فانه اذا تحقق ١٥٠ لان قوله انما تحقق التركيب  
باعتبارها تحقق التركيب باعتبار المعنى المطابق فيعكس الى قوله انما تحقق التركيب باعتبارها  
لم يتحقق باعتبارها وهو يلزم كقولنا انما تحقق الافراد باعتبارها تحقق الافراد باعتبارها  
وما قيل ان يتم في الافراد اللفظ المعنى بسبب غير ملزم شئ بالنسبة الى المعنى المطابق  
دونه النص والالزام الى فهم شئ من ان تحقق الافراد بالنسبة اليها يقتضي وجودها كذا  
تحققه بالنسبة الى المعنى المطابق وليس كذلك قوله لانه التركيب ١٥٠ رفع للتوهم ان شئ  
من كون الافراد يعكس لتركيب فانه مستلزم ان يجوز الاستغناء في القسم علم اعتبار الدلالة  
النقص والالزام ١٥٠ على انما علم تحقق لان الافراد باعتبارها المطابق يستلزم الافراد  
باعتبارها قوله هو المفرد هو الموجد لان المقصود بالافراد المعاني التي كسبه ولان المعنى  
المطابق اصل اعتبار التركيب والافراد باعتبارها ١٥٠ واعتبارها الى ان لم يكن باعتبار  
معنى المطابق مستغن عنه واعتبارها لتركيبها باعتبار المعنى المطابق مع اعتبارها تحت  
المعنى التخصيص والالزام الى ان لا يخرج من روافد التركيب باعتبارها التركيب بحسبها ليس  
للمركب باعتبارها التركيب بحسبها احكام تخص باعتبارها التركيب بحسبها باعتبارها التركيب  
بحسبها باعتبارها المعنى المطابق مستغن عنه واعتبارها التركيب في المركب بلا حاجة فانه مع

ما قيل ان ما ذكره بدل على ان لا يتوالتا فخر المالك بالنسبة الى المعنى المتضمن  
 الا انه ان لم يكن مركب بالنسبة الى المعنى المتعلق وهذا لا يقتضي ان لا يتوالتا  
 المركب والمركب في مقام بيان الاصل والادلال بالمطابقة كمن وانما يتوالتا  
 والاقرار لا يقتضي بالنسبة الى المعنى المتضمن والالتزامي وظاهر ان ما قيل ان مقتضى  
 التفسير بحسب الظاهر لا يجب الحقيقة لان المركب بحسبها ايضا سندرج فيه  
 لانه انما هو مركب بحسب المدلول المتعلق بهم فخص باري مدلوله  
 يعني غير اعتبار بحسب المعنيين الاخرين قوله فلذلك اي تكون المركب وجوبا و  
 كونه اعتبار بحسب المعنى المتعلق بحسب اعتبار المطابقة ومعدله مطلق الام  
 التي سندرج فيها التضمن والالتزام لانه يلزم اعتبارا م مستغن عنه ولم يقتض  
 الى ما يقتضيه الاقرار وتكون مدلوله من الاستغناء بيا ما يقتضيه لان جزء  
 اجزاء هذه المقدمة بدلية فانصرف لبيان استغناء ما لا يقع فدلالة على جزء المعنى  
 التضمني دلالة على المعنى المتعلق بل هو مدلوله وان كان كذا بيا لانه اذا  
 ما شاع تحقق التضمن دلالة على مدلوله وان كان كذا بيا لانه اذا  
 دل جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني لابد لهذا الجزء من اللفظ من معنى مطابق  
 والجزء الاول لا يكون مملو ولا مرفا فله ايضا معنى مطابق فتحقق التضمن بالمعنى  
 بالتعويض الى المعنى المطابق ثم بل لم نذكر ان المركب باللفظ باعتبار المدلول  
 الالتزامي دون ان يكون باعتبار المدلول المطابق قوله ولا يلزم ان في اول المسئلة  
 والا لم يكن يترك ان يكون بين اللفظين من حيث الدلالة على المعنى فليكن  
 واخيرا في القسم لانه الدال على معنى بالوضع ولا وضع في هذا المجموع معنى الاستغناء  
 ولا بوضع الاخر فان دفع ما قيل ان قوله مسن مملوك مركب جزئي مع كونه جزءا لاول  
 مملوك لان ذلك ان المركب من حيث دلالة على نفسه لا من حيث الدلالة على المعنى  
 قبل الاظهار ان يقال ولا يجوز ان يكون الجزء الاخر مملوكا ولا لم يكن المجموع والابا  
 لمطابقة فلا يكون الا بالالتزام فلا يكون كما يجب بالمعنى الالتزامي وهو المظن في  
 ولا ريب في انه يتم بهذا القدر الملائمة ولا حاجة الى تخرجه من كونه الاجزاء في الاول  
 وفيه بحث لانه لا يتم الملائمة المستفادة من قوله والا لم يكن المجموع والابا بالمطابقة لان  
 فيم الموضوع لانه المجموع المعنى المطابق بجزء الموضوع ولم يشب بعد ان المدلول

المدلول المطابق للمجموع لا بد ان يكون مركب من مدلولي الجزءين قوله فلا يشب  
 في اي من حيث المعنى اذ لا وضع للمجموع بانه لم يوضع فلا بد ان يكون قد جعل المركب  
 من المدلولين لفظيا لفظا مع معطوفه بل من ضم اللفظ الى نفسه نحو ما في قوله  
 وقامت الكتاب بيا لا تشاء المركب بيني من حيث المعنى انما المركب من حيث  
 اللفظ فلتا ان المركب ان يكون التضميد او لا يقع قوله ونحو المركب اي لم يترك  
 تحقق المركب باعتبار المعنى الالتزامي المركب باعتبار المعنى المطابق والالتزامي  
 تحقق الالتزام بدو المطابقة او استغناء المركب بين اللفظين من حيث المعنى قوله  
 فان قلت اذ منع لتحقيق المقدم مثاليه قوله انه اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الا  
 التزامي بالالتزام فلا بد ان يكون لهذا الجزء مع مطابق بان المعنى مدلوله لانه انما يقع  
 جزء المعنى الالتزامي مطلقا لانه عليه بالالتزام حتى يتحقق لم مع مطابق فليكن  
 المركب باعتبار المعنى المطابق لم لا يجوز ان يكون مدلوله لا تحقق او مطابق له ومن  
 هذا ما بين انما قيل ان الاول تقديم هذا السؤال على السؤال السابق وهم وما قيل  
 ان هذا السؤال غير معتبر اذ ليس المقصود ان جزء اللفظ اذا دل على جزء المعنى الملائمة  
 لزم ان يكون كذلك الدلالة التامة بل المقصود ان لا بد ان المركب باعتبار المعنى الالتزامي  
 من ان يكون دلالة احد الجزءين من اللفظ من غير تعيين على ما يفهم منه دلالة التامة  
 والا لم يكن مجموع المعنيين مدلول الالتزامي اعتبارا فليكن المدلول المذكور بقوله  
 ان لم يكن مجموع المعنيين مدلول الالتزامي يجوز ان يكون لاحد جزءي اللفظ دلالة على  
 احد جزءي المعنى الالتزامي او المطابق ولا يكون لجزء الثاني من اللفظ دلالة  
 على جزء الثاني منه مملوكا ويكون مجموع المعنيين لازما بيا لمجموع معنى اللفظ المركب  
 كبحسب المعنى فانه مدلول التام للمجموع ان كانا لفظيا والجزء الاول منه بدل على الجسم  
 تضمنوا ولا دلالة للناطق على ان شي مملوكا مجموع المعنيين مدلول التزامي يكون خارجا  
 عن المعنى المطابق للمجموع ان كانا لفظيا لان المركب من اللفظ خارج عن خارج مجمع ان  
 ليس نفسه ولا غيره لم في قوله فلتا ان يكون بتعيين المدلولين لانه عليه المعنى المذكور  
 اما ان يكون التامة منه وذلك لانه دلالة اللفظ بالوضع وهي مستفادة في الاقسام  
 الثلاثة فما قيل انها ليست شيئا من اللفظ دلالة من حيث ان جزء المعنى الالتزامي



يقع خبرها وعجزها كاللغة فيلزم ان يكون ادوات مع انها افعال لا تعارف  
ذلك اي في دخولها في الادوات مع كونها افعالاً ثانياً ما يلزم الا يكون ادوات مع  
افعالاً عند النحاة في معنى القول اي ليس من اربابهم في قسم الادوات  
صريحاً الى القسمين فانه خلاف الواقع بل راد الى انهم في ذلك منكرهم لكونه خفياً في لانهم  
سموا الادوات وقسموا الاربعة الى قسمين جعلوا في الادوات قسمين عطفهم الى  
قسمين بخلاف ذلك فسموا الاربعة الى قسمين الاربعة الى قسمين الاربعة الى قسمين الاربعة الى قسمين  
قال اللفظ الدال على نسبة الحكمية يسمى رابطاً بين الحكمين بالجوهرية وزعموا انها اداة  
لذلك لانها سلمت مع منتهى مستند فاندفع ما قبل انهم جعلوا الاربعة اداة بمعنى عدم الاستدلال  
بالنوعية لا بمعنى انه لفظ صريح على معنى لا يعلم لان خبره به بدل انهم جعلوا الحركة  
رابطاً وما قبل انهم لم يسموا بان الاربعة قد يكونان سماعاً وقد يكونان كتابة لانها قد يكونان في قول  
العلماء ونون بعيد بين المعنيين وعلى تقدير التسليم يلزم ان يكون هو اداة فلو كان لا يمكن  
قوله لا اداة الى الاسم والكنة بل الى ما يكون في قولها في صورتها وباعتبار المعنى اداة  
فان ذلك لازم فيجوز ان الاربعة انما هي اولى واحسن ولا جد في ذلك الا في قولهم  
نظروا في الاضافات من حيث المعنى بالذات واللفظ بواسطتها ولا جملتها والنسب بالكنة  
يعني يتناول من احوال تعرف اللفظ من جانب المعنى والاشياء من احوال تعرف اللفظ  
تتمة خبر ما قبل انهم قالوا في وجه حكمه الى قولهم لانها اما ان يدل على معنى اداة لان  
الدلالة المذكورة حال تعرف اللفظ نفسه لا حال تعرفه من جانب المعنى كاليد والجرية  
لنما تعيد للبيان بالثمة والم اء بالظن ما تضمن كمن بالاسرار قوله في خبره بالثمة  
متعلق بـ ان وحيث وخبر قد اسين و اسيف وانما يجب والموازم وطول الفعائر  
والثابت اس لـ والانتقال الى الخارج والمضارع وانهم في ذلك قوله ولذلك اي  
له لانها علم الزمان كالكلمات التي هي كلمات ولعدم صلاحيتها للجنس اليها وجوبه  
اي لان علم ثبوت اخبارها لا سميها في خبره لانها لا جمل كونهما ذات جسيمين لا كمن  
اراجعها في خبرها في امان يكون معناه اعم من المطابق والتعريف وكذلك في قوله  
وقد يقال ايضا اي كما يقال ان يلزم ان يكون لافعال ان قصه ادوات وتعلقه وجوبه بشكل  
بالمثال لما في المسئلة وهم قوله لانها منها يحتاجه فلا جناح الى الصلة لازالة الاربعة

والافادة المتعامة لا لغة الا بخلافه لكونه مفرد وجوباً اي مفرداً في المعنى به وهو الذي  
به يتنازع في قسمه والافعال الذي هو القسم معبر في مفرد به هو على قوله كمن هذا القسم  
اي في تقديم الوجوب في اول اذاله جازفة مانع كل الان لا انت كما وانكم ارفينا  
خسني فيه واما سارضة ومانع ذلك الاخبار في رتبة المانع وفي رعاية الوجوب في ان في  
كل منهما قوله ما هو الموضع في باب التعاليم من وجهه وانما من وجهه في رتبة المانع في  
اي كنهها اي بخلاف ما اذا احتمل العدمي فانه يحصل الاقتران في احداهما قوله مثال ما يدل  
بهيئة على ما كان في الحاضر دفع خبرهم ان يفرضه مثلاً على تقدير كونه حقيقة في احد الزمانين  
جاء في الاقتران بناء على سبق الى انهم من ان الدلالة على احد الاربع عدم الدلالة على الثاني  
تتم اماره بل بهيئة اء اي رتبة طال يجوز في عارة موصولة متفرقة فيها فلهذا رخص  
وجوز في علم بهيئة من رتبة مع عدم دلالتها على زمانها وللمنية على ذلك في قول بهيئة ولم تجل بهيئة  
قال و هيئة وضعية بهيئة ونها في المعرف الصفة ركباً بهيئة رتبة راجعة في اداء  
كرد اي بيع انهم في المعرف اسم للثمة المحصورة وعطف الصفة على الهمزة لتبين  
لشبهه في المعرف المار في ذلك ما يعين اء في القيد بين بيان للواقع لاحتراز لا يدل  
بهيئة علم الزمان على الكثرة قال والمراة لم يقل والهمزة والصفة الهمزة هي الصلة  
لان الهمزة يطلق بمعنى الصفة مطلقاً والصفة قد يطلق على مجموع الهمزة المحصورة  
والحارة قال الهمزة اي صلة حقيقة ان صيغة شقية عبارة عن الهمزة التنصية  
الحاصلة لا تعرف كنية الاصلية والذات باعتبار كونه صيغة الصفة على الهمزة الحاصلة  
بالاصح المذكور المعروف الاصلية والارادة من حيث انها اصلية والارادة مع قطع النظر  
عن خصوصيتها واسم صيغة النوعية على الهمزة الحاصلة باعتبار المذكور المعروف الاصلية  
من حيث انها كذلك وهو الذي جعل الاربعة والهمزة هي الصلة للمعروف الاصلية لا الهال  
ما بين الصيغة والاختلاف منها موجب لتعريفها وما يحصل بالمعروف والذات في الحقيقة  
المعروف الاصلية خارج من ما بينها والاختلاف فيها موجب لاختلافها في اشياءها  
اذ علمت بهذا فتقرر المراد بالهمزة الصيغة والمعروف في اعم من ان يكون في الحال او في الاصل  
كون وفيه اشارة الى ان الهمزة اللفظ الذي على حرف واحد كمنه في الاستفهام لا يطلق  
عليه الهمزة والى ان الهمزة هي الصلة للكلمات باعتبار التسليم وانما في كنهه وابطال

[illegible][illegible]







[illegible]

في الأصل ما صدر عن الفاعل استعمالاً قام بأشئ مجبوراً أو التوقيف اللغوي غير أن الفاعل  
فلا بأس في أخذ استعماله في غير استعماله وكذا الدوران فيفتح الواو بعد واو بدور وسلك  
كعقب جمع سلك بالكر كوجوه وكنه في صرح في الأولى أن يقال في التمرح والباح وغيرهما  
الدور كروية فعله هذا هو موضوع المقابلة المستمرة بين امرئ كثير فيكون حقيقة فيها وفي  
بعض مواضع التمرح إلا أن السور في هذه اللغة الطوائف وقيل الحركة في استعماله في النقل على الأول  
للتناوب بين فعلين لغويين وبين المعنى الاصطلاحي وعلى الثاني للتناوب بين نفسهما  
وعلى أي تقدير الأول أن يعبر عن القول بالحركة حول شئ سنة مناسبة بالمعنى الاصطلاحي  
قاله ثم نقله المخرج أن ظن من أقراد الفكرة رعاية للسياق حيث جعلنا نقل العرفا غاصي  
قائمة بيب الأثر أي ما هو أثر في نفسه وجوراً أو عدماً أو معاً على ما يوضح العلية أي يحج إلى  
ينساب به ويقال أنه مؤثر فيه قال بسبب حقيقة أي سبب ذلك اللفظ المنقول بالاسم  
الحقيقة والمجاز ما ثبت من فلا بد من أن الحقيقة لا يذم إلا يكون معانيها كثيراً إلا أن استعماله  
أثره في اللغة من فيه الاستعمال في الفن فإن اللفظ قبل الاستعمال لا يسبق حقيقة ولا مجازاً  
لكن ما كان هذا القسم قبل من درجة الاعتبار لأن المقصود من وضع الالفاظ الأفرقة و  
الاستفارة لم يعبه بهذا القيد لأنه لا يجرى له الاستعمال في التقسيم قال واللم لم يترك المعنى الأول  
أي نية السور في معنى آخر وهو المعنى الحقيقي ومعنى أنه أيضاً استعماله بعد النقل كما كان  
استعماله قبل النقل أي لا فرق بينه قبله وهو المنقول عنه في الأول وإن كان المنقول عنه و  
المنقول عنه إليه أثره إلى أنه ليس له بالاول وإن كان ما يتبادر منها معنى المعنى  
الذي ينسب إليها تقدم في تأخر بمرتبته بل لا يتقدم عليه معنى آخر وما تقدم عليه فيه خلاف في اللفظ  
المقتبس إلى معنيين نقل من أحدهما إلى الآخر وهو مجاز لا يوح أن قيل بمعنى المقصود  
يسوى في الذكر والمؤنث إلا أن ذلك لا يمتنع فيه كونه فانه قد قبله أن للمؤنث دخلاً على ما  
تقوم رتبته في قوله فإن ذلك لا يمتنع في معنى ما يجب أن يقال أن التامية ليست بل للنقل  
بما ذكره في الأصل والثابت في هذا ونقل إلى أن كانت فيه قبل النقل بأن اعتبر  
صيغة مؤنث غير مذكرة ثم نقلت في هذا استعماله أن ولأن قيل بمعنى فاعله لا يسوى فيه  
الذكر والمؤنث والحقيقة بينهما صفة للكلية فذلكم التأني لم يجره وأما اللفظ  
أنما يجر حقيقة بالاستعمال في الأصل بالنسبة والعلو في فهو مثبت في نفسه فهو مثبت

[illegible]

١٥ لم يوجد الترافيق بهذا المعنى في كتب اللغة المشهورة والله أعلم فيها التام  
 وعلى هذا لا حاجة إلى كون الكوب بان الترافيق متباعدة الاستقلال  
 الخلفين متعارفين والمادة الكوب أحد من خلف الألف على أن وب لتحقيق الترافيق  
 ويجوز أن يكون معنى أصل المعدل ومنه اختلفت الألفاظ لا أن يكون معنى اختلف  
 المعنى اختلف المتعارفين لأنه لا ريب في أن الألف في قوله انصرف عن قول النحوي  
 قوله في غير ذلك من أن الترافيق متباعدة الاستقلال الخلفين متباعدة الاستقلال  
 الجملة بسبب الترافيق لا لأنه لا ينبغي بل ينبغي استبعادهم من جنس الترافيق بل هو  
 الصفات وتقدم كما يقال في كل واحد من هذه الصفات أي استبعادهم من جنس الصفات  
 بهذا المعنى فإذا كان الصفات صفات كالألف في كل واحد من هذه الصفات أي استبعادهم من جنس الصفات  
 وجاز صدق ما في اللغة عليه وإذا كان صفات نقصان ألفه لتحقيقهم وهو معقول  
 تعالى ومنهم الذين يوردون الشيء في غير صفات من هذا القبيل على خلاف ظاهره  
 وبما قبله فوجه الاستفارة في غير الصفات بل هو في الصفات بل هو في الصفات بل هو في الصفات  
 الناس ووجه بعض فضل العلماء وأما الترافيق اعتقادهم بأنهم يوافقون قولهم في الصفات بل هو في الصفات  
 انطلق ثم وأما الترافيق من جهة ما يوافقون الصفات بل هو في الصفات بل هو في الصفات  
 لا يخرج عن صفاتهم أفارئة فضلا عن أفارئة الترافيق بل هو في الصفات بل هو في الصفات  
 بالآخر في الصفات بل هو في الصفات بل هو في الصفات بل هو في الصفات بل هو في الصفات  
 إلا المعاني ما هو في صفات الصفات بل هو في الصفات بل هو في الصفات بل هو في الصفات  
 صفات الصفات بل هو في صفات الصفات بل هو في صفات الصفات بل هو في صفات الصفات  
 به في صفات الصفات بل هو في صفات الصفات بل هو في صفات الصفات بل هو في صفات الصفات  
 لأنه صحيح ولا يحتاج إلى غيره وأما صفات الصفات بل هو في صفات الصفات بل هو في صفات الصفات  
 بسبب صفات الصفات بل هو في صفات الصفات بل هو في صفات الصفات بل هو في صفات الصفات  
 من أن كان في الصفات بل هو في صفات الصفات بل هو في صفات الصفات بل هو في صفات الصفات  
 رأت في صفات الصفات بل هو في صفات الصفات بل هو في صفات الصفات بل هو في صفات الصفات  
 انهم فلهذا الصفات بل هو في صفات الصفات بل هو في صفات الصفات بل هو في صفات الصفات  
 اللام على أن ابتدأ بحث آخر وليس غمته لا قبله لا في صفات الصفات بل هو في صفات الصفات

البارتين كما فعله من فالأظهر ان تقدم البعارة ان يثبت لاجلها وجعل الاولى تفسيرها  
لكن يثبت المراد وما على فعله الحق لا لاكتفاء بعدم الاستنباط المذكور وان كان الظاهر  
لان الظاهر ان الشئ خبر عبارة المتن بالعبارة المستهدفة بين التوم في المركب ان لم يتم  
عطف عليها ما هو الحق منها شيئا على ان يكون في الجوابين المستهجرين والعجب  
ممن فسر الفائدة الثانية بما لا يفهم منه ثم قال فلا بد من ظهور الاظهر لا يقال وقوله الثانية  
اعيدت في الفائدة الاولى على اني استفاد من الاخبار ما ذكره في نافيته كونها فائدة  
ثالثة تحت هذا تشبيه لعمدة السكونية او بمعنى قوله ولا يكون عطف على قوله بعينه فليس  
السكونية بعد تشبيهه بالعبارة المستهدفة قوله وفيه نوع ابهام لان المعنى من ذلك ان  
لا يظهر الخاطب بعد اتمامه بوجه ايهما اي كماله في نوع تشبيهه بالنسبة الى  
المتألفات منه او كما ان في الثانية ان في نوع ابهام قوله اي الاستعداد اي ليس المراد  
بالاستعداد انه يستدعي ذلك على وجه البتة ان كل من المسند اليه ذلك من  
المركب ان لم يسر احد من تابعي الاخر بل هو بالاسناد قوله بغيره متعلق بان رغب الزور  
بذلك كما اذا قيل فانه مفعول مطلق بغيره مستند اي استعداد انتظاره اذا قيل  
لان الخاطب ينظره او كما لو كانت سادته كما اذا قيل من ربه ربه لان العطف في قوله  
او وجوري يحاج اليه قال ولا يكون مستتبعا في قولهم ان يكون زيد ثم في مقام التعداد  
منه كباقي لانه يبيد الخاطب فائدة لا يستلزم معها النفاذ والجواب ان لا يتم كونها  
المعدومة من كية ولو سلم في ذلك ان النفاذ بالقبول الى الحق ولا شك انها من المعنى  
للفظة آخره وان كانت من حيث الغرض غير مستندة في ان احوالها يثبت ان سبب الاعتراض  
على الاحتمال في اللغة بمراد من حيث واما في قوله لا يجوز ان يكون الصدق والذكر ان يكون ذلك  
الاحتمال في نفس الامر لا في خبر جملتها في نفس الامر قد خرج بذلك في الجواب حيث قال كونه  
صادق في محتمل او هذا الاحتمال على معنى الامكان العام والمخاص بتدقيق لفائده فيه  
فيه سوى تشييد التعريب وحمله على ما ينساق اليه من ان لا يمتنع الاحتمال  
في ان لفظ الاحتمال مستند الى سبب محذوف ولذا قيل في شرحه ولم يرد صحيح لان التعليل  
الشرح على لفظه لا ينافي صحة ما يفسر من شرحه في الخارج وجوبه في حال الكلام  
والجواب ان لا يتم قوله ان المستهدفة من كية او الاستعداد في قوله لا يمتنع الاحتمال

بارتين الى ولا شك انها من المعنى مستندة للفظ آخره ان كان من حيث الوضوح غير مستندة قال  
اما ان يكون او معنى الاخر من علة ان الاحتمال في اللغة بمراد من حيث واما في قوله لا يجوز ان يكون  
يحتل الصدق والكذب ان يكون ذلك الاحتمال في نفس الامر لا في خبر جملتها في نفس الامر  
وقد خرج بالجواب حيث قال كونه صادق في محتمل الصدق او هذا الاحتمال على معنى الامكان  
العام والخاص بتدقيق لفائده فيه سوى تشييد التعريب وحمله على ما ينساق اليه من ان لا يمتنع الاحتمال  
قال لانه لا يمتنع للاحتتمال في ان لفظ الاحتمال مستند الى سبب محذوف ولذا قيل في شرحه ولم يرد صحيح  
غير مرضي ولم يرد غير صحيح لان الاحتمال التعريف على لفظه لا ينافي صحة ما يفسر من شرحه في حال الكلام  
في شرحه للطاع وبعضهم اطلق الكلام بمراد من حيث تحقيق وهو بان كماله في نوع تشبيهه بالنسبة الى  
الجواب ان المراد من محله تشبيهه بالعبارة المستهدفة لفظ المعنى المتبادر كما ذكره  
المعترض في قوله ان المركب ان لم يمتنع الصدق والكذب في نفسه كما هو الجواب  
ان من حيث نظر الى خصوصية زائدة على كونه من كماله في نظر الى ما به الكلية وهو كونه  
ثبوت شئ بشئ او انتفاء عنه فبيد في جميع الاخبار العارضة او كذا في التبع  
من صدقها او كذا في غيرها او ما به سببه سواء كان خصوصية الحكم او خصوصية  
الغرضين او الامور الآخرة وظهر ذلك مما ذكرناه من ان كل التعريف على المعنى المتبادر في قوله  
بعد ملاحظة الاطاب واما محله الذي ذكره فقد سكر ان انفسا بعبارة التعريف  
بان اوله وحمل الاحتمال على الامكان الذي هو او ادعى عنه ان معناه عندهم فقد و  
العلوم على نفسه علم بغيره عرفت الا وهو ان كل محصل زائد محصل عطف عليه  
وما به تشييد على المراد من قوله ان كماله في نظر الى ما به الكلية كما سبق في قوله اما  
ثبوت شئ بشئ او انتفاء عنه فبيد في جميع الاخبار العارضة او كذا في التبع  
التشديد قوله وكذا لا بد ان مثل قوله ان ابن راسد ابيد به ان شأ صدقها  
او كذا فيها خصوصية الغرضين لانها يحتلها عند قطع الفظة عن كماله في نفسه من حيث قال  
ان قطع الفظة عن كماله في حجة صحة التعريف فقد سكر ان انفسا بعبارة التعريف  
الاخبار في خصوصية خبرها في حجة صحة التعريف فقد سكر ان انفسا بعبارة التعريف  
حال كونها ما خذرة بذلك في قوله والجواب ان كماله في نفسه بان الصدق المتبادر  
في تعريفه ان كماله في حجة صحة التعريف على ما هو لعدم صحة على التعريف الذي

ذكره في احتساب الصدوق والكتاب لا بان هذا من غير ان يطلب ان يكون الصدوق  
 الكذب موصوفاً فاشبه بالصدق ولا يعبر بالصدق في الصدوق بل بالصدق في الصدوق  
 مع ان الصدوق موصوفه بحقيقة الصدوق والكذب مما ينطبع في اليقين قوله  
 مطابقة النسبة الا ينطبع في النسبة التي تعلق بها انما واقعة لو لم يكن  
 جوازاً للنسبة التي بين السمتين في صدقهما وصدقها مطابقة النسبة بحيث  
 انهما مدركة لا لثبات النسبة من حيث انهما واقعة بين الطرفين قال ولم يعبر  
 بالخارج عن الصدوق المذكور وسببه قال وهو ان الصدوق انما يتبين بالصدق  
 ليس داخل تحت الحمل لان الصدوق منه حصل تنبيه لم كذب التام الى قسمه ان الصدوق لا يقع  
 اسبغ فيه فقال دلالة وضعية استقراء اولية الواقعة في الحتم للنسبة على دلالة  
 له في التنبيه وانما اذا لم يكن متابعاً لعمارة القوم فيه ثم فسر بما هو المراد من الصدوق  
 المراد بالاولية الصدوق به حتى يخرج عن قسم الاول استند في الصدوق على انما لا يدل  
 على طلب الفعل دلالة قصديته بل ما يطلبه لا يوافق بالانوار موصوفاً لم فاما قوله  
 وضعية الانوار دلالة فيكون اوضح له بقرينة وقدرها تفسير اللزوم دلالة الحب روحا  
 قبل الادلة انما لم على طلب الفعل دلالة تنصيصه لان الطلب مدلول بنية الفعل  
 قد خرج بالطلب وان كان مدلول المرثية من طلب الفعل مدلول المرثية وانما  
 فهو مقام الموضوع له قال فاما ان يقال ان الاستقراء اي بغيره مع  
 عدم الحكم فخر عاباً من غير ان يكون له ما يوافق له ان يقال ان الصدوق لا يفرق مع  
 الاستقراء واستقراءه لانه بغيرهم السامع حتى يبرر بانه في قسمه هو انما لا يوافق  
 في الصدوق قوله سترضه سليمان هذا لا يوافق في الصدوق في الصدوق وقال في الاول  
 انما اتقيد به بين الاول ام في تلك الاخبار وفيها دلالة على طلب الفعل  
 انما لا يوافق في الصدوق بقرينة فانه على طلب الفعل لكن لا بالذات بل جوازاً  
 تنصيصه فلا يبعد ان يكون الصدوق واقعة في علمه بنية العلم بقرينة قوله في الاول  
 ان دلالة الصدوق في الصدوق وحيثما ذكر في الصدوق في الصدوق انما لا يوافق في قوله في الصدوق  
 في الصدوق انما لا يوافق في الصدوق في الصدوق انما لا يوافق في الصدوق في الصدوق  
 في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق

للتفرد

البوقع وهو ما لم يكن خارجاً عن القسم انما لا يوافق في الصدوق في الصدوق في الصدوق  
 بقا قد عرفت في سائر الشايع ان قد بالصدق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق  
 ودوناً معنى والصدق في الحقيقة فسرته للصدق بالصدق مطلقاً فمثلها الاخبار  
 واخذت في القسم لكونها دلالة على الطلب دلالة التنصيص في قوله في الصدوق  
 واقعة في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق  
 هو قسم الصدوق بالصدق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق  
 لا سيما في تلك الحالة وانما الجواب بصدق هذا من ان لا يكون الامام ايضا  
 قسماً منه وذلك ان المراد بطلب الفعل بنية الطلب لطلب الفعل من فاسل معين  
 الا انه لما كان حصول الاقسام بنية الطلب دلالة على طلب الفعل وعندها  
 ولا مدخل للصدق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق  
 لا سيما انما في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق  
 لا يبعد اخراجهما من الاول لانه يطلب انحصار الصدوق في اقسامه فزوجه بغيره  
 ودخولها في اقسامه وحاصل الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق  
 مما يري لان الاخبار على طلب الفعل بنية الطلب في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق  
 الاخبار يستعمل في بقرينة المعينة للصدق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق  
 حتى في تحقيق الدلالة لانه امينة فلا يبعد ان يكون الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق  
 اخباراً في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق  
 المحققين في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق  
 امرو انما قال ام مع ان انما في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق  
 عدمها ام او يقال المراد من الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق  
 انما اطلب تلك الفعل في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق  
 او يجب فيكون اخباراً في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق  
 له وما قال اخباراً في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق  
 مع الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق  
 الاقسام الباقية مع ان الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق في الصدوق

الاستنباه في دخول تحت التنبه كذا في قوله اما التنبه فلهو وحوادث  
الامر قار وحينئذ اى يتدرج فيه له كسب الام الذي دخل حيزه في  
الفتح وخرج من التدرج وخرج الفتح في التدرج فان كانا انما التنبه  
على ما في التنبه فلهو وحينئذ اى يتدرج فيه له كسب الام الذي دخل حيزه في  
بابه وانما اى او اذ ان على ما في التدرج وخرج من التدرج فان كانا انما التنبه  
اقباله لا يستعمله فيكون معنى التدرج طلب لا اقبال حتى يرسد له طلب  
في معنى طلب فانه تخرج بالضرورة قوله قبل عليه من الاستدراج فهو ان  
الفتح في التنبه لاني متوجه الى طلب التنبه بناء على افتراض الاقسام  
التي ذكرها في التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه  
الى التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه  
الى التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه  
باعتبار متبعه واما في قوله هو التنبه لانه نفس التنبه هو ما اكتمل  
فيكون التنبه او الصورة المحالة فيكون كذا في قوله لانه بعد اى التنبه  
التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه  
يكون مقدره وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه  
لم يستعملها بل لا يطرحها الا في التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه  
لكنه حقيقا واما في قوله وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه  
قوله فلا يتدرج في التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه  
اللفظ استعمل ولا يشبه في التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه  
مشتق سواء كان مستعمل او ليس بشئ ان اوله فلا لانه لانه للفظ  
الفعل على ذلك واما في قوله وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه  
الذي هو فعل التنبه لا معنى لطلبه فلهو وحينئذ اى يتدرج فيه له كسب الام الذي دخل حيزه في  
حسب كسبه فلهو وحينئذ اى يتدرج فيه له كسب الام الذي دخل حيزه في  
قلت التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه  
الفعل بابونه بعد التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه

الفعل بعد الجموح وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه  
فلهو وحينئذ اى يتدرج فيه له كسب الام الذي دخل حيزه في  
ان لا يكون مثل فلهو وحينئذ اى يتدرج فيه له كسب الام الذي دخل حيزه في  
قطعا وحينئذ اى يتدرج فيه له كسب الام الذي دخل حيزه في  
على التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه  
استعماله فلهو وحينئذ اى يتدرج فيه له كسب الام الذي دخل حيزه في  
الاصل لان الاستعمال ايضا عرضي لكنه بالفتح قوله واما في قوله كسب الام الذي دخل حيزه في  
الناسبة من حيثها بالفتح المقصور بالفتح وخرج من التنبه وخرج من التنبه  
ولا يتخلل بينهما كسب الام الذي دخل حيزه في التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه  
قوله فلهو وحينئذ اى يتدرج فيه له كسب الام الذي دخل حيزه في  
يكون مقدره وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه  
لا بد ان يكون حاصلا فيحصل العبد فيحقق فائدة التنبه فلهو وحينئذ اى يتدرج فيه له كسب الام الذي دخل حيزه في  
اخرج الصراح الكف بان استاذن وبار استاذن لازم وبقدر  
فهو فعل من فعل التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه  
قوله هو الكف عن فعل آخر اى الكف عن فعل غيره الكف لفظ سواء كان  
كفا او غيره فلهو وحينئذ اى يتدرج فيه له كسب الام الذي دخل حيزه في  
اللفظ ولا يبدل فيه الكف لان المطلوب هو الكف لا الكف عن غيره وكذا  
الكف عن التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه  
انه تافه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه  
طلب فعل غير الكف عن فعل آخر فلهو وحينئذ اى يتدرج فيه له كسب الام الذي دخل حيزه في  
غير الكف عن فعل آخر اى الكف عن فعل غيره الكف لفظ سواء كان  
مطلق الكف عن الكف او يكون كسبه مستفاد عن التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه  
الكف عن التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه  
الفعل وان لم يكن مقدره وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه وخرج من التنبه  
باعتبار الاسم اى الاستقبال والاسم اى هو مقدره وخرج من التنبه وخرج من التنبه

ان لا يتخلل ذلك الفعل فاعط بالامر احداث الفعل واعط بالامر المستمر  
 لعدم قوته جعل الشرح اء فان قلت طلب الشئ اسم من طلب الفعل  
 نفسه لا فعل لا يعمل جاعل قلت مراره قدس ان الشرح جعله اسم منه  
 من حيث مفهوم قوته وقد عرفت بقوله ايضا اعط بالامر المستمر طلب الشئ  
 للمفهوم لا المفهوم الذي هو فعل المفهوم لا كيف لا اي لا يدل على طلب الفعل  
 واعط بالامر المستمر في كونه مغايرة بالذات كما في امر الخي طلب والغائب وبالامر  
 اعتبار كما في امر المفهوم كذا في الامر المستمر في علمه راي على راي من يقول ان  
 لعدم ليس مقصورا واعط بالامر المستمر في امره فاعط مع عدم اراد مقارنته  
 به في مخرج كونه مطلوب بالامر كونه معلوم من صفة واحدة ولو قيل عدم  
 كونه اظهر الا انه راي مقابله لفظة فقط فاعط على راي اي علم ان من يقول  
 ان عدم مقصورا بالامر المستمر واعط بالامر المستمر عدم الفعل فاعط في انما  
 بينه الترتيبين قوله الاول اعط قال فالاولى لانه لا يقال في علم  
 الشرح على ما هو المشهور من ان المطر في الاستفهام وان كان كونه منسب  
 هو فاعط المفهوم لا المفهوم الخاطب كما يدل عليه لفظ الاستفهام وان كان كونه منسب  
 منسبا على الشرح بناء على ان المفهوم لا المفهوم فاعط بالامر المستمر  
 الخاطب وما قيل ان لم يخرج فخرج لا علم لان لفظ عنه فعل المفهوم فخرج  
 عرفت من ان الطلب فيه منسب على الشفاية لا على راي فيكون المطر في علم  
 الغيرة وفهم قوله ان يقال اي اذا اراد راي في الشفاية قوله فاما ان يكون  
 المقصورا اي الغرض من طلب الفعل حصول الشئ في الذهن اي وجوبه بوجه  
 فاعط قوته او ما حصل في الذهن من حيث اء اي من حيث ذاته مع قطع  
 النظر على كونه فاعط قوته او ما حصل في الذهن من حيث اء اي وجوبه بوجه  
 اصله كونه في الذهن او لا في الخارج وما قيل ان الامر بالخارج في  
 العلم لا يقتضي عقل العلم فاعط قوته اي راي لا علم لا فاعط  
 الغرض من حصول الشئ في الذهن كالمفهوم فيخرج عن الامر فيعلم قوله  
 الاستفهام قوله فان المقصور منها اء به راي لانه ان اراد المقصور

فلا استفهام ايضا كذا كما اعترف به من انه منسب لطلب الخاطب فان اراد  
 به الغرض فاعط قوته في الذهن من حيث حصول الشفاية كالمفهوم كونه  
 وسيلة اليها فاعط في الغرض فيقول وما قيل ان المقصور على منسب  
 لطلب الشئ في الخارج وحصول الشئ في الذهن لازم له في الاستفهام بالعلم لا بغيره  
 بخلافه وتحتج الغرض يحتاج الى تمسك به وان حصل الشئ في الذهن  
 على غرض من حصول الشفاية اصله منسب عليه الا ان رايه هو ان لا يترب  
 عليه الا ان رايه من حصول الشفاية حصل في ذلك كونه كونه الذي  
 هو العلم منسب بغيره منسب على ما به منسب عليه الا ان العلم به واما  
 كونه العلم منسب بالمفهوم كونه كونه ايضا حاصله في نفس تلك الصورة  
 حصوله في غير منسب لطلب الشفاية بالعلم وهو الوجه في العلم الذي  
 لا يترب عليه تارة ذلك العلم وهذا على قاي من حصول الشفاية في العلم  
 انما يجمع ان اعرفت بهذا الغرض في الاستفهام وجوب نسبة المستفهم  
 وجوبه على وان كان ذلك مستلزما لطلب الشفاية بغيره وان كان مستلزما  
 ليس عرضة منسب الاستفهامية الا ان يحصل الخاطب في ذنبه تلك النسبة  
 اثباتا او نفيها والغرض في الامر هو اتصاف الفاعل بالحدث مستفهم  
 وقوة على القول لا حصول الشئ في الذهن وان كان مستلزما بعض الامور  
 هو المستفهم كونه اء ذلك احدث لا من حيث حصول الشئ في الذهن كما في ضمن  
 فان معناه اطلب شئ فخرج واقعا على ان معنى فخرج اطلب شئ فخرج  
 واقعا على ان الاستفهام لا لم يتمم الا بحصول الشئ في الذهن فاعط لا  
 من حيث حصول الشئ في الذهن بل من حيث اء اء الاستفهام كانه حصول الشفاية  
 اقتضى حصول الشئ في الخارج وهو الا لم يحصل في الذهن فاعط لطلب  
 وعرضه لمن لا من حيث اء بل من حيث اء اء الاستفهام فاعط لطلب الشفاية  
 الغرض في راي منسب الى ما ملل صار من غرض الشفاية في الذهن  
 وان الا يحتاج الى التمسك بمسبته انما هو في الاستفهام لان حصول الشفاية  
 على غرض لا في الامر المستفهم وان العلم وفهم داخل لان المطر اتصاف الخاطب

بالعلم والقلم جوهر جوهري هو جوهر حقيقي عليه الانوار ان كان يستلزم معلوم  
 شيء في ذاته من جوهر حقيقي فان الفعل ان في الحقيقة المفردة اي فهو يميزها  
 وتنسبها او المكونة الفعل ان لث احوال المعاني المفردة فانها احوال  
 ولذا انظر لفظ الجاهل وقد طرأ ان افرون في وجه الامر بين ان لا يتلقوا  
 به على معنى المعاني هي الصورة الذهنية بعين المعاني انما وقعت في متبادر  
 الالفاظ كما في المتن حيث جعل التفسير الفصل الاول في الالفاظ وان في المعاني  
 جوارها العوار الذهنية وليس المقصود تعريفه فانه معلوم انه عبارة عما يقصد من  
 اللفظ والصورة الذهنية تطلق على العلم كقولهم حصول كل منهما في ذهن الاول  
 جوهر حقيقي وان في جوهر حقيقي معياره منطوقه كالمعنيين مع ان الشرايع بين  
 المعنيين لفظي كما بين في موضوع ومن لم يفرق بين العلم والمعلوم يميز في فهم الا  
 يختلف بين المعنيين واطال الكلام قال من حيث وجه بارهاه لم يقل  
 حيث وضع لها الالفاظ ليشمل المعاني القريبة والاشترافية حيث يطلق عليها  
 المعنى لان يكون المعنى بار اللفظ التكميل يكون موضوعا له وان يميز لانه لا يوافق  
 له وما قيل ان المعاني معارضا لمطابقة الالفاظ فغيره انه لا يجرى في ذواتها  
 من حيث انها معني تضيئة او الاشترافية قوله كما هو الظاهر لعدم في معنى  
 اما مقصد يميز منه او اسم مطاوع وكذا اللفظ المقصود ولا حاجة حين كونه مقصدا  
 الى جعله معنى مقصودا في نفسه قد كان في تحقيق لفظ الجاهل في حواشي شرح من  
 الاصول اما كونه اسم معارضا في نفسه ما وقع عليه المقصد باو قع فيه قوله  
 احد المقصود بهذا الوجه افرس من حيث المعنى والاول اللفظ قوله بل من حيث  
 استارة الى ان المعنى تنبؤية وان المعنى فيه تعلق مقصد فمفهوم اللفظ  
 في حروف ما تكونه فان حروفه منزهة والابن جبر الوضوح هو غير معية في الالف  
 والاستفارة فلا يقصد كمنع من اللفظ اسما فانه كما مر ان المقصد في اللفظ  
 فيه فذلك اي لا جدر ان يكون مقصد كمنع من اللفظ الالف الوضوح قال من حيث  
 تنبؤية اعتبار الوضوح وان عدم ذلك المقصد فلا لفظ المعنى عليه كونه تنبؤية  
 في مفهومه وقبل معناه اي لا جدر كونه الوضوح سبب المقصد قوله قال من حيث

اللفظ

انما انما السبب مقام السبب تنبؤية على ان المراد المقصد الجاهل على قانون  
 الوضوح ويرد عليه ان الوضوح ليس سببا للمقصد قوله جبر ووضوح تنبؤية  
 خلق بها المقصد في وقت اول ايت من جميع المفردات الموضوعة لها الالفاظ  
 وعينها من الوضوح لم يبق له المقصد ولا تنبؤية ان لا يلزم في هذا  
 الاطلاق الوضوح كذا لا يلزم المقصد وان المراد بالوضوح العلم من الوضوح او  
 البعيدة قوله يتصف بالامر اه في يكونه قبل المفردة لا يخرج المعاني المرئية  
 قوله على ان في بطلانية الامر اه فان اراد بالمفردة ما يقصد بالكون فيكون  
 يكون المقصد لفظا بطلانية جميع المعاني للمفردة والاشترافية سبب في اللفظ  
 لفظ وان اراد بالمفردة ما يقصد في اعتبار البطلانية في المعنى لفظا جوهريا  
 المراد اه اي وصف كمنع بالامر اربع عشرة فاقولهم بحسب ما مضى وادوم  
 على ما هو اللفظ الجاهل من غير ان يكون له المراد اه هذه العبارة اطلاق المقصود  
 فطبيعة فانه وصف للمعنى كمال متعلق بخلافه فاقولهم الاب وقولهم المعنى  
 المفردة بغيره انه وصف بحال نفسه لانه وصف حصل بسبب وصف اللفظ  
 وقوله والامر ان يراه في نفسه كمنع المعنيين بان يراه بايت ما يحصل بسبب  
 البطلانية وان يراه ما يكون وصفه كمنع متعلقه وكذا قوله ان يراه في نفسه بان  
 مفردة في كونه قوله المعاني المفردة بدل من وصفه لبحال نفسه لان الوضوح بحال  
 المتعلق لا يميز كمنع متعلق فلا يقال في زيد قائم الاب زيد قائم وعلى تقدير لا بد  
 من صرف احد المعنيين بهذا اللفظ هو جدر على انه سبب للمفردة لا يميزه فغيره قوله  
 وبعبارة اخرى معناه الاول بالاجمال والتفصيل بلا استفارة فانه انما  
 على عدم اسباب المقصد وتبيين المفردات في عبارة المتقربين او يقال ان  
 الاستفارة بدل من المقصد لانها مطاوع الالفارة قال والافالم كمنع  
 متوجه الى قبل الامر كمنع هو ابين الى التفرقة الاصل ان مخطا الفائدة التقيد  
 الاخر اه والكلام بهنا اي في هذا الفصل المعاني المفردة دورا كمنع فلهذا  
 حقيق القول بها قال في استوفه زانه لو لم يفرق المقصد بالمعاني المفردة بطلان  
 جدر انما في الفصل بطلان الجوهري ان طرأ قال في كل مفهوم اي مفهوم

مفهوم مفرد

كما يقتضيه العنوان وقد مر في الشفا على ان المقسم للمع والحق الى المع  
والحق والمفهوم متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فمن حيث فهم من المع  
بمعنى مفهوم ما وحيث قصد منه يسمى مع غير بالحق في المع ان رعاية لمفهوم  
الفصل الاول حيث جعل عنوانه الاشارة الى المفهوم في القسم بالمفهوم لاننا  
باعتبار حصوله في الذهن ولو بوجه ما ان اراد الحصول بالفعل وبوجه خاص  
ان اراد ما يمكن الا يحصل في بعض العلوم في الخارج التخصيص عليه ان اراد  
ما ظهر وحصل بعد التفتيش والتفتيش في العلوم في الخارج في هذا المقام  
ثم اية العقل اي عند العقل او في المدة يستعمل في قوله بغير حصوله اي  
مع قطع النظر عما هو خارج عنه فلو فرض صدق اي بغير حصوله في المدة  
التقدير والاسباب كما في تعريف العقل حيث قالوا صدق ان في مع فرض  
صدق المقدم فان العقل متقدم بكونه ولو لم يكن له متقدم في الصدق في الخارج  
ونفوره كيف يمكن سلبه عنه في استعماله لان المدة في السلب في السلب  
مانعة عن بغير ذلك فهو في الكلية امكانه اي كونه بحيث يمكن فرضه في  
شأنه فلا يبرر ان الامور وصف الفرض والكلية متعة المع فكيف حصل احداهما  
على الآخر والحاصل ان الكلية لا يتحقق الا في نفس الامر ولا في جهة بالفعل  
بل يقع فيها كما في الفرض والجمعية يتحقق امتناعه واستحالة فهو في كل حال  
العبارة بدل اي ان السائر في النفس التصوير يدل على ان المانع هو نفس  
النفس وليس كذلك اذا كان في نفس المفهوم على اكثر من صورة كما حصل  
في العقل بل ذاته كمن باعتبار حصوله في العالم والاشكال للمع مع لان  
المفهوم هو المع فيجب التعديل في كل معنى حيث اني ان منع نفس مفهوم معناه فيكون  
للمع مع قوله فيقولون ان المعنى غير المقسم من غيرية التعديل في قوله  
ببريدانه لو قيل ان في عبارة السائر يدل على ان المقصور ببيان فائدة قيد  
النفس حيث زائدة المعنيين لفظ مجرد السبب قد سلك في نفس لبيان فائدة  
النفس ايضا فكيف يقع قوله بغيره فيقبل انه بغير بيانها الا انه سلك ببيان  
فائدة قيد النفس المفهوم بالبيان في غير دعوى لاشهد عليه وعندي انه مقصور

مقصود قد مر ان قوله العبارة وان كان لا يلائم ان بيان الفائد قيد النفس  
لكن مراره ببيان فائدة القيد بين لان مع قوله ما يمنع الاشارة الى ما يمنع الا  
شأنه في نفس الامر في هو اعتبارا بالنظر الى الامر خارج عن نفس القصور من  
المفهوم من حيث انه مقصور المفهوم الواجب فان السائر في فائدة منع في نفس  
الامر بالبدل الذي هو خارج عن مفهوم من حيث انه مقصور فلو لم يذكر بقيد  
وقد مفهوم الواجب في ان قبل عبارة السائر وان لم يقطعه اليه ان  
قبل ما يمنع مقصور عبارة السائر في وصفه بدل بالبيان في ان رتبة الى الامر  
ما يخرج ما زعمنا لا ما يتبادل الذهن او ما يراه في نفس الامر ثم انه قد سلك ذلك  
في حواجز المطالع ان الواجب الى زيادة قيد النفس بما على ان يراه في نفس  
عنه السائر ان يكون له مدخل فيه ولو اريد به ما يكون مستلزما فيه فلا حاجة  
الى ذكر القيد فقيد النفس عياط له دفع توهم يخرج قوله مفهوم منه اه  
او دلاله الاشارة للدلالة على تأييد هذا الامر المفهوم لكونه متبارا على ما مر به في  
حواجز المطالع فقيد القصور من في قوله في نفس الامر فارق لمنعه بدل عليه قوله  
منعه في العقل في اي امتناع اه في السائر المنع الى المفهوم مجازي فانه  
موصوف باستناع الاشتراك الا انه صور الامتناع بصيغة المنع والسند اليه  
بالمنع في الامتناع كي في اقدم من تلك الحق في فائد قوله منه ذلك اي منع  
اي للمفهوم قوله ويمنع منعه من الاشتراك في ذلك المفهوم عطف تعدي لقوله  
يمنع العقل في حروف فذلك لا يتوهم فيه ان رتبة ان ما نقل هنا من حواجز المطالع  
فان السائر المنع الى المفهوم ظاهر في استقلاله بذلك مع ملاحظة بهما  
استوجبا في بهما بدل على اختلاف في فرد واحد ولا على وجوده في فرد واحد لا على  
لانه مع حصول العين بالوحدة كيف يكون التعديل قوله هذا في نفس الامر  
اي جملة واحدة واسما في غير استبعاد معتبر وفرض في قوله على الاشياء  
الخارجية الى اشياء ان يكون الخارج فارقا لنفسها سواء كان فارقا لوجودها  
اولا فيتم السبب في نفس بها الاشياء في الخارج وان لم يكن موجودا  
في الخارج وكذلك الذهن فيتم السبب في نفس بها الاشياء في الذهن

ما يمنع





على ذلك واما الجزئيات المجردة فلو تدرك الا المفاهيم كلية وليس ادراكا على  
 الوجه الجزئي وكذا جزئيات الامور العامة كجزئيات الافكار الا اذا انتقلت  
 من جزئياتها في فارق وحيد يكون ادراكها بالتوهم فلو لم يكن كذلك لكانت تارة  
 الاحساس الى الاحساس كذا بالنظر الى جميع الترتيبات من الاحساسات  
 المتعددة وترتيبها بالترتيب ترتيبا محسوسا بحيث ذلك الترتيب المحسوس بالبناء  
 قيده بالذات الاحساس بمسوس آخر ومرة مثلهذه المخصوصة كما ان تارة  
 بالنظر في الامور المعقولة عبارة عن تارة ترتيبها على وجه يكون ذلك الترتيب ثابتا بقاء  
 بالذات مرة مثلهذه محسوس بل لا بد من ان الاحساسات في تارة  
 عن محسوسات تارة جزئية مكيمة بالحوادث الخارجية منتزعة عن مخصص معين ولا  
 شك في ان الصورة الجزئية المكيمة بالحوادث المستنقضة المنتزعة عن مخصص معين  
 لا يمكن ان يصر صورة جزئية لذلك مخصص آخر وهذا هو الالزام الاحساس  
 مؤثرا الى الاحساس فمما بالنظر في مخصص محسوس للتأري الى محسوس الا انه قد يكون لم  
 يتغير في العقلية وعدم تعلق النفس به كونه تحقق وانما حصل ان الامور العقلية كونه  
 منتزعة من امر واحد بعد حذف المسميات يجوز ان يكون صورة بعد من تارة  
 بعض آخر للتفارق بينها بغير في الامور المحسوسة فانها ثابتة فلا يجوز ان يكون الصورة  
 الجزئية لو اريد منها مرة مثلهذه مسوس في تارة الاحساسات في تارة الاحساس  
 آخر نعم الاحساس محسوس يوجب التمثيل والتوهم في محسوسات في تارة الاحساسات  
 جزئية متعلقة بذلك المسوس في الوهم وليس هذا مقتضى النظر بل الاحساس  
 لا احاس في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 كالحاس بالذات المؤدى الى الاحساس بالوجه وكذا انتقال من احاس  
 صورة خاص الى تمثيل الاحساسات في مخصص ومنه طبع في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 ايجاب الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 مسوس آخر وكذا اقل ان الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 السمة واحدة الا في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 الاحساسات بذلك لم يكن على وجهه في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات

بالاحساس

منها بغير سبب الاجتماع المبررة الجزئية الا في الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 صور الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 المسوسة مساج وكون الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 احاس في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 بين الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 الخارجية مرة مثلهذه احاس في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 ادراك الباطنة العقلية فمما بالنظر في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 على ما قالوا من ان الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 علمنا لان الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 قواه فاجزئيات لا يقع فيها واما ان لا يمكن وقوعها فيها ولا يمكن عقبتها  
 به فذلك امر لا يتوقف المدة على عدم استقلال المطلق بها على ذلك فاما  
 قبل ان احاسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 النظر ايضا في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 احاس في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 ولا بان يعجز مفهوم كل متناولها حيث يرى ان كل جزئيات في تارة الاحساسات  
 غرض المنطق اه لان غرضه علمه الذين علمنا في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 بالجزئيات فلو يتعلق الغرض بها ايضا قواه بل يثبت على الجزئيات اي من  
 حيث انها جزئيات بان يجعل تلك المسميات المسائل قواه في العلوم اعلمية  
 ان تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 لواجب علمنا في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 قواه والجزئيات متغيرة اي الجزئيات الخارجية متغيرة ان كانت معروضة  
 متغيرة ان كانت معروضة في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 معروضة جميع الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 التغير والتبدل قواه فلو يحصل في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات  
 لم يكن كما لا يكون جهلا وان تغير لم يبق سببا في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات في تارة الاحساسات

الباطنة  
 الجزئية

متغيرة

العام غير مفيد بزعمه وقوع التغير كادراك المجموع الكسوف المحض من جميع حروفها  
قبل وقوعه فهو اذ ان شئنا ان يكون محض من شخص واحد لعدم الاستماع  
الى ما في المحض من الكلام في ادراك الجزئيات الحارة من حيث انها جزئيات  
مجردة وايضا الجزئيات اذ ما هو كذا خاص بالجزئيات المستقرة بنفد  
لعدم البحث عن جميعها وعن بعضها المستقرة وهذا اعلم حارة والمجردة بنفد  
لعدم البحث عن جميعها والعلم ببعض الجزئيات لا يوجب للنفس كى بنفد  
به لعدم حصول نسبة ما بعد ذلك التارك في ذلك المحيوانات العجز فيها فادراك  
ما قبل ان لا يدرك كل لا يدرك كل فلهذا الوجه لا ينبغي عدم البحث عن الجزئيات  
سلفا فلا بد من الاكتمال الى لا بد من العلم بالحكمة الا ان  
الكليات بان يجعل لمفردات الكلية عنوانا للكلية كى يثبت كى  
الحكم منها الى الجزئيات حتى يحصل العلم بها على الوجه الكلى ابا في ابد  
فلا بد ان الكليات ايضا على شريطة فلا بد من علمها ايضا فلا بد ان  
فلت قد لا يجوز ان يحصى اء ابرار على قوته فلا بد من علمها ايضا فلا بد ان  
الحقيقة بعينه فليس على المفهوم وتغيره ولذا لم يقل على ولى واحد  
منها يستند على الجزئيات بحقيقة فقد وقع البحث عنها بجعل المفهوم  
الجزئى الحقيقة عنوانا لها في دفع ما قيل ان البحث عن المفهوم الجزئى الحقيقة  
ليس ببناء على الجزئيات بل هو كذا في قوله سيدنا الجزئى الا ان  
بانه كل شخص تحت الحكم وذلك حكم عليه طاهر او يتحقق تفرق ولذا لم يقل  
وسترى . . . وذلك اى المذهب بحيث عن الجزئى الحقيقة اى يتحقق  
البحث عنه اذ الاول والثالث فظاهر ما ان الثانى فليس هو الجزئى  
الا ان لا يسمي فيرى الحكم منه الى اخره الجزئى الحقيقة ايضا فورا  
فانه ان كان يتحقق حكما على اخره بل هو بسى لمفهوم منه فليكن بل  
المفهوم يتصور مفهوم يتضح به مفهوم الكلى فان مفهومه السلفى  
تكميل بمفهومه متفاد فورا اما الجزئى الا ان خاى الحكم والجزئى لكن البحث  
اى الحكم عليه بانه لا يفتى تحت اعم وان كان يتحقق البحث على الكلى والجزئى لكن

لكن البحث الاول مقصور على الثانى لانه البحث اى في الاصل  
والفعل اذ ان شئنا ان يكون ملكة ما تحت اى الى ما يمكن هو عليه لانه نسبة  
الى الجبين غير متغيرة فانه بالنسبة اليه يسى شيئا من الاقسام الثلاثة  
ثم قبله لكونه من الجزئيات سواء كانت من طبيعة او استوائية الى  
حال كونه عينا منها او تاشيا منها لانه شارة الى ان معنى النسبة الى  
جزئى واحد اى جزئى كذا لا الى مجموع الجزئيات لانه يطل انهم اذ هم  
اقسام اربعة افرى من ان يجمع في الكلى تلك الاقسام الثلاثة من  
او ثلاث والى جزئى واحد معين لانه حى بغير الاقسام بانه قد اعتبر  
تصادفها حيث ذكر الجزئى في تمام العلمية وحيث بل هو معتبر على اطلاقه وحيث  
حيث الاقسام حتى لغة بالاعتبار على ما هو عليه من جوار اجتماع الحكمه في  
كل واحد من الجزئى الواحد لا يجوز ان يبراهم كجميع والا يخرج الاجناس  
المفرد العاليه والوسطه واما احدها واعلم انها مقيمة الى العاليات  
الى هى اجناس متوسطة او سافله بل الاصح وللحارة الى ان ذلك غير عنه بقوله  
ما تحت هذا لكن يبرهان على مقب الى الحيوان فانه خاصة له مع عدم رذوله في  
الكلى المنسوب الى ما تحت من جزئياته الا ان يقال ان ما يمكن عليه شئ فهو جزئى  
الصافى له ثم انما هو ان الكليات الفرضية رافضة في هذا الاقسام الثلاثة الى  
بغيره في اعراضه المتوسطة على قوله بل لفظ الكلى ايضا وذلك لان المقادير  
قد فيها على غير بن نظر الى مجرد مفهوم يستند على المقادير فرض الاقسام الثلاثة  
فيها وان لم يكن ثبت منها في نفس الامر فانه قد ما قبل الفرض صدقها في نفس  
مال فيجوز ان يستند الى لى بان لا يكون ثبت هذا الاقسام الثلاثة بانه يجوز فرض  
صدقها في وقت واحد خارجا بالنسبة الى ام واحد وليم صدق الكليات  
الجزئى عليها بالنسبة الى ذلك الا ان الفرض والمفرد من كليهما متفاد  
اذ لا يمكن للفعل ان يكون في نفسه واما خارجا بالنسبة الى ام واحد فيجوز  
ان يخرج الكليات الفرضية ووجه النسبة الى ما يمكن عليه في نفس الامر بانه عدم  
علق الفرض حكمه باحوال الكليات الفرضية ويكوز ان خاى لها بالنسبة في شئ انما

مثل مفهوم الواجب فيه وهذا على ما قالوا في النسب بين فان بعضهم  
 بما سوى الامور المتناهية وتباينها وبعضهم على ما قد راي عن الحاشية لا عن  
 الشخصيات اذ اختلفت النسبة بين يدان العلم الى اختلفت فان كل نسبه  
 بالنظر الى مفهوم النسبة العلم الى المجزئات وبالنظر الى كل من النسبة  
 العلم الى الاجزاء اذ ان النسبة سواء كانت على ما هو عليه في الاستعمال  
 او التقليل على ما هو عليه في الوضع لان النسبة ببعض الاوقات يدل على ان النسبة  
 الاول مطروقة لم يحن ان في الاركان لواء لما في عبارة السويهم ان في  
 الان لواء لا تزداد مفهوم الا بالمعنى العوارض الشخصية من الكم والكيف  
 والوضع وغير ذلك فيكون فيه مثل عبارة في الاركان بالكمون للاشارة في ذلك  
 مخالف لا تفرق في الحكمه من ان الشخص عبارة عن الحاشية والشخص هو امر  
 وجوري داخل في قوامها فلهذا السبب قد كسر بان المراد بعدم الزيادة انها  
 داخلية فيه وبالعوارض الشخصية الشخصية لانه موجبة لكونه حقيقيا لا  
 شرا في الاركان في الاحقة لها فانها ليست بمشخصة وانما يقال لها شخص  
 يجوز ما يتبادر لزمها للشخص فيكون الشخص فاما من الجدا والاشخاص  
 قيل ان النوع لا يتخص في التسمين يجوز ان لا يكون تحت اشخاص مفهوم  
 فانه نوع للكل فلا يزداد افراده بعوارض شخصية والا لكانت اشياء  
 عروضا حاشية في الحركات قال ثم النوع المتعددة الاشخاص قبل ان  
 النوع لا يتخص في التسمين يجوز ان لا يكون تحت اشخاص مفهوم النوع  
 فانه نوع للكل فلا يزداد افراده بعوارض شخصية والا لكانت اشياء متناهية  
 واجبارا في افراده المفروقات من حيث هي بل شخص وان كانت باعتبار  
 الصدف النوعا ولذا ارجح بعضهم الطبيعة في الشخصية اذ يجب له  
 والمخصوصية في القاموس بهذا السبب راي جوده قد راي ان كان  
 السؤال بالشيء فيكون مقولا في جوابه وان كان بالمخصوصية يكون مقولا  
 في جوابه ومعنا انهما على ما رايه اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا  
 وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حلال الفعل وجميعا يجمع كذا في الجمع  
 اول

فسره

مطلب النوع

في الحركات

اولا في الوجود في الواقع حال كونه الزاوية والمخصوصية مجتمعين في المقول في الجواب  
 ما هو ولا يتحقق ذلك ان يكون المقول في ذاته واحدا له تمام لما في الحقيقة  
 به اي الحقيقة في السؤال والالتفات على عدم التماثل في نفس الامر فلا يران النوع  
 المتعدد الا في الاركان يمكن ان يكون حاشية حقيقة بشخص فلا يحتاج الى تعلق بتارة  
 اذ يتبين ان الفرق في حال كونه حاشيا بينه وبينه هو انه الموت وهو راجع الى  
 اجتماع المدلول عليها بقوله وان جمع في نفسه كذا في ذاته او تجارة او لهوا  
 انفسوا اليها او الى التورية او بغير اشياء على ما في بعض النسخ في الوجود لا يتغير  
 هو وشمه الا في التسمين الى المعطوفين باو مع معطوف عليه ان كان المراد احدهما لانه  
 في السؤال او في الارجاء حاشية كذا في الوجود في التسمين ان يكون حاشيا او غير حاشية  
 اولي بهما على هذا يجوز ارجاع التسمية الواحدة الموت ايضا الى شيتين او شيئا  
 ما يتبادر فيهما في انفسهما وان كانا شيتين من حيث المعنى وقد تميزا في الفرق  
 الارجاء في الوجود في التسمين لا يتغير في الوجود في التسمين افتقار الى التباين وكونه  
 بينهما على ما في الواحد في خروج عن السبب في حال لان السبب في ذاته ان كونه مقولا في  
 جواب ما هو يجب ان يكون حاشية فقط انما هو بالنظر الى الجاه لعدم وجهه وانما لا  
 بالنظر الى ذات النوع فانه حاشية للجواب يجب له ايضا فلا يران هذا انما  
 يتم لو لم يجرى السؤال عن المقدار المذكور في السؤال في اي فهو اذ في التسمين  
 شيتين على مقوله او بسبب زاعمت فانه لان كونه معهما بهذا التسمين في التسمين  
 اليها لا بالعدم بالشيء المذكور فلا يزداد افراده في حاشية كذا في التسمين بهما  
 لان التقدير اذ علمت وكذا في الوجود بالشيء لا بالشيء التقدير اذ علمت  
 فانما مقول على واحد او على اثنين او لا يمكن الاكتفاء على احدهما في التسمين  
 ان المقول على واحد لا يمكن ان يكون مقولا على اثنين لان المراد به ما يكون مقولا  
 بمسبب المخصوصية الحقيقة فلا يكون مقولا على اثنين لم يكن التسمين في جمعا في التسمين  
 بالاعتبار او رصيفه اجمع بينها على كونه في الوجود في التسمين والاشياء في التسمين  
 بالحقيقة في حال كونه في الوجود في التسمين لم يزداد افراده في التسمين لم يزداد افراده  
 النوع المذكور فانه في حال كونه في الوجود في التسمين لم يزداد افراده في التسمين لم يزداد افراده

النوع المنفرد بالاشخاص بالنظر الى الانقسام على واحد ومن لم يثبت اول الفعل  
 في الاول موضع التحول لكونه داخل في الكلي وخرج ان في بعض القول لكونه  
 داخل في قول على واحد في المتعين بالاشخاص ابرار صفة الجمع  
 المذكور اسلم لتقلب العقول على غيرهم والممار لكونهم متعينين بالمتغير  
 على ما يشهد به تعلق الحكم بالشيء وما سبق من كون جوابا بحسب الشئ  
 والمقصود به ما قد مر ان الجنس ايضا قد يقال على متعينين في كمالات  
 عنوانه وعمه ووبكه حيوان بل في جواب ما هو ايضا فيقال ما زيد وعمه وولده  
 كما انه متعلق عليهم وعلى هذا التمسك لان مقولته انهم ان عليهم لكونهم من  
 افراده لا لانها فيهم في الحقيقة واخلاقهم فيها وما قيل في القيد فقط مراد في  
 التفرق فساد لانه يخرج الجنس بالقياس الى حقيقة غير التفرق في مطلق  
 اي قريبا في اوجبه الماسة في اي نسبة السابعة في ويخرج العرض العام  
 مطلق اي سواء في ان عرضا عاما للنوع او للجنس متفرقا او لا فساد لانه لا يثبت  
 لكونه الكلي من افراده لا لانها فيهم في الحقيقة واخلاقهم فيها وما قيل في القيد فقط مراد في  
 الفصول البعيدة وخواص الاجناس قوله فانه وان كان مطلقا لا يخرج  
 عما اشاع كونه مراد في العالم بجمع ان المقصود في اجزاء من النوع بالاشخاص  
 في يخرج الفصول مطلقا لكونه مطلقا في جواب اي شئ في ذاته او  
 عنده خواصه كذا في السائر في شئ شئ من ذين المتكلم ما يخرج منها  
 بقيد والبعض لا في بقيد فخرج الى ملاحظة التفصيل فيما بين  
 الفصول البعيدة وخواص الاجناس وان خرجت من قوله متعينين في  
 الحقيقة لكن ليس ذلك مقصودا منه في اولي مخرجه به مطلق مع مناسبة  
 للجنس في العموم في وانما السداد يعني ان داعي المناسبة بين العرض العام  
 واما صفة فانه جها بنية واحدة قال لا يقال في جواب ما هو وان كونه  
 يقع في مطلق الجواب ما ما شئ زيد ام وافق قوله لان نسبة ما به عليه  
 عرض عام وان كان ما به محصورا بهذا الاعتبار نوع في جميع ما هو عرض عام  
 والا في جميع ما هو خاص له كذا في فانه خرجت الى عرض عام للجنس في

ليس

ليس محمدا اصله لا يخرج مع اعداد ولا غير بعضه وانما يميزه بانما كونه  
 خاصة لتعيين قول ما كذا في فصله وخاصة له وقد عرفت فائدة التسمية  
 مرة قوله واما النوع اشارة الى ان هذا القيد بالنسبة الى متعينين  
 بالمتكلمين اعلم من وجه وليس اخص منه مطلقا كما هو الشائع فانه ما يحتاج  
 في النوع ويتحقق هذا الثاني المتكلم في الجنس دون الاول في هذا الحكم  
 اي المعاني التي بها تميزت الكليات الخمس في ارجاء واحد وانما هو محصور  
 ما يتعين زيارته فنية اشارة الى تعيينه قبل فانه نظر لانه في جدي في قول على  
 كثر من مطلقا على النوع الغير المستند بالاشخاص بعيد في مقولته ووجه  
 على النوع المنفرد بالاشخاص فيصير التفرق بان يقال مقول على واحد في جواب  
 ما هو والجواب انه كذا فيمكن استقامة ووجه في الكلي كسبي نعم لو كان  
 الممار بالمقول على كثر من ما بفعل يصح السطو والاكتماء على القول واحدة في الجملة  
 او انه بين في الجواب اه لان الشئ ل الحكم على المستدرك خطا سببا  
 في التفرقات فان المقيدة منها تعين في الجاهل في الذين وتصور في الاول ان  
 كذا المراء واما اشارة اكثر من في الذين فقط فهو لا بل لكون اذ لا يقع  
 للشيء به ويذكر من وجوه الانواع الموصوفة في الخارج قال في لفظ الكلي ايضا انه في  
 بالنسبة الى مفاد ملاحظة ايضا حكمه بالاستدراك لفظ الكلي مع ان التام حاصل  
 بمقول على كثر من بناء على وجوب ذكره بواسطة تعلق متعينين ووجه جواب  
 ما هو قوله بنية لا تنافي بيني الا باجمال والتفصيل في انهما متفرقان في  
 ومقول المقول اه بناء على ان اشارة الى الفهم الاطلاق العام في التام  
 ان ستم لانه عليه ان يمكن منع كونه لازما بنا بالرفع الاخص في قوله الا العام  
 اي بالعرض كما بالقرينة العقلية وهو ما افاده بقوله في لواريد بالمقول البطل  
 قوله ليس لها افراده سواء كان لم يكن لها افراده ملكي للكليات التوضيحية او  
 كذا لها في واحد في الخارج والذات في مفهوم الواجب بناء على ما في اشارة  
 عند الواجب خارجا عنها وما قال المحقق انه والى في ما اول لانه  
 يلزم ان به في الكليات التوضيحية بالنسبة الى المتكلمين في المخرجه في

مطلب

لا يمكن فرض مقولتها عليها بل الكليات الجانية الى الجانية مطلقا وانما باب  
فكون الكليات التي ليست لها اقرار ليست احباس نفسا بآس بجزوها  
والجواب عن الاول ان ارادته يدخل فيها بحيث انها متباين موجودة وبانية  
فمنوع ان لا يمكن ح فرض صدقها عليها وان ارادته يدخل فيها مع قطع النظر  
من حيث الموجود عن صدق الموجود عليها ويكونها مبانية فسد ولا خبر في ذلك  
وعن الثاني مقصود سب قدس وان لم يميز خبرها عن الكليات كانت  
لاخر وجهها عن الجنس فقط لا شك ان القول بان مفهوم الواجب ليس  
شبا منها بل على ان عدم الالف في نفس الامر لا ينافي في احباس بابها  
احكاما الفرض ليست سوى انها اذا لم تكن داخل في الكليات كانت في  
خالوة ارجحها في نفس الكليات اوجح يكون كل نوع اذ لا تنفي في  
حين اذ عرفت بهذا النقص في يكون فساد النقص في ذلك في يكون في الالف  
عكوف تعريفه فانه مفاد انفس النوع الى القسم في الالف والالف في  
اه بانية كانت على اي المعنى اشبه في النوع مقولته في جواب ما هو واجب  
التابع متعلق بانية في بعض ما اعلم النوع في قوله في جواب ما هو واجب  
متعلق بانية في الواحدة في نظر النفس سواء في الحار والبارد والخنثى  
من البار في الضرورية قال بشل الم اركلها سواء كانت من الموجودات الحارثة او  
الذميمة او الحار بالحوار الا في الضرورية التي بوجودها لا بالكل لانها اصول  
الكليات في الوجود والاشياء فيها قال فان القول بعين انهم اصطلاح على ان  
المقول يجب ان خصوصية المنفعة مالا يوجب مقولا يجب ان لا يكون احد وهو احد  
بالنسبة الى الحد واما في مجموع اصطلاح النظم عن غير ما في قوله ان كفاية بها  
بما ذكره بعض الفقهاء وهو انه تعرف المقول في جواب ما هو واجب في الجنس  
اذ لم يعرف في جواب سؤال عنه وعنه ايدوا اذ لم يعرف في جواب ما هو واجب  
ان اي شيء مقول في الجواب عنه وعنه النظم عن قسم الجنس النوع بالقول  
في جواب ما هو فليهم الدور الجواب منع توقف معرفة المقول في جواب ما هو  
النوع والجنس انه يحصل تلك معرفة المقول في جواب معرفة كونه في الجانية

الجانية المختصة والجانية المشتركة في الجانية الحقيقية غير جاعا قالها  
قوله ولا حقيقة الا للموجودات لانها عبارة عن الجانية الموجودة في الخارج  
ففي لازما قطعاً سواء اعتبر المقول في جيب الخاج اولا في السؤال عن  
الجانية ولذا افروده بما يجب به من السوء الى بما هو وسوء اليه في لم ينجح  
الكل اه وما قيل ان الكليات الفرضية يرتفع على المعطل لان العمل على الجاني مع  
في جميع الاقسام ولا عمل فيها ولا امكان حمل فسهولانه لو لم يكن فيها امكان  
حمل كما صدق عليها غير من الكل في والمعتبر في الكل ان الكل الذي هو مقسم  
الحكمة هو الموجود في الخارج فكل الصفا في جيب عن المقسم فليس يرتفع على العمل  
في ولو لم يكن ضمن ضرر واحد لم يدخل مفهوم الواجب والشك في الاقسام  
قوله لانه ما سبق اه فليدفع الجواب بعين ان ما ذكره عيسى بن والادحق في  
عند ابيه في قوله تعميم ما سبق من ان التخصيص في نظر الفن وبيان  
امت التخصيص في كونها المقصود الا في حكمة التي في دور المطلق  
لذلك معرفة احوال الموجودات وانما قيد المقصود بالاصل لان معرفة احوال  
العدوات ايضا مقصورة في احكامية لكن بالبيع ويكونها وسيلة الى تلك المعرفة قوله  
الا ان قواعد دفع للتوهم التي في ما سبق في قوله ان الكليات المقصود الا في  
ذلك المعرفة فيه فيجوز التخصيص المنطوق نظر الى المقصود الا في قواعد فن  
اه يجب ان يكون في معرفة تلك القواعد شاملة بجميع المقدمات يكون  
القواعد شاملة في قواعد المقصود اه عطف على قواعد الفن اه مع قواعد الفن  
شاملة في المقصود الا في منها استلزام كساب معرفة الموجودات  
يستعمل في كساب معرفة الامور الاعتبارية لا في جيب تلك المعرفة الى هذه  
فكل معرفة الامور الاعتبارية في احكامية مقورة في جيب تلك معرفة  
يند ان فن لها مقصورة في عاقلة لولا الاستبارات اه اي لولا معرفة الا  
الاعتبارية لطلب معرفة الموجودات البينية لانها بارى ومن معرفتها  
بمنسب معرفتها قال في الجانية في اصطلاح المنطوقين ما يجب به من السؤال  
بما هو وبول يابو كليا فليز به منع الحظر المنص عند اهل الحكمة بالشيء هو

مطلب جزء الجانية

وبين المتبين عظم فوجه كيتكر بالمثل فالأول بين نوع آخرى متبين  
ولا يلزم ان يكون الجسم من حيث انه تمام المشقة بين الحيوان والحي حب  
علي ما فهم لانه يصدق عليه في هذه الحالة انه تمام المشقة كرو بين الحامية  
وبين نوع حقيقي وان لم يصدق من هذه الحامية قد بر قوله بهذا القدر  
يعني ليس باتباع حصة النوع الاخر لاجل انها معتبرة في الجنس مع بلهم  
ان يكون تمام المشقة من بين النوعين او الازواج او لا يكون بل لاجل هذا القدر  
كافي في تحقق النسبة سواء كان تمام المشقة بالنسبة الى النوعين او الازواج  
نوع اول فيكون معنى قوله او لا يكون تمام المشقة بين الحامية وبين نوع  
من الازواج فهو فانه اذا جزمه اعتبر المشقة امرين قولاً بكم مشقة واحدة  
المشقة تمام ولم يفتقر على ان في مع انه كافي في ترتيب النسبة القريبة الشارة  
الى الكلمة الامرين معية ان في الجنس فحد او محط للفائدة فالنوع في قوله  
او لا يكون راجع الى كونه ما يفهم من الظاهر ان المقصود هو تمام المشقة  
وعدمه فهو تمام المشقة وان الاشتراك ام مسلم مفروض عنه على ما قالوا  
ان محط الفائد القيد هو وبين النوعين الاخرين من علم بكل وبين كل نوع  
يشترك الحامية في ذلك الجزم مع انه اخضر متباينة للثلاث فانه لم يبق قوله  
وبين نوع آخر بالشارك لها في ذلك الجزم فهو مستطاع عن قريب اى  
في قوله وهو قريب ان كانا والى يفتقر لطف قوله عن قريب والى لا يكون وراءه  
الوارد في الفصل معد ربيع سنة الستين جمع وهو القدام وجمع المستور وهو  
الممكن ولذلك صار من الاضداد الممار بينهما الممكن اى لا يكون خلفه اى  
بعده جزء آخر مشقة فيكون ان يكون اى قيد جزء مشقة وهو جزءه وانما  
يقول او لا يكون جزء مشقة خارجي عليه رعاية ليع التمام فان الثمانية بدل على  
انه لا يبعث بعده شئ وحده على معنى الغير فهو لهم لعدم استبداله مع ان التفسير  
الوارد ثم حمله على معنى الغير ثم التفسير الخارج المشغل بما لا يبعث في تفسيره  
اى ليس بغير الفوائد مشقة كيوهم الفرق التفسير لفظ الحق اذ بغير الحكم  
اجزاء المشقة الذي لا يكون غير جزء مشقة خارجي فينبغي ان يكون غير

مطلب الورد

استعمال

غير جزء مشقة كيوهم جزء مشقة خارجي عنه ولانه لا يقع له مطلق ثم  
تغيره بالمفيدة ولا فائدة في اغارة جزء مشقة بل تفسير لى م التفسير بيا  
للمع الاستفاد من لفظ ورائه للفظ آخره فانه فتح ما قيل ان التفسير  
التخصيص بعبد عن العبارة فيكون هذه العبارة اسد محل نطق قوله جمع  
قوله ورجا يقال اء كما يتغير لفظ هذا الموضع القريب واللفظ البين فانه في  
الاصول مصد كائن بمعنى الفرق استدل طرف للمكان الفاصل بين الشيين  
اعاقر بينهما فيكون ذكره استظرا يا وليس تفسير القول استظرا بالانه بيان  
اللفظ العاقر في المقدمة الاولى لا دليل الاغصاء والقول بانه يجوز ان يكون على  
مجموع التفسير ان لا يلزم من قوله المشقة ضروريا ان يكون مقصودا احدا بجوار  
ان يكون موقوف على والمار بقوله ما كان فيه هو المقصود الاصل مرفوع عن  
الظاهر من غير ضرورة ويستند ان يكون تعريفات اطراف المبنى ومقدما  
الدلائل كما واقعة في البين فهو لا يكون محمولا ومقدما على شئ اء لان فاط  
الحكم الا تخالف في الوجود وليس معناه ان وجود او احدها فانه بها لا متابع فيها  
اى واحد الغرض من حملين بل معناه ان الوجود لا فاضل بالاحالة وللدفتر باتباع  
بان يكون مستوعا عنه ولا شك بان الحكم هو الموجود امارة والامور العكسية سواء  
كانت ذاتية او عرضية مشقة عنه على ما هو متحقق على ضربين فالكله باقلا والادور  
الحكمة مع الجزئ محجوزا العكسي فان وقع محمولا كما في بعض الناس كانه من هو  
محمول على العكس اى على اننا وبن فانه فتح ما قيل يجوز ان يقال ان يدان فليجزم  
الاشارة ان لا يكون انما جازا جانبين فظهر انه لا يمكن حمل على الحكم وعلى الجزئ  
فلكونه اما نفسه بحيث لا تغاير بينهما اصله في الجمل فلفظ والا لثبات على  
ما قال بعض المتحققين انه اذا لفظه استحسنه تبيين وقيل زيد زيد كان فاعا  
بحسب الملاحظة والاعتبار فلفظ ويكون هذا القدر من التغاير فلا يمكن تصور  
حمل شيئا فلفظ غير ممكن واما جزئ اخر مغاير له ولو بالملاحظة والاشارة  
فالحكم ان كانا يتمفق فظاهر لكنه في الحقيقة حكم يتعارض الاستباين على ذات  
واحدة فان معنى المثال المذكور ان هذا الحكم ان اولاه هو زيد الحكم راء ثانيا والمقصود

مطلب البين

مطلب الاغارة في الوجود

انما هو الحكم على ما هو

في الحمل

تصريح الاستبصارين عليه ولذا في قوله هذا الفاعل هذا الكاتب مقصود  
اجتماع الوجود الوصفين فيه في الحقيقة الجزئية مقبولة عليه للاستبصارين  
نعم على القول بوجود الكل الطبيعي في الخارج حقيقة كما رأى القدماء في  
الوجود الواحد ولذا قال بالامور المتعددة من حيث الوحدة لا من حيث التعدد  
يخرج جملة على الكل لا يستلزمها في الوجود والاعتبار من الجانبين ولعل هذا من غير ما  
نقل عن الكارل والشيخ من جهة حمل الجزئ بهذا ما عند في هذا الحديث المتفق  
والله اعلم بالصواب في هذا فليذكر به ذلك الشرح حيث لا يغيره بوجه  
الوجود ولو بالثبات فالجواب يقولان مختلفين في نوع اس مطلق لان  
مقبولية على كثر من لا يتوافق في الحقيقة لا اختلاف في فهم فيخرج الطيات ثمانية  
بالقياس الى بعضها ايضا فيلحق بالجنس والعرض الواحد وان بالقياس الى بعضها  
ولا يخرج من بقوله مختلفين بالحقيقة في فهم فخرج ايضا فخرج لان  
مقبولية اوتها النوع لا للاتفاق والاختلاف ولذا لم يتعرض له لانه لا  
قوله مطلقا كونه لا في النوع او في الجنس فخرج اسد اخر اجابا به تسويلا  
على التسليم فخرج فخرج اه لكونه مقبولا على كثر من لا اجل اختلاف فهم حتى لو فرض  
اتفاقهم في الحقيقة لا يكون له فاعلم ان الجنس يحد في عليه من كونه  
مقبولا على المختلفين انه مقبول على متفقين اعني انحصار فلو بد من قبله  
اعني فخرج عنه بهذا الاعتبار فندبر فانه من المذاهب قال القوم  
دبتوا الطيات اي الطيات المحصورة كما بينه بقوله فخرجوا والتفسير للكتاب  
الطبيعية او معروف الطيات المنطقية هيها تفسير بالمجهول فولا يخفى عليك  
لم يخرج في كتب القوم بالتميز المذكور بقوله فخرجوا ولم يبدل بذكر الطيات  
المترتبة في موضع ازال قدس سره الحقا بقوله ولا يخفى عليك اه وحاصل ان  
ايراد الامثلة انوجه القواعد لطريقة سلكه بين العلماء فاصحاب هذه الفتن  
ايضا سلكوا تلك الطريقة في فهمهم من جملة ما ثبت الطيات فاوردوا لها  
امثلة ومن جملة ما ثبت الانواع والافان من الامثلة والاشكال والنسب  
والغير فمثلوا بالطيات محصورة مرتبة بعضها فوق بعضها في ثمانية عشرة قوله

بقوله فوضعوا فالترتيب الصريح الذي راعوا فيه تلك الطبقات الخمسة  
لتتميم الانواع والاجناس لم ينه بها بل جعله سببا لطبقات متناهية  
لهم التمثيل لا التفرع بالترتيب المذكور والتمثيل بها مجتمعة من شدة والنوع في  
من ذلك التسهيل فهم تلك الانواع والاجناس على المبدأ كما ان لا مقصور  
من تمثيلها جميع ما تحت هذا الفن بل جميع الفنون ذلك وما قبله ان  
الترتيب بين تلك الطبقات ليس بوضع القوم بل هو حيل بين طبقاتها  
فليس بشئ لان قوله الا انهم ما به اخره وكذا الميمون في انواعها  
بين انواعه فلذلك ما فوقه موقوف على الاطلاع على راسيات كتابه وعلى  
بشرها في التقديم وذلك متفق فلو نجا باعتبار التمثيل في ان التواضع الكلية  
اه وصف القواعد بالكلية والامثلة بالجزئية للتبعية على علم ان القواعد  
الاجمالية فان النفس لا لغتها بالمسوسة في بناء الفطرة فتقل الكل في ضمير  
اسهل لها من تعقلها احواله فلو قاصها به خرج للكلمة الجبري على الكل ولذلك  
قوله فاورودوا في ما كايضا في بقوله فوضعوا من متعلق بقوله من شدة  
اذا النفس اذا علمت خبره وتعام الشئ فاعلم انفسا عن شئ  
فانه موقوف على ذلك في ابا قياس الكليات ركها فيه كنهه ما هو كانت  
موصولة او موصوفة فتشمل جميع التراكيب وكل واحد منها اما اذا كانت  
موصوفة فقط لان المجموع من حيث انه مجموع ايضا ما يتركها فيه كما ان  
كل واحد كنهه واذا كانت موصوفة فانه لم يربها اجمع بوصف الاجتماع  
بل العلم من ان يكون مجتمعة او متفرقة والكل في لفظه اجمع فلذلك السبب قد  
بين العبارات في فعال ولا كلياتها كما في المتن وناحية في اجمع ما  
بشار لها كما في المرح فالفرق بين العبارات والنقص بالمسألة الثاني على  
تغير اراء اجمع تدبر ولا حاجة في وقوعها في حمل البعض على العموم  
وعلى جميع ما يتاركة فيه مجتمعة ومتفرقة وهذا استحقاقا  
لم يكن في اجماع القريب بان يكون عام المشتمل على ما يتاركة  
او بان يكون جوابا على ما يتاركة وعبر كل ما يتاركة بظهر وجه القريب فانه





على الآخر اما قيل ان لا بد ان يكون صادقا على نفسه فانه اعتبر به  
 فتمام الشئ في نفسه على نفسه ان اعتبر بين جعله موضوعا وعملا فانه  
 بالاعتبار غاية انه لا فائدة في هذا كقولهم ان الوجه ما ذكره بلهم انما يكون  
 واحد من التوازيين اعم من الآخر من وجه وكذا الاخص مطلق لصدق على التام  
 وهو لا يصدق على نفسه وان لا يصح الاشياء العامة المشتركة من ذلك  
 وكذا البعض المتشابه اليه صادقا على تمام المشترك وهو ليس صادقا على نفسه  
 واعمل الى ان يكون قوله ان عام مشترك لا يصدق على نفسه الا اراد ان لا يصدق بالكل  
 اطلاق بدو اعتبار التفاهة فسم لان الحكم يستلزم للتشابه لكنه غير نافع  
 لانه يصدق على نفسه مع اعتبار التفاهة وان اراد ان لا يصدق على نفسه بالكل  
 المتعارف فهو مسلم فانه اراد بان يكون الاقرار وقيل ان يكون ميوالا لا يكون  
 محتملا الحكم فادعاهم ناسية من عدم الفرق بين الصدق والعزوبة فبشرها  
 بكون بعيد فان الصدق يقتضي الاعتراف بالوجود والعزوبة يقتضي اعتبار جمومية  
 رائدة بها بغير قيد للتحكم ومرار النسب لانه مع على العزوبة وهو خبر الصدق فان  
 منهم من التوازيين متعارفان ولا يلزم ان يكون احداهما خبر الآخر فلو لم يكن  
 مفاد فله ان كل الشئ ان كان محققا واجب اذ خلاصة الجواب هو في الشر  
 وتعبيد النوع بالبيان ومرار النفع على اعتبار الجانية فيجب ان يكون  
 مشترك اطلاقا فانما مشترك كما عرفت اما ان يكون مشترك اطلاقا  
 زات مشترك كما عرفت فجميع البانيات نظر الى ذواتها كما عرفت فلو  
 في الجملة اي من بعضات ركعات لان مشتركات الجنس بعضات مشتركات  
 الماهية فلو لان ذلك النوع باين للماهية ايضا لان باين تمام مشترك  
 باين لها فيكون حقا فلو في القسم باين لها يصدق عليه تمام المشترك  
 بين الماهية وبين نوع باين لها فيكون حقا فلو في القسم الاول وهو خلاف  
 المعروف فلو ان الشئ ان لا يقع فانه مشترك لان التام في قوله فانه يقع  
 بذلك وهو ان يقال في خبر القول ان قبل قوله بان يكون في مطلق  
 بازاء الا ان الفرق في الشئ واما الفرق في الشئ فاما المشترك فهو التام

مطلب خلاصة الجواب

انما في النصف العامة ولا يوجه الجواب ان الشئ لا يجسم انما في النصف العامة  
 في التام والجزء اعني انما في التام والجزء انما في التام والجزء انما في التام  
 الماهية اي اعتبر في الاشياء الزائدة التي بالقاس اليه فلو لم يكن استدراك قوله و  
 بيان ان الماهية في مشترك ليس في كل منهما تمام مشترك ميان لا فرق في  
 المعروض ان صدق احد هما على الامر يستلزم صدق تمام مشترك عليه فبيان  
 للماهية ليس في تمام المشترك بين الماهية وبين كل واحد منهما فلو لا ان المشترك  
 ان يكون مقولا على نوعين متضمنين بعضين مباينين فلو لا يكون فصل  
 جنس لعدم الواقعة له محال لا مدفع له في اي حاله بل لا يكون من غير تغيير وهذا  
 اراد ان يحكم على التنبه في الاعتراض فلو لم يكن صدق على كل واحد من النوعين  
 المذكور الفصل العنوني عين دفع الاعتراض في غير ما على تلك القاعدة بيان  
 يقال بهذا الجزء الذي هو بعض تمام المشترك بين تلك الانواع الثلاثة وبعضها  
 لا يصدق الاول لانه خلاف المقدر ولا الى ان لا يصدق لانه يصدق انما في مشترك  
 بين تلك الماهية وزيد النوعين المذكورين لكن ذلك الجزء المذكور بعضا منه ويقال الكلام  
 اليه فليزم ان يكون هناك تمام مشترك في عينه فانه يكون لكل منهما اعم مطلقا من  
 اللزوم الشئ اقول فيه ثبت لانه ان اراد من النوعين عموم فليزم انه لو كان  
 فلكل الجزء تمام مشترك بين الانواع الثلاثة فليزم خلاف المقدر لان المقدر عدم  
 كونه تمام مشترك بين الماهية ونوع محقق لانه في مقابلة الاول فتمام المشترك  
 بين الماهية ونوع من الانواع المحسنة واحدة او كثر البتة فلو كان مجموع النوعين  
 ليس نوعي محصلا وان اراد كل واحد منهما فليزم لزوم تمام مشترك ثالث  
 الا ان ثبت ان في شئ شرج الجهد للتحية قالوا لا يمكن ان يكون من جهة واحدة  
 لم يحصل كل منهما بالفضل وحده والا فكيف النوع متفصل بدو الجنس الآخر  
 فلو يكون جنس له والتفريق بينهما بل كل منهما يحصل بالفضل والجنس الآخر فلو  
 تحصل كل منهما من جهة واحدة لتفصيل الآخر فيكون متفصل كل منهما موقوف على الآخر  
 فليزم المذكور انتهى وبه عليه اعتراضات يحتاج في دفعها الى اطلاق لا يحصل لتمام  
 اياهما فلو لم يثبت ههنا ان لا يشترط في مقام انحصار الماهية في الجنس

يكون مشترك بين الماهية  
 وطلو النوعين المشتركين فاما  
 الاول فتمام المشترك

في الجنس الفصل فالله يولد المذكو بهما قصداً لا العلم للعلم واليه  
 بهما لا ينفيد احكاماً ان قلب العلم فاستسحق له هذا هو الاستدلال  
 اخر لا يحتاج الى احواله في ما هي بسيطة اذ المركب لا بد ان ينتهي بالبسيط الى  
 البسيطة لان كل كنه وان كان غير متناهية لا بد فيها من الواحد لا بد من سداً بانفسه  
 انتهى الواحد انتهى اليه لا شفاً سداً وذلك ان في البسيطة وجوداً بسيطاً  
 المركب معلوم بالضرورة من علم الحمايات التي لا بد لها من الشدة في شدة  
 الحمايات المركبة الى وحدة وكل مركب لا بد من اشتراكه الى البسيطة لا بد من  
 فليتم شدة الحمايات البسيطة في غير لازم قبل يمكن ان تفرق الدليل بوجه  
 يلزم ان تمام المشترك ان في جهة الاول وهكذا ان يقول بعد في المشترك  
 اعم لا بد ان يوجه في نوع بدونه فهو مشترك بين الحمايات وبين تمام المشترك وذلك  
 النوع لا يجوز ان يكون تمام المشترك له في اعم لا بد ان يوجد في نوع بدونه فهو  
 مشترك بين الحمايات وبين تمام المشترك وذلك النوع لا يجوز ان يكون تمام المشترك  
 بل بعضه فمما ان تمام مشترك بين هذه الثلاثة فلا بد ان يكون ان في جهة الاول  
 والالم يكن تمام المشترك الاول تمام مشترك وهكذا وفيه بحث لا فاقول انه بعض  
 تمام المشترك بالقياس الى النوع وتمام المشترك بالقياس الى تمام المشترك الاول  
 ولا يلزم خلاف في الحقة لان تمام المشترك الاول ليس نوعاً محصلاً بل حامية  
 جنسية فلا ينشأ انجته في النوع وانما يلزم ذلك اي يلزم الترتيب من المذكو به  
 وحكمة انما لم ير ان يكون للخطوة التي اراد ان يميز ذلك على هذا التقدير لا على تقدير  
 كون المشترك الاول جهة من ان في فانه يخلو فيكون في الترتيب لان ح لا  
 يكون تمام المشترك الاول تمام مشترك في اراة ما بسلسل وجود امور متناهية  
 على القول بوجودها في الطبيعي بل في الماهية المتناهية بالفعل وعلى القول بحجب  
 وجوده وبان الاجزاء المتناهية امور مشتركة في الماهية البسيطة يلزم وجود  
 الامور المتناهية بالعرض في نوعها كانت غير متناهية وعلى  
 كل التقديرين ما هو في التطبيق والتشاق في اعم الاول فليعلم قبح  
 الاحاد بحسب الوجود اما علم ان في فلكونها متناهية بالفعل وفيما ذكرناه في

لا بد

يظهر في ما قاله المحقق التفاتاً الى ضرورة استخدام حصر ما لا يمتد الى غير جنس  
 واستدل الشرح في شرح الطالع بانه يستلزم امتناع الفعل لما فيه بالكنة  
 والحكم والحمايات المعقولة او ما يمكن تعلقها وفيه ان شدة الفعل فامية  
 بالكنة بمعنى الاطلاع على الذاتيات مما لم يقيم عليه دليل انما ثبت العقل  
 بالكنة بمعنى العقل ان في بذاته لا بالامه من ان عليه لا يميز في سلسل الوجود فلو  
 لما ذكرتم من شدة الحمايات البسيطة بجزئية لها اي تميزاً في ذاتها في  
 الجملة اي عزلة عن ركعات او بعضها في له الظاهر من العبارة لان  
 السلسل انما هو من تمام المشتركات فانها بغير اعتبار الانسحاب الى واحد منها لا  
 يوجد بحد ذاته او ما بعض تمام المشترك فهو امر واحد لا في وجود وصفي  
 ام وانه فيه لما كان موجوداً لا يقطع تلك السلسلة نسباً اليها اي شاملياً  
 واما قيل من ان المركب من بعض تمام المشترك فمخرج عن جنس في الكلام مع السلسلة  
 لفظة البعض ان لا ينفك بالفعل اذ اي بعض كونه غير جنس تمام المشترك  
 وتظهره لم يتحقق في احوالي هذا اي ما ذكرناه من الاستدلال في  
 الى احوالي في تفسير الشرح العموم المستفاد من كيف ما كانه متعلق بين  
 احوالها وانه على تميز الحمايات من كلهم المصداق تحت قوله بقوله وفي بعض  
 النسخ فهو تميز الحمايات وهو ما ذكرناه لا بكل جملة من كلهم المصداق جعله من كلهم  
 الشرح مع انه لا فائدة فيه واما حجاج الذي نقده في شرط جعل قوله كيف ما  
 ناقضاً عن سائر احوال اية القسم الا ان اية كيف ما كانه الى آخره في الدليل  
 اي من الدليل الذي هو وهو انه انما لم يكن تمام المشترك بكونه متعلق بها او  
 جفاً منه ما ذكره وكل ما كانه كذلك يكون متميزاً في الجملة فاما لم يكن تمام مشترك  
 بكونه متميزاً لها في الجملة وكونه متميزاً في الدليل لا ينافي كونه متعلقاً له بل هو  
 انجته في الجنس الفصل فانه في فضلها اي الفصل الذي انعم الى الجنس  
 كما هو اعتبار من قبله للجنس الحامية فلا بد ان يكون متميزاً عن كل من احواله  
 متاويله بعد في علم كل منها ان فضل الحامية الا ان مع انه ليس متميزاً لها  
 عن احوالها في النسبة واما تميز الفصل باقسامه او تقرب تفصيله لا بد عليه

يتاها

واحالة للتعليم الى ما ليس معلوما له فيكون فعله اذ لا ينسب اليه  
 الا لا الى الميمز و هو لا يولد و هو لهم كونه انضوا و مبانيها لان اجزئيه  
 يتاخر انفسهم و انما يتاخر في اجزئيه فلهذا يكون كل منها مفصلا و لا بد من  
 توارر العنيتين على معلول واحد لان النسبية الكاملة باجدهما النسبية  
 الحاصلة بالافترقة اجزاءها و بعضها مفصلا و اما مطلقا او مزدوجا  
 اذ الكا كائنها عموم و خصوص مزدوجا كايها و انما تطلق عند البعض  
 قد يتاخر و اجواب بان هذه دلالة على ان الجنس المتوحد لا يجب ان يتغير  
 عنه بغيره لا يسمى مارة الشبهة لانه برهنا انما يخرج المتوحد انما تطلق بانها  
 انفسه عنه بغيره و انما لا وجه يجعل النسبية و الفصلية و انما على النفا  
 او فصله و لا يجوز ان يكون كذا اجزاء لانها لم يجعل منها ملبية  
 فظهر ان حصلت كما لو كانوا واحد منها ميمز الالهات حيث ركنها في الاخر فلهذا  
 فصل و جف بالقياس الى الاخر و رسم الفصل بانها على اى هذه الالهات  
 بهذا الرسم فلهذا لم اخذ المسم في الرسم فلهذا في جوهره في موضع اى الاله  
 هو اما على ان ويل او بدونه و معناه اى شيء هو كانا في ذاته مع و ظاهرا  
 من جوهره في ذاته اى نفس عطف تنسري جوهره فانه يطلق على الاله  
 و على ما يقابل العرض فانه اذا استلزم دليل صحة التمثيل بان تطلق و  
 اى س قاي انما يتم اى ليس ذاتيا ميمز الاله فلهذا يرد انه يتم اجواب  
 بنام و قابل الاجزاء ايضا و اذا استلزم غزالات و انما مقتضوية لشد  
 فلهذا سكت عن بقية المقام و تفصيل جميع ما يقع في جواب اى شيء مع الاستدانة  
 الى تفسير بعض الالفاظ الميمز الاله فلهذا في اللفظ اى شيء هو بان ليس  
 المسم و اختصاره يكونه اجوابا لهذا السؤال حتى لو سئل باى جوهره و جسم  
 او هو ان مثله لا يكون الواقف في جوابه فلهذا على المسم و اى شيء و انما لا اثم  
 اعتادوا هذا اللفظ لشمس جميع الفصول فان كل ما تمير لاهية عزاء ركنات  
 في النسبية و الضابط ان السؤال باى يكون علمائهم السؤل عنه مما ثبت له  
 فيما قبل الاله اى هو المسم و ما قبل تنسري الاله فانه يوجب التمرير في

في السؤال الاتي في الشرح فسيما فليقتصر على التفسير ان لا يسئل لان مقتوده  
 قد يكون عتيق مطلب اى و تفسيره فليكن يصح الاختصار و لا اثم لزوم فتح التمرير  
 اى يتغير تحت العبارة له في نفسه و انما ان تخيل المسم منه على ان المقسم مستان  
 من انما في قوله انما يطلب التعليم مستان من قوله و كل ما يميز في الاله يشارى  
 على التعليم الذي ذكره قد كرسه في انما في العبارة مطلقة كانت او مضافة قوله  
 لم يصحاه لعدم كونهما ميمز ذاتيا اى بالنظر الى ذاته و روي بالفصول المذكورة  
 لكونه كل واحد منها ميمز ذاتيا عن كل الالهات في النسبية او بعضها قوله  
 الا بجماعة السائل لانه ليس ميمز الالهات كانت في النسبية و ليس على ذلك  
 ما سئل في انما ان طلب الالهة المتوحد اى بان فهم الالهة في جوهره او في عرض  
 فلهذا و يكون بكل على الشيء انما ان مجموع الفعل و متلفاته عبارة عن فهمهم متعلقاته  
 فعل واحد و لم يقل بمحمول في جواب اى شيء و اى كل هو جواب اى شيء هو  
 في ذاته كذا يتوهم لزوم و حقهم في اجواب بالفصل و ان المعية ميمز ملبية  
 له و انما لم يقل يقال كذا في سائر العليات لانهم ذكره ان الفصل على محض  
 الجنس و كما سئل ان الفصل لا يعمل عليه لا تنوع حمل العلية على المفعول فخرج  
 بل نظر المحل اذ انه لهذا التوهم انما يخرج النوع اى من حيث انما كذا  
 في جواب المسم اى لان جواب ما هو اى شيء فانه يقال في جواب كيف هو  
 كما انما قيل كيف زيد يقال جميع او مريض قاي فان قلت انما اما يرد على التمرير  
 بانها اما غير مباح او غير مانع فليكون متفاد او على صور غير الجنس فليكون متفاد على  
 الاول اجواب منع و على الثاني اثبات للمقدمة المحنوعة و ما قبل ان و روي انما  
 بالنوع اشد لو روي على شيء و التمرير و باجواب عنه بانها غير في اى شيء انما  
 يكون خبر المامية فوهم اما الالهة رافله الخطاب باى شيء انما يطلب ما تمير المامية  
 المسؤل عنه عما ثبت له في النسبية و النوع نفس المامية لاهية و اما ما اجواب  
 فلهذا لا يكون النوع خارجا بقوله في جواب اى شيء هو و قد يجاب عن السؤال  
 بانها الجنس من حيث هو جنس ليس ميمز لان النسبية من حيث الالهة و لا تنسري  
 باعتبار الاختصار و فيه بحث لانه النسبية ان كانت تعبيرية يعلم ان لا يكون

اجنس ذاتي لعدم دخول الحسية في الية وان كانت تحليلية فلا يفيد  
 لان جوهر ذاتي اجنس مميزا في التقصيص وان كانت على التسمية الاختصاصي  
 فاما لا يكون له ظاهر كدونه بدل على ان يكون تمام المشترك معبر في جوابا كذا  
 لكن انه كونه في كتب العربية انما هي في طلب به التميز مطلقا في صرح به  
 انما هو ساقا الا ان يقال هذا معبر فيه اطلاقا وما قيل ان الامر ان في عدم  
 كونه تمام المشترك معبر في التعريف بقرينة مقابلة تمام المشترك في عدم  
 عبارة الشرح وعدم جواز اعتبار مثل هذه القرينة في التعريف شرب عليه  
 انه ح كونه اجنس خارجا لهذا التقيد لا يقتضي في جوابا التي هي وهو متصل  
 اي متصل قوله انه كل على كونه لا يحصل التعريف لئلا يكون قوله ان الفصل لفظ قوله  
 لم يكن اجنس العالي عاليا لوجوه جسي فوق قوله والزم الفصل الا في فصله  
 الا ان هذا الفصل لكونه مركبا من اجنس و الفصل يكون نوعا محصلا في نفسه  
 وكما فصله مية السمات رتبة في جنسه ويكثر جنسه من رتبة بين الية وهذا  
 الفصل له قوله فيها اما تمام المشترك او بعضه فليكن لللية جنس في رتبة  
 واحدة اذ لا يجوز كونه من جنس اخر للزوم لعدم تعدد الذي والتميز للامة  
 بهذا الفصل لانفس هذا الفصل فلا يكون هذا الفصل فصلا اخر لانه الحسنة  
 على كل الشراكات وما ذكره ناد وجه تقييد شراح الترتيب منها باللفظ لا  
 اذ لا يرب الفصل المتوسط العالي لا يستلزم عدم كونهها متوسطا او عاليا ولا يكون  
 مميزة للامة من طلائع الشراكات وقيل انما هو الفصل الاخر القريب وهو اللزوم  
 انه اذا كان للفصل القريب جنس يكون تمام المشترك بين هذا الفصل والنوع  
 الجانبي له فليكن مشترك بين الية وذلك النوع الجانبي له تمام المشترك  
 او بعضا منه وعلى تقدير ان يكون هذا الجنس جزءا من جنس الامة لا العكس  
 واما لم يكن اجنس القريب للامة جنس قريبا لا يدخل في التخصيص التسمية به  
 غير متضمنة الحقيقة ويكون هو التميز المحصل للنوع في الحقيقة وهو الجزء الاخر  
 فلا يكون فصل الاخر مفصلا لغيره اذ لا بد للفصل الاخر ان يكون محصلا في حقيقة الامة  
 بحيث اما اولاه لانه لا بد من اشتغال العكس بجنس الفصل في الجنس الامة

يجوز عدم دخول واحد منهما في الآخر واما انما يليه بان جميع الفصل والاختصاصي  
 له بالافيه واما انما يليه لالزوم على تقدير تمامه ان لا يكون الفصل نظام مفصلا  
 بل جزءا والى من العبارات الثلاث في الفصل موصوفا بصفة اخرى وقيل ان الفصل  
 اذا حلل الامة الى الاخر الى ان يتم تحليلها في الامة في جانب الجنس بعينه  
 الاخص فصولا ان المحصل للام هو هذا الخاص ولهذا اعتبره ان جنس ولا  
 يعبر عن الجنس بمراتبهم وقابل الاجزاء والخاص والناطق فصولا يكون مجموع هذه  
 الامور فصولا فاذ كانت كتب الفصل الاخر من عام وخاص ينبغي ان يحصل العام  
 وانما في جنس الامة ويحصل بمراتب خاص فصولا يكون الفصل الاخر مفصلا  
 بل يكون الفصل الاخر جزءا فيه بحيث اما اولاه لالزوم الفصل انما يعبر الامة في  
 جانبها بجنس اذا كان محصلا في حقيقة الامة في العكس ويكون جنس الفصل عام  
 من ذلك جنس الامة اوس و ياله اوسا بانه لا يخرج المربى محمولا عليه واما  
 ثانيا فليقتضيه تمامه بغيره عدم كونه مجموع فصولا كونه اجرا ان يكون الا  
 خبرا و الامة لا يكون كونهها تباينة فاما كل منهما مثلا فلا حاجة الى تقديم  
 او كل منهما فاما قال في حقيقة اعزالت ركات اجنس لم يقل حقيقة النوع  
 استرة الى ان التقييد في المتن حيث قال الفصل المية للنوع بطريق التمثيل  
 اذ لا يخص القريب والبعيد بالنوع الحقيقي واما حمله على النوع الاخر فيقع  
 اذ لم يعرف فيما سبق معناه فاما وان فيه عزيمت في رتبة في الجنس البعيد اي  
 فقط بقرينة المقابلة لئلا يتقصر تعريف بالفصل القريب فانه مبرر  
 الشراكات في الجنس البعيد ايضا واما ما يقوله اي انما هو القريب  
 والبعيد بحيث يختص بالفصل الجسي ولم يفسره بما هو الفصل الوجوهي للامة  
 انه اذ اراد بالقريب والبعيد مطلقين فلا يمكن اعتبارهما الا في الفصل بجنس وان  
 اراد مع اخر فليبين الواجب فيك فيه فليكن على بعضاه في استرة  
 الى ان لا يمكن تفتق القريب بوجه البعيد وبالعكس لانها من الاضافات فلا يصح  
 كونه الفصول الوجوهية كالمقاربة فانه في ما قيل ان عدم تساوت الفصول الوجوهية  
 في التسمية انما يفيد عدم صحة التقسيم الى القريب والبعيد لا عدم صحة التقسيم

مطلب جوہر و عرض

عضو

[illegible]

مطلب الخاتمة

كما سار هذا على كونه من الالزام للعرض الموجود واما على تقدير كونه من الالزام  
الموجود فلا حاجة الى استقراء بالحق لان الالزام اعلم من العرض الالزام بمجرده ان لا يكون  
محمولا على ما اعتقده تلكه صحيحة والمحملة بمجرده التوسعة في التبع كما يدل عليه ذلك ما  
قال اما الالزام الموجود اي لازم للماهية باعتبار وجودها اي جرح مطلق او مطلق كما  
لنعم ليس هو مأخوذا بعرض كالمسود للشمس فانه لازم للماهية الات باعتبار وجوده  
وتشتمل الضيق للماهية من حيث ولا من حيث الوجود مطلق والافق بجميع ذواته  
اسوارا باعتبار وجودها الذي بان يكون ادراكها مستلزما لادراكها على ما سيجي  
اما مطلقا او مأخوذا بعرض في احوال الالزام لازم للماهية من حيث هو مع قطع  
النظر عن خصوصية احد الوجوه من الالزام باعتبار خصوصية احد الوجوه من الالزام  
او مأخوذا مع عارض خارج عن الماهية واما لم يتعرف في السابق اقسام الالزام الموجود  
بل اكتفى بما به او ان الالزام الموجود عكاري بخصوص الذي هو افع لان ذلك وضمنه  
الحكمة لا يتعلق بغير المطلق اعني الاكثر بسببه فان الكسب لازم للماهية انه  
المستلزم في احد وجوه الالزام الوجود استلزاما او رجا ذلك ما اندفع به المتفق  
الذي والى من ان اسوار كما لا يلزم ماهية الات كما لا يلزم وجودها ايضا لان  
الابيض كبر بل انما يلزم الماهية الضمنية اعني الحبس بسبب وجودها في الخارج  
فيعبر كلهم بحسب الظاهر قوة ان اسوار ليس لازما للماهية الات بل هو لازم  
لوجود الضيق الذي يحس ولا يخفى عدم انضمام وفوات المقابلة المطلوبة بين  
لازم الماهية الات بل هو لازم للماهية والالزام الوجود اما قال في توجيه عبارة  
استمرانه اراد بل لازم الماهية ما يلزم التوحي وبل لازم الوجود ما يلزم التوحي كما يشهد  
بقوله وشهد بهذا انقسامه في التوحي مشهور وما مضى ان الا ان القسم  
الاول منها واحد فيه يعيد ان القسم لازم للماهية فكيف يندرج فيه لازم التوحي  
وان انقسم عليه فانه لان الالزام باعتبار الوجود من ليس لازما للتوحي ولا للشمس  
فان الالزام ذكره بلفظ المظهر للثبات الى انه تنقسم للزم مطلقا لا لغيره والالزام  
فانه منقسم بالحق الى خارج عن الماهية كملوك الالزام المطلق فانه يمنع ان يكون له  
كلها في اوجبه و ليس للزم معناه كونه ما هوهم قال فانه منع غش في اي في الخارج و

والذين وفيه ان رة الى ان الوجود كافي في لازم الماهية ولا يجب وجوده  
ما يستلزم في الخارج او الذين ان كالتوحيش الماهية المتميز بالمراد الضيق  
المخصوص سواء كان بالبعثية او غيره فيخرج من ليس له هذا المخرج وان تولد با  
محسنة والمراد بالسوار كونه الوجود بطبيعة والتعلق لم يثبت في ذلك على  
ان المبيض لا يقع له ذلك المخرج كذا افاد المحقق الدواني قال فانه يمنع  
الانفكاك اه لا كما ان الالزام مطلقا هو التوحيش بسلام المحال في منع لزوم  
المحال كافي له في الاستدلال فلما قال اول الالزام ان لازم الوجود لكن ذلك  
غيره كافي في صحة التوحيش فلهذا اتى لاثباته بقوله فانه يمنع الانفكاك  
الى اخره وهو استدلال بالسطر الاول ينتج ان لازم الوجود يمنع الانفكاك  
عن الماهية قاطبة فان ما يمنع انفكاكه اذ ليس على الكبرى يعني انه يمنع نفسه  
البرهان وانما في قسمتها اليها في صارق على ما في كذا المعنى اه وكذا اذا  
كان متعلقا بانفكاك كما لا يخفى فانه ما يمنع في الجملة اي بوجه من الوجوه  
توحي فانه اعني اه واما اذا لم يعبه العلة بل نظر الى نفس الماهية لا يمنع  
انفكاكه عنه وان كان العلة متحققة فانه قد فيه اقدم بعض الظاهر  
قوله ولم يكن له معنى امداد الباري منه ما يكون ماهية بوجه من الوجوه ولا معنى  
له في الا ان يقال اه بان يكون في الجملة عبارة عن الاطلاق وما قيل ان  
الممار بالماهية في الجملة ما يتعلق عليه لفظ الماهية سواء كان مطلقة او معينة  
فهم لان ما يتعلق عليه مفهوم الماهية وقال المحقق الشافعي الى اخذ الماهية  
في تنبيه الالزام على المجرى والمخلوطة ليخرج جعل لازم الوجود في نفسه وهو عيب  
اذ ليس المراد بالماهية من حيث هو الماهية المجرى لاثباته في مظهر في لها  
فقط على الالزام في الاول اه انما قال ذلك لانه يمكن ان يبرر بالماهية في الجملة  
مطلقا للماهية ان مله المخلوطة كما في تنبيهه في التوحيش ولما خذرة مع الوجود لكن  
التوحيش لا يكون مفيدا للاقسام المحملة بل هو الاشارة الى التعدد على ما  
قالوا في ان الماهية بشرط كافي وبشرط لا شيء ولا بشرط لا شيء الماهية المجرى  
قال فانه كان التوحيش هو الوجود اي جرح جعل لازم بشرط الوجود الذي





في هذا التسميم ليس بحارم ولا اقسام في شرح المطالع الى المفارقة بالقوة  
والى المفارقة باسفل وقسم الى سرح الزوال وطلبه وما قيل ان القسم جدير  
خاص بمجاز ان يكون العرض المفارقة مما يمكن اتفاده به وسائر فاعنه اياه  
الابيض للمبني فيه ان القسم الكلي بالقياس الى ما يميزه من الاخر وهو لابد  
ان يكون له لا عدليا فليكن يكون متعارفا اياه الى الكلي الخارج اه حصل القسم  
الخارج وعلم ان الشارح الى ان اللازمين بالمصير بعد تشبيه الى اللزوم والمفارقة ان  
يجعل القسم الخارج ويعلمه ليحصل مقصود من قسمه كل من اللزوم والمفارقة الى  
الحالة والعموم ويخرج ترتيب المفارقة الى القسم من غير تعلق لا تشبيه الى  
ضمها اليها والى ان ذلك صحيح على ان الحالة قد قسم لانفسه فانه يخلو الا ان  
كلها به ويحتاج الى الاعتدال ان الاختصاص على صفة الجمل يقال معه  
بلذا واحده به في السراج محصور وخصوصية ما به من الفتح جميع ما يفتح اخص  
حاله له ولا يقال معه بهذا واختص به وكان المناسب لاسبق ان اختص بانه  
واحدة الا انه اختار لفظا محصية للاحاطة وذلك العرض الى العمومية المدة  
لان المدة ومسند به من نفسه وكيف يتحقق منه وازار لفظ الاخر لان الكلمة الكلي  
بالنظر الى الاخر واختار صيغة الجمع التارة الى ان يختص به واحد سواء كان  
مكونا من الاستحاضة الى ما يميزه اوله ولا يكون له خواص الشخصات لا يتعلق  
غيره فانه لا يثبت للمنطق عن احوال الجزئيات والمارة الحقيقة اسم من النونية  
والجسمية ليعم خواص الاجناس ايضا ولا بد من اختيار صيغة لانه خواص الاجناس  
اعراض عامة بالقياس الى انواعها وازار بها مافوق الواحد فيدخل في التبيين  
انما من است ملة وغير است ملة والماد باختصاصها باقر حقيقة واحدة ان  
لا يوجد غير بها لانها المتبادلة للعرض العموم والحافة الاخافية في السبب  
خاصة مطلقة والاطراف الخاصة عليها بالاشراك اللفظ على ما في الشفاة وكذا  
يخرج قسم الاجناس الى بالقياس الى انواعها واعاد بالقياس الى الاجناس فمما لا  
على اخر حقيقة واحدة فقط فيخرج بقوله قولنا عرفنا وما قبلنا القول على اخر  
حقيقة واحدة فقط بعدد على الجنس من حيث انه بعدد من انتم حقيقة

حقيقة واحدة كما بعدد على خاصية الجنس فلا يخرج الجنس بهذا الاعتبار الا بقوله قول  
به فيا قد فخرج بان المتبادر من التعريف الالهي القول على الحقيقة والجنس من حيث انه احد  
على اخر حقيقة واحدة ليس على الحقيقة الواحدة على القول به على ان يقول  
الا جناس بالقياس الى الانواع فخرج به بالقياس الى ما بالقياس الى الاخر فخرج  
بقوله وغير بها الى لا يخرج فافهم فانه قد فني على بعض الناطقين وذكره بها ما ظاهرا تابع  
مراتب الفعل مبنية على ان الجنس ايضا فخرج بقوله وغير بها على ان يقال على امر  
حقيقة واحدة جنبه لانه كلفل والحاجة له وذلك لانك قد عرفت ان التعريف  
بعضه مغايرة القول للحقيقة ولا يتحقق ذلك في الجنس بالقياس الى اخر حقيقة بجزئية  
ومتحقق في الفصل والحاجة بالقياس اليه وهو ظاهر قوله اي موجودة في الاعيان  
اه موجودة بوجودها على يسمي الصفات الفاعلة بالنفس ان طرفة واحا اعتباره  
جنسها العقل واما بان يشترطها العقل من الوجوه راسا فهو موجود في الخارج كى  
لوجوب والامكان والامتياز وسائر الامور المصطلحة في فانيها من كونها  
العقل والوجوه ان العينية وليس لها وجودا على معنى بنوعها في نفس الامر و  
مطابقة احكامها اياها الى مبدء اشتراطها امر في الخارج فانه ثبت يمكن ان  
يستخرج العقل تلك الامور منه ويعتد بها او يكتفي بها من عند نفسه كالاشياء في راسين  
واينساب الاعمال وقد ظهر ذلك مما ذكرنا من ان ما قبل ان الاعتبارية التي وقفت  
في مقابلة الموجوده قسمها احدى بهما مالا يكون له تحقق في نفس الامر باعتبار  
المعية المعية كالموجودات المصطلحة والاشياء مفهوم له تحقق في نفس الامر بدون  
اعتبار وان لم يكن موجوده كى لوجوب والامكان والحدوث وغيرها من الامور المتشعبة  
الوجود في الخارج ولا شك ان التسمية بين ذاتياتها وعرضياتها في غاية الاشكال فان  
ما بيننا متشعبة في نفس الامر بدون اعتبار المعية المسماة بالمكسود والكم الحقيقة  
وهي التي يشرح ما بيننا الموجوده في الخارج بخلق التسمية بين حدودها ورسومها مسماة  
بالاسم على ما يشرح مفهوم وضع الاسم بانه فانه لا يتغير في لان قولنا هو افضل  
اه اي لانها مفهوم من غير العقل كالمبدء اشتراطها في الخارج اول وكل ما به  
وافضل مفهوم فانها من حيث الاعيان فهو ذاتي لها ان كان لا يخرج عما جاز في حكم



قد سيجب ان يتبين بانفسه فاعادته بهما تدرجاً في سائر الاشياء الكلية والاشياء  
 في الكلية والجزئية الوجوه والصفات ولا بد من قطع ذلك الوجوه وانما في وجه ان  
 ما بعد في علم الكل من الوجوه ومنتج الوجوه وقوة الاشياء والامكان ايضا  
 شاطئ الوجوه. العنق لا يفرنا من قبل ان المراتب العقل المفصل بين مراتب  
 العقل النظر ان المفهوم الكل قد يراد بالامكان والشيء ومنتج ايضا شاطئ الوجوه  
 العقل لا حاج الى به. واما يكون الكل منتج الوجوه اى ما صدق عليه الكل  
 لان مفهوم منتج الوجوه في الخارج لكونه من المفاهيم الثانية. فلهذا  
 لفظ المفهوم في قوله واما حاج من مفهوم ومنه لم يثبت قال الاظهر خارج عنه اذا  
 الكل هو المفهوم لا ماله مفهوم. فاما خارج من مفهوم اى ليس معبراً معه لا شئ الا  
 شئ كما يدل عليه قوله لا يقتضيه نفس مفهوم الكل وخصيص المعنى اياً كانت  
 الوجوه. لانه ان لم يكن امتناع الوجوه. مقتضى نفس مفهومه جازان يكون لكل الوجوه  
 فيلزم جبراً جميع الافعال. فاما احتمال عند احتمالاً مطابقاً لنفس الامر كما يشهد  
 به الوجوه ان الاحتمال هذه العقل لعدم العلم بالذات لكونه نظراً وكونه في الواقع  
 مقتضياً لاحد هما قائل ان كل ما يراه من ذاته كحرف صفاته فانه منتج  
 الوجوه في الخارج كما دل عليه بهما في توحيد الواجب وكذلك في الله تعالى او ما حصل  
 في الذهن لا يكون موصوفاً بصفاته. فلهذا مقتضى ايجاب الوجوه معناه سلب ضرورة  
 لعدم فهو منتج الوجوه. واما الامتناع كما ان الامكان العام من جانب العلم  
 معناه سلب ضرورة الوجوه وجميع الامتناع واما الذي يتم بوجه فهو مطلق  
 الامكان. فانه سلب الضرورة من جهة الطرفين الوجوه والعدم. لذا افراء المحقق  
 استشار الى قوله فلهذا يتجده لان المراتب الامكان العام المفيد يوجب الوجود لا  
 مطلقاً. فلهذا يندرج تحت الواجب لانه عبارة عن سلب الضرورة عن الواجب  
 الطرفين ضروري الوجوه. واما صلاى ما حصل بهما في وجه وجعل في  
 الاولية المعلوم والوجوه. فوجه للمعنى بان اللابى ان يثبت هكذا لان هذا قسم  
 الكل ما بين الوجوه في النظر في الخارج فالنظر الى احواله. واما ايضا  
 قسم ما بين الافعال مع امكانه. فلهذا مقتضى استنتاجه في العلم في العلم اى

مطلب لشيء البارى

والواجب

اى اقسامه المتحققة في نفس الامر. ولذا مثل لكل قسم من افلازم ان العلم المعلوم  
 يمكن يجوز ان يكون منتجاً مع امكانه او لا وان يكون متعدياً لافعاله. وبعيد التام  
 فانه يجوز ان يكون منتجاً مع امكانه او لا وان يكون متعدياً لافعاله. وبعيد التام  
 وعدم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام  
 كما ذكره في الاشياء قد يكون منتجاً مع امكانه او لا وان يكون متعدياً لافعاله. وبعيد التام  
 سواء كان غير تام. واما عند افلازم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام  
 عند التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام  
 الى ان لا يمكن استنتاجه. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام  
 ان الذم كالمعلوم في قوله تعالى. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام  
 ويستدعيه على القول له. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام  
 للوجوه. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام  
 فلهذا مقتضى العلم بعدم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام  
 والعراض المقيد والكم. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام  
 على التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام  
 كل وجه. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام  
 هو سلب ضرورة. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام  
 والكل. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام  
 فيقول الكل على انما هو متعدياً مع امكانه. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام  
 المحكوم عليه. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام  
 القريب منها. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام  
 على مزيد من التفرقة. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام  
 المحيى. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام  
 المفهوم. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام  
 راجع الى المفهوم. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام  
 فان مفهوم الكل. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام. فلهذا مقتضى العلم بعدم التام

وغير التام

مطلب من قال بعدم العلم

تعلق احد بها فتعلق الاخر ولم يتولد من الياقة فتعلق احد من عين فتعلق الاخر  
فالاولاء تخرج على تصور المعنويات الثلاث في مادة معينة حكم كل معنى مفهوم الذي  
يحد في علم مفهوم الكل ليس كبا طبعي ومفهوم الكل العارض ليس كبا طبعي  
والجميع المركب من المعروض والعارض ليس كبا طبعي فتعلق الكل واحد منها ينج  
محصلة من اننا اعز الاخر وان دفع الوهم العارض لبعض الظواهر من ان الفرق بين  
مفهوم الحيوان وبين مفهوم الكل لا ينبغي ما هو المخطا حتى تحصيل مفهوم الكل الطبعي  
العارض على الحيوان وغيره فان جواز فتعلق احدهما اي واحد كانه في ال  
معنى كالمواحد في ظهور التفاهيم بين كل منهما اه فلو لم ير الا التبعيب بغير تمام  
لان المدح التفاهيم بين مفهومات الثلاث والذيل بين التفاهيم بين اثنين منها  
في احوالها تصور للمعروض والعارض والمعرض الذي بالامور الثلاثة الخارج  
حتى يتضح تفاهيم المفاهيم من الانشاج فان الالبس بينهما لاحد كونهما عارض  
فيتميز في حالة اعتبارية اي حالة ليس لها وجود الا بالاشارة والاشارة في  
نسبة الباطني اه في ان كونهما قائم بموصوفة مختصة به اختصاصا ان كانت  
بالمنعوت الا ان احدهما من حيث الوجود السلبي والاخر من حيث الوجود ايجابي  
فان عارض هو مفهوم كل من الالبس المنطوق هو مفهوم الكل من حيث  
صدقه على شيء صدق العارض على المعروض في فله فرق اول اه ذكرا كالحية ان  
من حيث كلب طبعيا وجنا طبعيا ايضا كما في مفهومها الطبيعية من حيث هو فليكن  
عدم الفرق بينا من حيث المفهوم بخلاف ما اذا اعتبر بشرط عارض الكلية والكمية فبال  
قوة الحيوان في الالبس لا يوجب ان يارب بل يتبين في مفهومه وان مفهومه هو  
فالعوارب ان مفهوم اه هذا ما ذكره الشيخ في شرح المطالع وقال انه منصوص في  
الشفاف وقال الحقن الشفازاني وهذا معراج به في علم المتقدمين والاشارة الى  
ان مفهومه هو الالبس وبعضهم لم يروه وقال مع قولهم الحيوان من حيث هو  
كل طبعي انه مع قطع النظر عن عوارض كوى الكلية كذا حال في الجنس الطبعي من حيث  
قولهم الكل الطبعي موجود في الخارج ان الطبيعة لا الاشارة في الفعل موجود في الخارج  
لانها مع انشائها بالكلية موجودة في كل كلمة المعنى الطوري في شرح الاشارة

ان الفرق

حرج فجا هو المشهور حيث قال الحان الى لا ينج منها ما نزل ووقع السر في قوله  
من حيث هو ليس لا من حيث انها واحدة او كثرة او كلية او جزئية او موجودة او  
معدومة الى قوله فانها من حيث هو كذلك ليس طابع اعيان الموجودات وقفا بغيرها  
وهي ان سيمر بالكل الطبعي اه قوله او فاعلم ان كلمة او لشيء يعني انت مجزئة اعيان  
احد يقبل من التعميل الفرق بين مفهوم الكل الطبعي ومفهوم الجنس الطبعي ليست  
للمزيد او التعميم بل لانه طبيعة من الطابع الى حقيقة من اعيان الموجودات  
في الجملة ووجه التسمية لا يوجب اطرافها في معنى ما قد اصاب في قوله ان ينج  
عن مفهوم الكل نفسه حتى يكون المسئلة طبيعة بل مضاف اه انه بين من غير ان يشبه  
الى مادة من المواد قوله اراد باللبس الشق منه لانه ان يارب ان الانشاق بالكلية  
عليه بكل الكل عليه لان الكلام في مفهوم الكل لا في الكل والانشاق في قوله فان شبه الكلية اه  
كما كان في كماله الكلية مستقفا ازالة ما بها بمنزلة الشق منه والانشاق لكونها ينج  
المعروض وسمي انشاق في عدم ففهم اه هذا المفهوم لانه العقل لان المركب المعروض  
والعارض ينفق من كونهما فلو لم يوجد ما يحد في عليه في الخارج لكون المعروض والعارض  
موجودا من حيث الحاجة الى البين وقتنا جدم عدم كونه العارض موجودا في ال  
بمفهوم الكل هذا يارب اننا على ما يستلزم من المثل فان لفظ شلو في متعلق بالحيوان  
فقط لا بالجميع ان الحيوان لا العقل منفعة في باب الكل والقدم لفظ شلو على انه  
كلية في احدى كونه موجودا في هو اذ ان كانا لا تحت وماتت موجودا فيه قال  
والكل الطبعي موجود في الخارج اى حقيقة لا يجوز ان يقع ان فريه موجود فيه على  
ما ذهب اليه الا في كون كماله من حيث هو بل لانه هذا الحيوان اى كماله ان الحيوان  
المعروض مع قطع النظر عن كونه عارضا عن الحيوان المعروض للشمس او غيره كمالها قال  
والحيوان خيرة منه لانا نعلم بالضرورة ان اطلاق الحيوان على الشبه ليس كاطلاق  
اللفظ العين على ما به لوكي اطلاق الالبس على الجسم حيث يحتاج الى ملاحظة ام خارج  
عنه بل يفرم بانه يتقوم ولا ينج باجتماع الاما يتقوم به الشق ولا يمكن تحصيل ما به بدونه  
كما لمست فانه لا يتقوم ولا يمكن بدونه المخطا السطح مع قطع النظر عن وجوده و  
لا شك ان يتقوم به الموجود يجب ان يكون موجودا وفلا منه لانه ان ينج

رت ان جفا آخره من بعض فام مع قطع النظر عن الوجود وبتبعه من الوجود فذلك  
 الامر المستلزم بتقوم به تلك الاشياء من غير ان يتبادر لاه من وجوده اجماعا وحديث و  
 المالم يكن مقتضى به فاندفع الاعتراض الذي تلحقه القول بالقبول وهو انه ان اراد  
 انه جزء من الخارج فكم بل هو اول فلكه وان اراد انه جزء من الشيء فكم بل هو  
 ان اجزالي الذي هو للموجود اي من يجب ان يكون موجودا في الخارج وذلك ان اجزاء ما يقدم  
 به الشيء ولا يخلق له بالاجزاء والذين بل يقدم به الحامية مع قطع النظر عن الوجود والعدم  
 نعم انه ينقسم الى خارج عن غير كونه عليه ويزيل الى عمل عليه بحسب اختلاف اعتبار  
 بشرط الاشياء ولا يبرطح على ما حقق في موضع كونه كونه بينا اختلاف بالذات لم  
 ان يكون له واحد ما يثبت او يتركز اطلاق جزء على احد ما جبرام مخرج كما قال  
 المتأخرون من ان الاشخاص هو بيات بسيطة في الخارج ينشع العقل منها حيث  
 تنبه الى كائنا والمانيات امور كلية الا ان ينشع من ذواتها ليس جزءا من ذواتها  
 وما ينشع منه بل هو خط امر خارج عنه يسمى بغيره كونه فانه ينشع بملحوظة  
 ينشع بالانوار المملوكة من الشيء ويشهد على وجوده ما انشعوا عليه من ان  
 الحامية اذا لم يكن ينشع لاه من علة اما بنفسها فيشع نوعها فيخرق ولا يجل  
 موارد باو اعراض يكتف بها فان الاختلاف في الاتقان بالشيء الى العلة  
 يقتضي ان يكون الانصاف به خارجا فهو يقتضي وجود الموصوف في الخارج ولا يتبادر  
 على هذا المطلب الا ما قاله اصحابنا لو كان موجودا فاما ما جبرام بالغير فليس  
 قيام وجود واحد بالبرهان واما ما جبرام فلهذا يصح الحكم وان كل موجود في الخارج  
 فهو متضمن بالبرهان وهذا هو الذي فادهم الى الحكم بمتابع وجوده وقد  
 اجب عن الاول بما لا يخلو المقام ايرادا وتخصيصا الى حكمه في كونه لا و  
 التفتيش المذكور سابق الى وجود الامر المستلزم والى ما ذكرناه من التفتيش في  
 الشيخ الرئيس في الاثار ان يقول تنبه قلت يغلب على الاوهام ان الاشياء ان  
 الموجود هو المحسوس وان مالا يشاله احسن بكونه في خفض وجوده محالاه  
 في الخارج عن القسامة لانها باقية سماه دخل في الابطال فاما من حيث هو  
 هو موجودا في مع قطع النظر عن خصوصية ذاته على كونه موجودا في الوجود

فهم

يقع ان المتأخر به يقول بهذا مجمع ما فهم من الكلام السابق من وجوده في القسامة  
 وكونه وظيفته الحكم الالهية اما الطليات لا يعني ان مفهوم الحكم قد يشترط بين  
 المقدمات الثلاثة عارض لها كما يدل عليه السماعها فاما قبل ان تنبه من قبل تنبه النظر  
 المستلزم بهم فاما النسب بين الطرفين اه هذه النسب من قوة الاضافة و  
 حقيقة النسبة المستلزمة اي نسبة شغل بالقياس الى الاولى فان اعتبر من حيث  
 رابطة بين الطرفين من غير اعتبار كونهما باء بها تحصيلها يقال النسبة بين  
 اشياء كذا و بهذا الاعتبار واحدة بالشئ فيعتبر عليها بلفظ واحد كذا ولا  
 حيلولة واجزاء والتساوي والتباين واما بان ينسب فيعتبر عنها بمجموع الطرفين  
 كذا لا يبعد والنبوة والغيب والبعث والحي والخصم وعلى كلا التقديرين يوجب اتفاق  
 كل من الطرفين جزء من مصاديق الاخر ومخالفي فالتسبب بين الطرفين هو واقع بالشئ  
 كالتساوي والتباين او بان ينسب كالتساوي والخصم مطلقا او من وجه اربع قيامها بالافيد  
 تماثية فافهم فلو تنوع الى قول من قال العموم والخصوص مطلق شيان عندنا واحدة  
 لعدم التماثل احدهما من انهما فافهم فانه واهم لا طرارة في جميع الاضافات فيكون  
 ان يبعد اللاحق والنبوة نسبة واحدة وتماثلها كذلك اندفع ما قبل ان العموم والخصوص  
 اما صفة لمجموع الطرفين فينبغي ان يجمع المطلق العام والمخاص على المجموع واما صفة  
 لاحد الطرفين فينبغي ان يطلق عليه اسم المخاص العام عليه ان نسب طرفي الحكم  
 باءه الابرار اعني الصدق وعدم الصدق النفس والابرار ان اتفاق الطرفين با  
 نسب ثابت سواء نسب الحكم الى كل افراد الاله او بان اللائحة واللاممكن وانما  
 كما ان احدهما من الطليات التفرقة نحو اللائحة او الالاف فيعتبران في التباين وبينما  
 تنبها احدهما في الالاف كالتساوي والخصم من وجه صدق الشيء وبدونه في الالاف  
 واللائحة في اللائحة واهتمامها في التفرقة وقس على ذلك اللائحة والابرار فلهذا  
 خص مائة النقص بالكتاب الغريب ان واجب اه قال المتحقق الثاني ان  
 لا يتبادر المعنى في مفهوم النسب لعدم كونهما في التفرقة والتساوي  
 لكونها كليتين يمكن للتساوي ان يفرق كل منهما في كل واحد في علم الامر فيكون  
 متساويين لا يتساوون لم لو كان المعنى في مفهوم النسب لعدم كونهما في التفرقة

مطلب النسب بين الطرفين

لانه يمكن للمعتك ان يفرض صدق احد البابين على الآخر وصدق احدهما وبين  
 على الآخر وصدق العام على غيرهما انما هو ان كل واحد من محال لا يكون  
 ان التقضين لكونهما ظاهرين لا بد لهما من صورة واحدة واستعملوا به لا شيء  
 لذات و شيء من حيث انه صورة واحدة في العقل ويصدق عليه الامر ان محال يمكن  
 التصور صادق على شيء في ذاته هو لا يتناقض الغاية جزم الارباب والسلب  
 والصدق بينهما لا يكون كما في القضايا حتى لا يتغير في الموضوع نفس المفهوم انتهى  
 وحاصله ان هذا التباين بين كنه انما يتم لو فرض المساوي بصدق كل منهما على  
 الآخر فلو كانا من صدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر فلا يكون لا يصدق على  
 ان قوله و شيء لا شيء بالذات ثم لانه لا شيء في ذاته وانما اللام في ظاهره صدق  
 عليه فلهذا هو الذي يمكن صدقهما في كل كلمة او لانه لا شيء في ذاته او النقيض  
 لا يتحقق الصدق في لم يرضى بارجاع النسخ في قوله لم يجد في الخارج واحد الى  
 فيه الموضوع مع بقا الصدق واخر اجربا على تعريض التباين لانه يحل بانحاء  
 النسب في الاربع لا بد من كليات اء الى بل من فهم مصادرة في الكليات  
 الموجودة وتجاوز الاسوار الصارفة على ذلك لان المطلق انه و في الكلمة الواحدة  
 غير احوال الاعيان انما هي على وجه في موضوعات متساوية في مجموعها لا انها  
 ذاتيات الاعيان في كليات موجودة او غير موجودة او غير موجودة في نفسها في نفس  
 الامر كالاوضاع العامة وما ليس بها منها فلا عرض للسطح في البحث عن احوالها  
 بقوله اما لا وتباينها بالعرض ومن لم يفهم وقع في بعض بعض في اولها  
 اء حتى لو امكن او راجعها كما علم تعريض الكل و ارجعت فيه وان لم يتعلق العرض  
 بها في مع رعاية تلك الاحكام الى الاحكام الانسية للقيضين في زمان  
 واحد غير التعيين لدفع ان حكما يمكن على جميع الاجتماع في الصدق قوله فان انتم  
 والسيطرة ما ياتي في الصراع الاستفاد بدار شده ارجو ان هذا قبل  
 يجوز ان على الاستيفاد ولا يغيره على بل يمتد مع عدم الاتفاق بالتوهم فلا يصدق  
 كل سيطرة تامة و يتم من عدم الاطلاع على مع الاستيفاد انما هو بين  
 التام في الجملة الى وقت ما في اء و نفس على ذلك اء فلا بد ان يصدق العام على جميع

اء اذا خاص بالاطلاق العام وح لا يكون تحقق العام نفسه لازما للخاص بل صدق  
 بالاطلاق لازم لتحقيقه ولا يكون نفي العام مستلزما لنفي الخاص بل نفي صدق با  
 لاطلاق مستلزما لنفي الخاص واعلم ان الامر بقوله سهم في تعريض التباين انه  
 يصدق في كل منهما على كل ما يصدق عليه الاخر ان لا يخرج ما يصدق عليه احداهما على الآخر  
 كما في قولهم العلة الثامنة جمع ما يتوقف الشيء له اء قد يصدق عليه ولا يدخل  
 فيها الكليات المتضمن ان في فرو واحد كما لو اجب بالذات والقديم بالذات وكذا  
 انما في التوهم في حد ذاته العام وانما في الواجب بالذات والقديم بالذات  
 اعم مطلقا اي عموما مطلقا غير مفيد بوجه ووجه في اء مرجع التباين اء  
 مصدر ميسر ليس مع ما يرجع اليه اي ما يجب ان يتحقق حتى يتحقق التباين على  
 ما فهم لانه مستحيل بالعدم كونه مما يتوقف عليه التباين ثم يرجع التباين  
 في الكليات الى التباين في كليات لا يقتضي ان لا يتحقق التباين بدونه فلا بد ان  
 ذلك ما سيجي من تحقق التباين بين التباين وبين التباين والكل في الغير العارف  
 عليه كما يتركب استباين من غير التعريض الذي لم يصدق في شيء منها او واحد منها  
 فقط على عدم التباين بينهما لان الصدق على ام معينة في النسب كما في  
 الى التباين ككيتين من الطرفين الى طرفين ومن الطرفين يتحقق بالذات  
 معاه ما يلحق من سلب الطرفين او كل واحد في الآخر على صدق الاتفاق وكذا قوله  
 من احد الطرفين اء ايجاب من احد الطرفين وقوله الاخر اء في الاخر واما ما قبل  
 من ان قوله من الطرفين من التباين من الطرفين لان في القضية الموضوعية القضية  
 لبيانها فكل في ان معينة بالمتباين من الطرفين غير با في قوله في كل واحد من الطرفين  
 انما الى مرجع كليات او مطلقين عامتين كما سرفت في ان اء في السيرة  
 على مع اء على مع التباين يتحقق النسب الاربع بينهما قوله فلا يوجد فيها  
 قسما الاقسام اء هذا مني على ان التباين يتحقق فقط على واحد كما اشار  
 الى اء على تعينه قد يمكن فلا يحتاج الى تحقيق في النسب الاربع في الطرفين  
 متعريف قد يمكن هذا التوهم على وجوب النسب الاربع بين الكليات بدل على ان  
 من التوهم فخصي هذا التقسيم على ان بعض ما عتبه كذلك فلو كان هذا التوهم

ضعيف لان تخليص الحق لا يكون بحسب رتبة في كل ما غلبه وليس الا بالاجابة  
مشكلة. لكافة التخصيص لغيره او كونه البحث غير المتصور بالذات لا يتحقق  
التخصيص لان الامور في الفروع العموم في ما دون الصفات اي بعد العلم بغيره  
الافاق الاربعه لعلم النسبة بينها باري الصفات في اعيان الحق اعم من الحق  
لم يعلم ما فيها فلا ضرورة له قلت انه خلاصة منع تغار فيها على تقديره ان  
و منع كونها خبر شيق على تقديره و قد يرد ان ذلك الشيء الاول بحكم الاستطراد  
لا يذهب السوهم الى تغار فيها على تقديره في نفسه و بذلك لم يبعد انه احيى بسبب  
مقارنته او صافي متعدي لا مدخل لها في شئ من شئ بعد ان يجرى تقديره و حقيقيا اي  
كاشا في نفس الامر بل هناك خبر في الفرق الاعتباري ان مقارنة زيد بامرئ منه  
فيوجب تعدده تعدد حقيقيا بل فيضا فهو كما هو الباري في العبادات اي من صفة  
النسبة فانه يستفاد منه التحد في نفس الامر لا بحكم الغرض فهو ولو عد جزئي انه  
ان لو عد جزئي واحد بحكم مقارنة الاعتبار لا مدخل لها في شئ من شئ  
بمسبب نفس الامر من ان يكون المحزن مقولا على ضربين لانه مقارن بالاضاف المندرجة  
الموجبة لكثرة ما في شئ من الامر فلهذا في شئ متعدي فيوجد في كل واحد منها على ما  
فانه فيح ما قاله المحقق الدواني دما كرس من لزوم كون الخبرات كلية ثم لان الكلية  
مجرد صدق على نوات المتكثرة لا صدق مع مضمونها من اخر على نوات واحدة و المتحقق  
هناك هو ان في ذلك الاول و ذلك ما قبل انهم قالوا ان كذا ثم مفاير بعد و اجاب  
انهم اعتبروا ان في شئ ما فعلهم انهم لا يشرطون ان في شئ من الطرفين فانه  
بالذات لان الكلام في ان مقدار الاعتبار لا يوجب التعدد فيما اعتبر فيه لان تعدد  
الاعتبار لا يوجب في شئ من الحدود و اعتبر التباين بالاحمال و التخصيص حيث جعل  
احدهما موصولا الى الامر الاخر و لم يوجب ذلك التباين موجبا لتعدد اقسامه كما فيها غنى  
فيه فذهب اليه بين العيين اي بين غنى العيين و زائرها اي كونها هارفين على  
ما غلبه من غير اعتبار في شئ من كونها تفيضين لغويين اخرين سواء كانا موجبين  
كانا من الغرض او غيرهم كاللذين في الامر لا في شئ و كذا العشر من السند قد كرس  
فيما سبق على غير من السابقين باللا محكم و اللزوم هو ان في شئ من التبيين التبيين اي

اي في نسب بالتقار و التقار بين العيين من حيث معروف هذا الوصف  
اي كونها تفيضين لغويين اخرين باعتبار عدم تلك النسبة الاربع لها  
لا باعتبار زائرها في محمول عنه متساوية بين الذات و الاطلاق من حيث  
كونها تفيضين بمصطلح الذات و ان طوى و النسبة بين العيين بهذا الا  
عبارة قد يخلو في ان الامر بين العيين بينها عموم من وجه او مشابهة باعتبارها  
في انفسها بكون النسبة بينها باعتبار كونها تفيضين التباين الجزئي قد يرد  
فانه في ما خرج من مبدء على فهمه ان في شئ و الا لكذب اي ان لم يجد في كل واحد  
منها على كل ما يبعد في عليه ان رفع الايجاب الكلي يستلزم السلب الجزئي و حكمته على  
صفة الصدق الذي يتضمنه الكذب فانه عبارة عن عدم الصدق في باي من العيين  
من عدم التبيين و مطابقة الواقع و الا لكذب التبيين اي لم يصدق في شئ  
منها على ذلك البعض و هو مرجح لانه ارتفاع التبيين في شئ مثال لقوله اي حيد  
كل واحد من تبيين المتساويين على كل ما يبعد في عليه تفيض الاخر و قوله و الا لكذب  
بعض الذات من بل انما طوى مثال لقوله و الا لكذب في التبيين على بعض ما يصدق  
سلب الاخر اي و الا لم يصدق في الكذب لصدق تفيض احداهما فكما في بعض الذات ليس  
بل انما طوى مثله فهو مذموم بطريق التمثيل و لا حاجة الى تقديره و بعض اللزوم ليس  
بل ان في قوله فيكون بعض الذات من تفيض مثال لقوله فيصدق عين احد  
المتساويين على بعض ما يبعد في عليه تفيض و ليس مثلا لقوله ان الكذب عليه  
اخر التبيين يصدق عليه سلبه على ما فهم لانه حكم كل شئ كصورة تفيض التبيين  
و غير ما فهم من سلبه و الا ارتفاع التبيين كذا و رده و ليدل جوده في عين احد  
المتساويين على بعض ما يبعد في عليه تفيض الاخر فهو محجج الى المثال و قوله فيصدق  
لا ان سلبه تصور في بعض الذات من تفيض مثال لقوله فيصدق احد  
المتساويين باخر الاخر لا يصدق عليه الكذب بل يصدق عليه تفيض و هو غير لازم من  
قوله فيكون بعض الذات من تفيض فانه قد وقع ما قبل ان قوله فيصدق التباين  
سند لا يثبت في اية من ايات ما ذكره من ان التبيين في شئ و اورده عليه  
يخفى ان الايراد على المثال بعد الاستدلال على المدعى لا معنى له الا انه اورده

واذكره منه فهو في الحقيقة راجع الى قول فيصدق عين احد التاويلين مع بعض  
 ما يصدق عليه نقيض الاخر ثم ان هذه المقدمة ايضا مدلولها ليس ما يندب  
 عليه نقيض يصدق عليه عين الاخر فالنقطة عليها راجع الى منع قوله والا لكانت نقيضا  
 فلذا اعترض في اقر بان هذا المنع مكابرة لان ارتفاع النقيضين مع بدنية واجاب  
 بان النقيضين مع العدول به تغاير وانما لا يترفعان مع السبب وقد  
 استشهد على السند احد ما بالان في هذه النسخ ان يبين هذا الكلام لا في قبل ان  
 كلام السند في دعوى الاستدلال لانه المدونة المحمودة للموجبة المحمودة  
 او وعليه يمنع الاستدلال فانه لا ان في كلام السند الى ذلك فانه ان السبب  
 المدونة المحمودة اي القضية الموجبة التي لا يكون السبب حجة اخرى لها فانه ان الاجابة  
 يستلزم اه اي صدق الاجابة يستلزم وجود المحمودة في طرف الاجابة ان  
 خارجا في رجا وان زهنا فذبت فانه ان جوت مفهوم وجودي اي موجود  
 في نفسا ومعدوم او لا يكون السبب حجة مفهوم او يكون حجة منه يستلزم  
 ذلك في التثبت في طرف ذلك التثبت لا شاع ارتفاع المدوم بصفة  
 قد اجمعه المنع المذكور هو انه يجوز ان يصدق الاول لعدم موضوعها فلا يكون  
 الثانية لانه يقتضيه وجود الموضوع فانه فان قلت ان اثبات المقدمة المنوعة  
 يعني الاستدلال في بعض الدلائل ليس بل يمكن لقولنا بعض الدلائل يمكن وبس  
 ابتداء استدلال على ان نقيضات وبين ما يترتب على ما وسهم به متغاير  
 اذا اعتبر في انفسها اي اذا اعتبر مفهوم نفسه وارفع عليه السبب حصل هناك  
 مفهومها متناقض في جميع احوال غاية السبب ليس بينها واسطة  
 وسيبقى هذا النقيض بمعنى العدول فانه اذا اعتبر صدقها اي صدق زهنا  
 للمفهومين المعترضين في انفسها فانه لان نقيضها بناء على ان نقيض كل شيء رفعه  
 في ولا شك ان معنى في معنى حجة اعتبر صدق المفهومين سواء كان وجوديين  
 او عدميين على ان بناء على ان رجوع الكوايات الى الموضوعين الكليين وكذا  
 فيما ذكر في اثباته لانه قضايا والمعتبر في اطراف القضايا ان في جانب الموضوع  
 والمحمول صدق مفهوم الموضوع ومفهوم المحمول على ذات واحدة فان اخذ النقيض

النقيض الى الابد ان يكون  
 السبب حجة اخرى لها فانه ان  
 في الحقيقة 2

لنوع منها كما سلب صدق على ما لا ما هو يقتضيه نفسه فانه فوضعت احدها  
 مقام الامر حيث قلت ان لا يمكن نقيض محتمل فاذا لم يصدق الا يمكن والارفع  
 النقيض فانها نقيضا باعتبارها في انفسها وقد اعتبر نقيض باعتبار الصدق  
 فوجوه المحمولى اي المحمولى وما يوجب المحمولى في الاشكال المذكور في الاجابة  
 الصدق اي صدق المتبوع وبين على ما بناء على رجوع الكوايات الى الكليات  
 الموجبين فيكون نقيضا بما سلبين اي سلب صدق المتبوع وبين على ما  
 لا سلبها في انفسها فانه في جميع قضايا ما بينا سلبا في الطرفين اي  
 حكم فيها بايجاب سلب المحمول لا سلب عنه الموضوع فانه الموجبة اس بانه  
 الطرفين بناء على ان ما نحن فيه كذلك والمق ان الموجبة اس بانه المحمول لا يقتضيه  
 وجود الموضوع لان الاجابة اعتباري صرف اعتبر العقل ان سلب شيء غير  
 ايجابه لانه السبب له وجوده كذلك والايجاب في الحقيقة بخلاف المدونة فان  
 الانعكاس به حقيقة وان كان في الحقيقة سلبا اذا اعتبره ما بين المقدمة متبوع  
 لو كذب احد في يدين النقيضين فكلها اما لعدم الموضوع وهو بطل لعدم  
 استدلالها وجودا واما الصدق نقيض المحمول عليه فيصدق عين احد التاويلين  
 مع نقيض الاخر مثلا اذا كذب كل ما ليس بابن ابيس باطل كان كذبه صدق  
 نقيض ليس باطن على ما ليس بابن ابيس هو صدق ان باطن عليه ففعل  
 فتم اليها بطلانها لا استلزام الموجبة اس بانه المحمول للموجبة المحمودة  
 الموضوع فانه وهذا الفن الزاهي ان المطلق انما يكون لا جلا لا عرض العا  
 الفلطف في الحكم ولا قضية حادثة لا من المانوه لا من المانوه في السدقة اطرافها  
 من نقيض الامور ان مد فلا حادثة الى مد فلا فلا يفسد في اخر اجزاء التواحد  
 المطلقة فانه كما هو بقاء واعتراض عليه بان الدلائل والامكن بالامكن العام اه  
 فانه الى غير ذلك من كون الموجبة الكلية متعكسة لنفسها بعكس النقيض ومن هو نقيض  
 المتباينين متباينين شيئا فشيئا فان بين المدوم في الخارج وبين الممكن العام  
 بمعنى سلب الضرورة في الطرفين مطلقا محض وعموم مطلق لصدق الممكن العام  
 على ما يجب عليه بين المدوم والامكن الممكن مبنية كلية لانه من ان بين عينها

و تقبض العام بتبين كل فيكون بين تقبضها عن الا معدوم والممكن العام بتبين  
جمعه مع تحقق العموم المطلق بينها لصدق الممكن العام بدور الا معدوم في المنع  
و ستموجع اخر الا معدوم لانه اذا واجب او ممكن خاص وبهذا الاستدلال لا يمكن التقبض  
عنه الا بالتعريف. يوجب تحفظا بعيدا ذكره الشيخ في شرح المطالع وبين  
وجه عدم ثبوتها وان شئت فارب مع اية وجه اشارته الى ما ذكره او لا ايضا كان  
جيدا لان القضية السالبة المحمول اخر علم المتأخرين مع ان مباحث هذا الباب  
مذكورة في كلام المتقدمين والقول بعدم استعداده وجوب الموضوع مما توقعه بان  
حكم العقل بان الوجود يستدعي وجود الموضوع لا يعرف بين ايجاب ويجاب فافهم  
الموجبة السالبة المحمول بتعريف الاستحالة العقلية قوله كما استرنا اية بقوله في قوله  
تقبض الاخص علمه من قبض الاعم فهو المختص بامر بان تأخذ قبض الاعم والاخص  
باعتبار الصدق للموضوع جعلا الى قبضين فان لم يعد في كل ما يستمكن عام ليس  
ما استرنا فلهذا ليس ثابتا لعدم الموضوع لعدم استعداده ذلك بل باعتبار صدق قبض  
المحمول بصدق بعض ما ليس ممكن عام انما قيلتم صدق بدور العام او تخص  
البحث بما اذا لم يكن العام من قبض الامور شاملة فتقبض العام والخاص ح  
بعد قال على كل شيء و خارجي اذ يعني فيلزم الموجبة المعدومة والمحملة فان قبض  
الاعم مطلقا اه مطلق الثاني متعلق بالخاص الاول ولا حاجة الى تبين الاخص  
الثاني لان كونه مطلقا فهم من قبض الاعم مطلقا فانما ان يعد في قبض الاخص  
بما ان المعنى العموم المطلق بينها فافهم كما في صدق عليه كل هو قبض الاخص بصدق  
عليه كل هو قبض الاعم ذلك لا يخص ولا اعتبار على هذا وان شئت فرب بعضنا ظن  
فقد انه لو لم يعد في قبض الاخص اه اى لو لم يعد في قبض الاخص على كل ما يصدق  
عليه قبض الاعم لصدق عليه ذلك الاخص عليه لا عين اخص ما على ما فهم قوله  
ودفعه عام من اعتبار القضية موجبة سالبة المحمول او متعريف بما علة الفضايل  
موضوعا الامور ان ملة فهو فليكن يستدل به الى الشيخ على اثبات ما دعاه كما  
بدل عليه بما روي في ان ما ذكره الاستدلال كما في الحسن فانه طريقة على حدة  
نه كما استظهرها وهو انه اذا صدق تقبض العام على ما صدق عليه قبض العام لم يبق

33  
لم يبق للعام فرسوى اخاص وذلك يستلزم صدق اخاص على كل اخر العلم وبما مرنا  
ان دفع ما قبل ان الحق انه كيف يمكن تنبيه كلام المصنف الاستدلال بما لا يبرهن به  
فما يجواب بان است نظر الى الواقع في دفعه ثم يعلم تبين جداى بعد هذا البحث  
حتى يجوز حواله على ذلك بل انما تبين فيما بعد عكس القبض على طريقا اخرى ثم لم  
نظر الى الواقع وان يكن مرصيا للمصنف ولم يكن اى كلف في اثباته ان ان  
اعني ليس ما يصدق عليه قبض الاخص بصدق عليه قبض الاعم بعكس قبض حتى  
لا يبرهن عليه قبض ما ذكره الاستدلال بما صرح المصنف به عند المصنف ايضا اعني قوله  
ليس كل قبض الاخص قبض الاعم والثاني وهو مستلزم لصدق اه والذكر  
بنية استهالك القبض فهو انى وما صرح به المصنف عند المصنف هو الاستدلال  
على الاول فليكن الاكف فليس يستلزم لان معنى قول استهالك القبض بسبب  
كونه عكس القبض اى مدلوله لانه لا يمتنع بوسط عكس القبض ولا يمتنع  
بينهما يدل على ذلك قوله فليس كل الاخص لا حيوان اه حيث انكف على عكس  
القبض فهو قريب من الاستدلال لان المحمول في القضية الموجبة الكلية اما الموضوع  
او اعم منه ولا يمتنع في الشفاكل منها يستلزم انتفا الموضوع واما شرح الفهم  
فانما هو في علم وجه ثبوتها في كل مكان فانه لا يعد في كل كى لا يمكن عدم  
وجوب الموضوع الذي يستدعي الموجبة فهو جزء من الدليل اى هو القسم او كبراء  
مطلوبه اى كانه كذلك كما في قبض الاخص علم قبض الاعم فهو فهو حقيقة اى  
اذا كانا اى اخرى تعريفها للمدى فهو حقيقة استدلاله بنبوت الحمد على نبوت  
الحمد وفهم معارضة قوله وما بعده اعني قوله اما الاول اه واما الثاني اه قوله  
ان الحق اى ليس الحق اثبات الحمد لانه انما يوجب لو كان الحمد معلوما لغير الحمد  
وفيما نحن فيه قد علم الحمد ولذا الحمد بل الحق تفصيل المدعى على فرضين يستدل  
على كل واحد منهما على انذاره لا لا بد يثبت المدعى بتمامه فانه يقال اى  
يصدق عطف تنبيه لقوله جعل اى الممار بعبارة غير ان يور وجه برف  
التفسيرين بانه التفسير لان يجوز العرف من التعليل تنبيه فهو الكلام  
شاع اى شاع في اللفظ حيث او لام التعليل مقام مرف التفسير كقولنا

هو تنزيه الحقيقة بمنزلة جزالة ليل بحسب الصورة بارحال لام التنبيل عليه قول  
المراد وهو معارضة على المطالبة معارضة صورة و بما ذكره قد سكت على كونه  
شأن الحقيقة ولا حاجة الى ان القول بان شاع لان شاع ولا الى ما قيل ان  
اشاع المظهر بما ينفع الى الفركي ينفع الى قوة الاول فانه خلاف الشارح  
بينهم ان معارضة على المحض الصراح معارضة فكون كسي الحال او حديد و  
القاسوس معارضة على كذا طائفة به والناسبة ظاهرة قوله حاصلة لا كذا في فهم  
ان المطالب بين حاصلة ورفع بما قيل ان التباين الجزائي ايضا يستلزم المدعى لانه  
لا يقال بدو التباين بين الكل ولا يستلزم جزو العموم مزوج لان ذلك انما هو في لفظ  
التباين الجزائي ومعقباته لو اطلق التباين لاحتمال ان يكون ذلك تباين واحد  
نوعيه استلزم التباين انما يجمع للعموم مزوج فلا يستلزم نوع العموم بينهما اذا  
لم يتصافا اي بكل كل واحد منهما على الاخر باعتبار بعض الاخر لكونه ما جود بين  
جزئين فما قيل انه يدخل في العموم مطلق فلا يرجع قوله قال لم يتصافا به و بهم لانه انما  
يلزم ذلك اذا كان معنى لم يتصافا لم يحتجوا بعمل صورة فان قلت او معارضة  
مستلزمة نوعيه قوله المدعى سالبه كلية كما هو المتعارف في موضوع الكثرة في سياق الشرح  
وعدم استبعادها من المواراة المماراة ليس يلزم به بغيره انه يجمع العقابا  
ان استلزم النسبة فيها ضرورة مع ان الشرح قال فصلا بالعلوم فكذلك انما  
ضرورية ولذا قدم هذا الجواب في الافاد العموم بناء على ان مملوك العلم فليكن  
قوله فليكن سلبه جزئية ويسمى سلبا في الحق فليكن رفع نوعيه العموم بينهما بناء  
على ان الصورة كذلك على ما ذكره عام محقق لبعض قوله كما حاصلة كذا يكون التفرق  
لابهم مع تحقق خصوصية احد الطرفين ابهاما في النسبة ولا ينفع باللباسية  
الجزئية ان هذا القول يوجب كلامه قد سكت ان هذا القول فيه كما لان المار بها الجلية  
مجردا من خصوصية في انه فلا بد من وجود ضرورة كاللاوجود واللاعدم الى اللاوجود  
معلوم فان لكل واحد منهما يصدق على بعض الامر ولا يصدق على شيء واحد فما قيل  
انه من الحيات الوظيف فلا يتم بيانه على تقدير تفصيل النسبة بالكلية العارضة  
في نفس الامر و بهم التباين جزائي بمعنى صدق كل منهما بدو الامر في بعض الصور

الصورة فقط بغيره جمعية متبادلة التباين الكل وهذا كما يطلق السلب الجزائي في مقابلة السلب  
الصحوي و يارب الشرح عن البعض مع الاستبانت للبعض وكأنه قال وان صدق ما بينهما  
عموم مزوج الا انه عليه بابا بين جزائي جزائي ليس عليه فاما التباين الجزائي اي  
بالجمع الاسم لازم فما قال يصدق لكل واحد من التباينين مع نقض الامر بناء على ان  
الكلام في الحيات العارضة في نفس الامر على ما به بيانه ونقيض التباين بينهما  
انما وانت تعلم انه يريد انه لو لم يجز العموم قوله احد التباينين لم يتم التقريب  
وان اعتبر العموم ما يتقدم لفظه كل او يجعل الاضافة للعموم يستلزم الدعوى بجزئية  
المقدمة فليكن استدراك ما في المقدمة من قوله لانه ان يصدق الى قوله مزوج صدق  
اه فاستدراك ما في المقدمة من معنى متبادلة في استدراك فيه فقط فليكن اقصر  
في بيان ما لا يحتاج اليه استدراك فيه فقط وبما ذكرنا كذا ان دفع ما قيل ان المحض  
لم يذكر فيه فقط كل فكل ما ذكره المحض مستدرك فيجب ان خلاصة ان قيد  
فقط متعلق بقوله مع نقض الامر لا بقوله احد التباينين اي يصدق احد التباينين  
لا احد التباينين مع نقض الامر لا مع غيره فليكن الاول صدق احد التباينين بدو  
نقيض الامر الثاني صدق نقض ذلك الامر مع عين الامر مثله صدق التفرق مع  
اللات ويصدق في اللات مع التباين فيكون مقارنته بهذا العبارة مفارقة  
كل واحد من التباينين بدو الامر فلو لم يصدق في اي ليس فيه فقط متعلقا بقوله  
احد التباينين ويكون محط الفائدة لفظا فيكون معناه ما ذكره في احوال عدم  
الفائدة فقط لا ينفع عليه حسن العبارة في قوله في هذا القيد متعلق بقيد ترك  
بتحقيق معنى الرجوع ووجه اللفظ لانه لان التباين ان يكون محط الفائدة  
لفظا او لاضافة الى التباينين لان الكل لا بالجمع فاعلم عليه اول  
ان لا يقال لانه لا ان يكون لا كفا على الجهم مع تحققه في جميع الصور ضمن  
احد الطرفين بخصوصه فصور في بيان النسبة قوله و جزم من ذلك انه سلك على قوله  
يقال ان النسبة اه اي يعلم ذلك القول بوجوب التباين الجزائي في الموضوعين اي  
في المتابعين المذكورين من غير حاجة الى التفرع بخلاف ما قيل النسبة بينهما التباين  
الجزائي فانه لا يعلم منه احد هما يوجب فيكون ابيا كما فاصدق ولا شك ان يطلق

فلا بد بان معنى قولهم بيا معنى قولهم اه مقدمة ثانية لما جاء به في هذا الكلام  
اه يحتمل ان يكون من تنمة الملبس ويحتمل ان يكون من علوم قدس كمنسب للجواب  
فيل اوجه بغير اعتراف ذكر استجوابه لعدم تعيين ما ذكره المعنى النسبة بين  
تعيين امرين بينهما عموم من وجه كما سيجري به اخر اخذ بها النوقف على قوله  
احد البابين مع تعيق لآخره في بعض المعنى وهو عين الاختصاص مع تعيق  
الاسم له فاذا ضم اه انما يرجع الى القسم لان الاخر مما ذكره نبوت استبان المعنى  
في بعض المعنى ونبوت العموم من وجه في بعض اخر واما النسبة الى عين شاملة فليكن  
فهم يعلم ما هي فاذا ضم ذلك الى ما يستفاد مما ذكره في تعيق البابين من صدور  
عين كل واحد مع تعيق الاخر فظهر ذلك في فانه في بعضها ما ذكره في تعيق الثانية  
بما في تعيق الامر بين اللذين بينهما عموم من وجه في فانه جملة معترضة بين قوله  
منه اولاد بين العطف في عليه معنى قوله لم يعرض له فيج توبهم انه اذا كان المعنى في  
ما يشاء رايه انهم فلم في العموم مطلقا حيث قال بينهما عموم اهلاي لا مطلقا ولا  
من وجه بانه لا جلا لمبا لفة في المعنى في ولم يعرض في النسبة الى ثانيا في البابين  
قال ذلك لاحتمال ان يحتمل على ان المعنى من هو واحد يسمى بابت مقابلته للمعنى في  
صنيفا وما يسمى بالامر مني لا يعنى عروضة للشيء الا بالنسبة الى كثيرين احدا في كما  
يشير الى علوم قدس كمنسب لان التمايز بين اه فان عدم صلاحية فهم من الاخر الا وان  
كان مستقلا بالنسبة الى كثيرين لكن عروضة للشيء وبسبب غرض تصويرهم ولا يأتى  
الى وجه كثيرين فاجابة في هذا المعنى ثانية للشيء بالنظر الى نفس مفهومه في فخصم  
عارضه بالنسبة الى ما هو اعلم منه فهو معنى اخاف لا يمكن عروضة للشيء الا بالنسبة الى  
العموم بين اخره في متمايز ان كذلك اي يكون احدهما صنيفا والاخر اضافيا بل معنى  
واحد اخاف في ولا شك انه امر مني الى النسبة داخلته في مفهوم النسبة الى كثيرين لا بقوله  
عروضة للشيء وانما صفة به الا بالنسبة الى كثيرين ويستند في نسبة اخره في عارضة  
للشئ وهو كونه من مرفوع الاشارة في ثمة في هذا المعنى ويكون التعقيب بوجه وهو العم  
منسب في غير انه او في ثمة في فانه في كاشرة الى فليدرك في اسان القاربة الى فليدرك  
من اكثر مما يسمى في ذلك وفي ثمة في فانه في واران معنى اخر الى مغايرة ذلك المقدم

فلم يثبت وثبت السمة لا عدم الفرق بين صلاحية للاشارة بين كثيرين وبين  
الاسم منسب الى الاشارة في التعقيب اعلم انه لو ترك السمة الى الجواب واكتفى بقوله في  
انه الذي يندرج اه الى حسن واخصر ان الزيادة في السؤال والقول بانه لم يثبت  
بعد ان فسر المعنى الا في قوله وهو الاسم منسب ثم الجواب بانه اراد مع اخر  
وقد بيناه مستبعد به الا ان الشئ في طرح المطالب طرح به بان هناك مفهوم مشترك  
المتبرنين والمعنى والذكر في رتبة كونه في مفهوم ما اربعة اوتلثة عند الشئ  
فلذلك قال بذا البابين رتبة حتى يرجع الى المعنى في ثمة في ان منسب الى  
عدم التوفيق بين المعنيين قوله لا يربط ولا فاجا كليات المدونة اذ لم يعرض  
لها في رتبة في المفروض مكان في في الفضا او متضا كما في رتبة البري لان  
الاخاف في اظهار ان كونه الا في في مرفوعة الاخاف امر طاهر في باري الرأى بخلاف  
صلاحية لفرق الاشارة بين كثيرين ولذا يأتى في ثمة في لكونه مغايرة في فهو  
توصيف للشيء بوصف مغايرة بآخره التفاضل مجرى التماس في كونه في اخاف  
الشيء الى الاضافة نسبة الغير الى المعنى في موقفا على تعيق البابين في كثيرين  
لكونه داخل في مفهومه في كان تعيق المعنى اه الى تعيق مفهوم الجواب في كمنسب موقوف  
على تعيق البابين في كثيرين في مفهوم ايضا قوله لان عطف في ثمة في عروضة في لا  
يتوقف على تحقق وكذلك مفهوم المعنى عروضة في لا يتوقف على تحقق الكثيرين في الفرض  
في علوم قدس كمنسب جميع الموارد على ما في كمنسب في الاستدلال على ما هو في ثمة  
مغايرة لعدم والملكة هكذا عروضة في ثمة في طرح المطالب واهال بانه على ما ذكره سابقا  
في القسمة حيث قال المفهوم الى ما مرث في ان يعنى في الفعل هو حصول الفعل او لا ان  
منع هو من حيث انه منصوص من وقوع الشئ في باجلى كمنسب في باجلى هو الجواب وان  
لم يمنع فهو المعنى الشئ في مفهومه في الذي ليس في ثمة في حصول في الفعل واسطة بينهما  
منع مفهوم المعنى قيد على ما مرث في ان يمنع الى مرث في ثمة في هو مفهوم مطلقا بغير  
او انظر الاجابة والسبب في تحقق في ليس في ثمة في حصول في الفعل مطلقا مرث  
ثم الم ارا ان التفاضل بين الفعلي والجزئية اعني المعنى وعدم المنع كذلك لا بين المعنى  
والجزئية لانها مفهوم من مضمونها المنع وعدم فليس احدهما عدلا للآخر بل بينهما



بالمطابقة فيكون الصورة بها بالذات وذي الصورة بالطلع فان مطابقته  
للذين هو له وان كانا المطابقة صفة للصورة او فسر بالنسبة الصحيحة للكل  
فان الصورة اي صفة مانعة عن شدة زى الصورة بين اثنين اي كل سبيلها  
سواء قلنا ان العلم غير المعلوم او شيخ وصال قد يرفاهه رقيق واما ثل  
حقيق ولا تنفك ما قبل ان نعي بما ذكره قدس سره في حواشي المطالع ان الكلي  
والجزئي معاني اربعة الاول ان الشدة الحقيقية وناسيتها الشدة المعنى المطابقة و  
ثانيها النسبة الصحيحة للكل واربعا في معنى حيث ان حصل في الكلي غير  
الشدة والمعنى الاول لا يفرق بين الشدة في الخارج والداخل في الكلي والداخل  
جزئي في الكلي واربعة جزئي في الشدة في الخارج والداخل في الكلي  
وزان الكلية والجزئية صفة الصورة على ان في قولنا ان الخارج المعلوم وصفة  
المعلوم على ان في ترتيب الالقول بالشيخ والكل والداخل في ما وقع في مرجع التجرد  
لا يحدده ان لا يصح تفسير الشدة بالمطابقة لان الكلية والجزئية صفة المعلوم على  
نفس عليه المتطابق والمطابقة وعددها صفة الصفة على ما حقق السيد قدس سره  
في بعض النسخ انه او ركنه لو استقر الى ان فرضي المصطلح كافي في الجزئية و  
الكلية وان كان الموقوف محال ولا يباح ذلك الاستدلال على صحة صفة الشدة  
او عدمها على خلاف بينهما والانه عليه بان على صحة فرضي المصطلح يجوز ان لا يحد  
منها ما استقر منها او مستقر عليها لان الخ يجوز ان يستقر في صفة صفة بان  
لا بد للزوم من العلاقة ولا يتصور للشيء علاقة بالتعريف كما سيظهر في البنية  
وقوله ان يجوز الاستدلال في خصوصها ان كانا بينهما علاقة عينية على ما هو  
التعريف قوله ان لو لم يرد وانه لا يكون مدعوا ما بقول ولا يكون مرشدا ذلك  
ولا يخرج الامور الغير كما صلت بالفعل وما بس مرشدا ذلك عنها وان كان في الاول  
لان الباري الى الفهم في ذلك اي المذكور في معنى الجزئي الحقيقي في بعض النسخ  
على الواجب كما اي على ذاته المفردة لانه على تقدير حصوله في فعل مانع عن وقوع  
الشدة فيه والالم يكن شغيبا واما ايضا المستحاضة على ان لا يكون مدعوا  
انما يحصل له ان لا يكون في السبيل يمنع تجديده قوله لاداة على وجه بعضه

الجزئية ان يجوز ان يحصل من اجتناع الوجود الكلية ووجه جزئي يكون مرادة في هذه ذاته  
المقصود وما قبل ان يتم الكلي الى الكلي لا ينفك الجزئية فليس سبيل على ما بين في محله  
كمن لا وفده قوله ان اللفظ انه علم لذاته كذا والفرق بين العلم والصفحة عينية  
في زان اسامع فلو لم يكونا صفرا بوجه جزئي لم يحصل الفرق من وضع العلم  
واجاب العلامة الثاني ان غير النقص بان شدة صفة علم ذاته في الخارج ولا  
ينسخ ذلك تعلقه الى ما يمتد وتتم في الذين فيكون رافلا تحت ما يمتد المعرفة  
ولم يرد ان هذا بعد في ما قبل الالكلي بصفة لانه مخرج في ثبوت الحكم بان شدة  
عين ذاته كما ثبت لا يتصور الانفكاك وهذا غاية مرتبة التوحيد والاداة كما هو  
للموجود في شخص من الصفات مع كونه قابلا لاداة واما قبل ان نسبة الشخص  
الى الكلية نسبة الفعل الى الجزئية فيكون كذا في صفة رافلا للابهام في غير مدعوا  
انما هي في الكليات المكنة فهو واما زان في معنى الكلي الحقيقي والكل الا في قوله  
النسبة بين الكليين واما ان الكلي الا في افضل من الكلي الحقيقي والكل الا في قوله  
قوله وحده فيها بدونه قبل في بحث ان كل مفهوم من كل يندرج تحت الاخر  
والالم يكن في منها ما لا يدل عليه رجع تحت نفسه او كما هو انما اراد بالادارة  
فكون كل منها موضوعا للاخر فلا ينفك في كونه غير باضا في عند الجوهري وان اراد به  
فكون كل واحد منها افضل للاخر فمما لان العموم في خصوص ما بين الصفات ووجهها  
الى موجبة كلية وسابقة جزئية ولا سببية فيها فهو قلب جزئية فليس منها فانه  
الان على ما عرفت في مفهوم الكلي لانه عرض لها الكيفية وهو كونه متفقا فيها  
علاوة في النوع الا في وانما لم يقل ههنا ما قال في الجزئي الحقيقي والكل الحقيقي  
من ان شدة وان كان في مفهومه على تفق الغير الا ان شدة لا يتوقف على تفق  
الغير لان تفق النوع الحقيقي والتفاوت في به يتوقف على تفق افراد ان زان  
وان خارجا فاما جابا واما في مفهوم الكلي والجزئي اعبر عما في  
الاستدلال في النوع الحقيقي كونه مقولا بالفعل على كونه متفقا بالمتفقا  
فلا في نوعه اي مع ما استقر في النوع الحقيقي قوله فيكون مضافا الى يكون النوع  
الا في مضافا لنفسه بهذا الظاهر لا يجوز اذ احدهما في تعريف الا لانه

لم يوضع له ظهوره مما تقدم في بيان ذلك اي التفاتين بينهما قول الانبى  
اه بيا السبب التفاتين بينهما كما تقدم في التفاتين الالب والابن في قوله  
شكاه بيا السبب التفاتين في الالف والفاء في قوله بيا السبب التفاتين في الالف والفاء في قوله بيا السبب  
الجبس عليه ما خرج جواب ما هو في متعاشا من مشهور بان كل عرض لهما المتعلقان  
المتعاشان هو قول الجبس متعلقا عليه في جواب ما هو في قوله متعلقا عليه الجبس في جواب  
ما هو وانما لم يكن في بيا التفاتين بينهما لكونهما متعاشا وما هو منه راجع فيه لان ذلك ثبت  
فمنه قريب اضافي لكونها اضافية له الشاهه اي مع انه موافقة على المتعلقين على  
ما هو الحق لا على ما افتراه من قوله تفريقا في التفاتين راسخا في رايه لا يعلم ذلك الجبس  
في الرسم فهو كما هو الظاهر مما قالوا انه لا حقيقة في كونه المتعلقين في قوله راسخا في رايه  
العدم اه تليق لقوله لا بداه فلا بد ان على تقدير وقوعه في التفاتين قد وردا كونه  
تامة بجزان يكون ما ذكره من انهما متعاشان في الالف والفاء في قوله بيا السبب التفاتين في الالف والفاء في قوله بيا السبب  
ما بنوع الافاضة وهو اشتغال على اضافية اخرى كوقوعا في التفاتين على نحو ما قبل في  
نسبة القولين في قوله الافاضة قال في الصورة المتصورة من حيث الالف والفاء في قوله بيا السبب  
سنة بعد في المتعاشات لانهما عبارة عما يجيب بهما عن السؤال بما هو وهو لا يكون  
الاطنية والصورة كما عرفت سبطين على العلم والمعلوم والكل منهما ما في ههنا قال  
والصورة العقلية كما في الماحضة من الاشياء فلا بد من صورة الجبراس على تقدير معمولها و  
جبريات الامور العامة فانها عقلية ليست بجليات في الالف والفاء في قوله بيا السبب التفاتين في الالف والفاء في قوله بيا السبب  
المنع كونه لازما في ههنا في ههنا بالاشياء ههنا مثل قولهم سلسلة التفاتين  
بينهما بالواجب فالطرفان خارج عن سلسلة في النوع الحقيقي العقيدة فالتشخيص  
عارض للنوع نسبة اليه نسبة الفعل الى الجبس جزءا لا يتجزأ كما يدل عليه قوله في قوله بيا السبب  
فما قبل الاول فلو لم يدل على الحروف واخره يدل على الجبرية وهم هذا من غير التشخيص  
الذي بينهما اية سلسلة الكلمات فلا بد ان مقتضى هذا كذا والمراد بالنوع ما يجد في  
عليه النوع في لسانه مثلا لا مفهوم في قبل ان لو صدق عليه النوع العقيدة صدق عليه  
النوع المطلق لكنه ليس كذلك وهم قائلون بان النوع العقيدة مبنية على حقيقة كلية وههنا  
الصفات في قوله بيا السبب التفاتين في الالف والفاء في قوله بيا السبب التفاتين في الالف والفاء في قوله بيا السبب

كما صرح به بعضهم في اختصار لفظ العقيدة على المتصفين اشارة الى ان النوع المتصف  
بصفات مصرية سوية له كالات في الفاعلة خارج عن سلسلة وكذا الجبس  
المتصف بصفة متساوية له في الحيوان الملائكة والانس والحيوانات  
فمنه شبه فلا بد ان على الالف في قوله بيا السبب التفاتين في الالف والفاء في قوله بيا السبب  
جواب ما هو في قوله بيا السبب التفاتين في الالف والفاء في قوله بيا السبب التفاتين في الالف والفاء في قوله بيا السبب  
الجبس في جواب ما هو في قوله بيا السبب التفاتين في الالف والفاء في قوله بيا السبب التفاتين في الالف والفاء في قوله بيا السبب  
فمنه فان الجبس ان اه تصويرا لكم الكلي بصورة الجبس في لسانه سببها سببها وليس  
اشياء له بها حتى يراد ان الشا لا يجوز ان لا يثبت الفاعلة اي الجبس ان مثلا في الجبس  
مع زيد في الوجود بواسطة الالف في قوله بيا السبب التفاتين في الالف والفاء في قوله بيا السبب  
الا علم انه لا لم يقال زيد ان في كل ان في حيوان فزيد حيوان قوله لان الجبس ان  
اي اي الجبس ان المطلق اعني لا بشرط في الالف الذي هو الجبس لكونه امر امري محتملا  
لانواع كثيرة في الجبس ان اي نوعا محتملا بغير الفعل فيه لم يكن محتملا على زيد اي  
منه اي في قوله الافاضة لانه يعلم منه حقيقة في الخارج قبل تحصيله فيلزم منه  
جواز كونه زيد حيوانا من غير ان يكون نوعا من انواعه وذلك باطلا في قوله بيا السبب التفاتين في الالف والفاء في قوله بيا السبب  
لو كان الجبس ان المطلق محتملا على زيد من غير تحصيله ان اي نوعا محتملا بغير الجبس  
عليه بغير تحصيله في قوله بيا السبب التفاتين في الالف والفاء في قوله بيا السبب التفاتين في الالف والفاء في قوله بيا السبب  
بعد محتملا انما وعاظه نانا انه قد مضى ما توهم من ان عدم صحة حمل الجبس ان الذي ليس  
ما في الالف لا يثبت عدم صحة حمل عليه ما لم يطرأ نانا بجمه ان يكون المحمل عليه الجبس ان  
مطلوبا فان قبل الجبس ان جزءا لا يتجزأ من مقدم عليه فلا يكون معلولا له قلنا لانه راجع  
في ذلك لكن لا امتناع في ان يكون الفاعلة في الوجود علة لشيء من مقدم لشيء اخر كذا  
في حواشي المطابع وهو ما خور من كلام الشيخ في الشفا حيث قال فيمكن الجبس المحمل  
على الالف علة لوجود الجبس والى ذلك ما نحا ان يكون الجبس ان علة لوجود  
الجبس لانه في قوله بيا السبب التفاتين في الالف والفاء في قوله بيا السبب التفاتين في الالف والفاء في قوله بيا السبب  
عنده اذ لم يكن وجود العلة في نفسه ووجودها في ذلك الالف في قوله بيا السبب التفاتين في الالف والفاء في قوله بيا السبب  
العرض في نفسه ووجوده في قوله فان العلة فيها واحدة وليس كذلك حال الجبس في الالف

فانه ليس وجوب الجسم هو وجوده للذات المستقر في كل وقت لا عاجل اليه لان  
الجزء هو الجسم من طرائق اعني المراتب والحوادث لا بطرائق فاعلم ان المقدم  
في الحكم لا يكون مقابلا للجسم في المطلق الجسم كما عرفت ذلك من قوله في كتاب  
ذلك انه فانه قد عرفت ان الاستيعاب في الاول في تقدير الجسم في كماله النوع  
الجسم القريب لا مطلقا الجسم فلا بد من ان لا يكون الاجناس البعيدة اجناسا لها  
اعني هي بعينه بالقياس اليها بل ان لا يكون مقابلا بالقياس اليها والاستدلال فيه  
قد روي في النوع الاضافي اه فتقوله في جواب سؤاله في جواب سؤاله في  
والعرض والعدم والفصل يقال عليه على غير ما الجسم في الجواب ما هو يخرج الجسم  
فقد روي في الحقيقة حال من مراتب النوع لا من فاعلم ان الاستيعاب في كماله النوع  
لا حاجة اليه لعدم سبق الفهم الى ذلك اي ان الاستيعاب في كماله النوع لا من فاعلم ان  
على النوع في الحقيقة غير موجود في الاستيعاب في كماله النوع لا من فاعلم ان  
الاضافي ولذلك قال في كتابه في الاستيعاب في كماله النوع لا من فاعلم ان  
ان المقام مقام الابدان وانما هو مراتب النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
تحت نوع اخر وقوله لا يجب ان يكون في كماله النوع لا من فاعلم ان  
روى في الحقيقة في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
قوله وانما النوع الاضافي تحت الابدان كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
العطف على اسم الابدان ذلك انه ليس في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
وخاصة ان المقام ان لم يرد على تقديره في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
منع الملازمة بان لا يلزم اما تقديره في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
نوعا حقيقيا غير رتبة جنس او صفاته فصل جنس في الابدان في كماله النوع  
لغير رتبة حقيقيا في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
النوع في الابدان ان الجسمان نوعا حقيقيا في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
بالنسبة الى جميع افراده في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
النوع في الابدان ان الجسمان نوعا حقيقيا في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
ان الحكم في الابدان في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع

الاستثنائي متناوفا في حكمه ام ان الذي خارج لا يتناوب الا في كماله النوع  
وهذا خلف اي خلاف المفروض وهو كونه نوعا حقيقيا في كماله النوع  
بين الابدان في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
بعض تمام الحامية في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
وبين افراده في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
وقد عرفت ان نوعا حقيقيا في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
فليس في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
قوله في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
فليس في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
افرادا غير فيما سبق نوعية النوع في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
نسبة الى افراده مطلقا ثم بطل ما به لا يمكن ان يكون تمام حامية في كماله النوع  
وبهذا اعني نوعية بالقياس الى افراده في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
ان يكون الجسمان تمام حامية في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
منزوعة احتياجه في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
احد هما فان كانا النوع في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
كل واحد من تمام حامية في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
جنس في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
فهذا لا يفرق ما عرفت من انما في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
لانه لا يكون تحت نوع بل استثنائي فان لم يكن في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
اما مفرده اي لا يجرى ان يكون في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
حقيقيا وقد سبق بطلانه في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
حقيقيا بل منسوخا الى مفرده في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
وعده اربع بدل على ذلك في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع  
عدم الرتبة وليس هذا من قبيل جعل الذات في كماله النوع الاضافي وهو في كماله النوع



من طرف الخط والنقطة الى طرف سطح المجرى والخط الى طرفه  
 الخط والنقطة المركب فيسبغ ان كل واحد منهما تحت جنس النقطة وكذا  
 الواحد فان تحت الواحد اشياء متنوعة وانسوية وانسوية والعربية والاشياء  
 والاجتماعية والاعتبارية واما في الموضع الثاني فانهما مندرجا تحت جنس  
 الكيف عنده البعض فيكون نوعين واخا فحين دخلت تحت الاشياء  
 ان الثالث انما هو بساطة او ارباع او اربع وهو لا يستلزم البساطة  
 انه من فمهور ان يكون لها ما يشك عليه من كنه من حيث تحت احد  
 المقولات المستمرة او لا لا يتوهم تحت الناقصات باختلاف العبارات  
 ليست انواعا متينة اي بالقبول الى اخرها انما هي متينة والافضل انما هي متينة  
 بالنسبة الى مضمونها الا انها افرار اعتبارية از بسبب الفرق بين المقولات بينة الا  
 باعتبار ملاحظة التقيد بامر خارج وعدمه فيجب ان يستلزم ان يجرى به ان  
 تحريق السندية والسند وان افاد قطع كل منهما على الاطلاق الى المقول منها هو قسم  
 المقول في جواب ما هو على الدال للعكس وان على المقول هو التقيد الاخر اعني بما  
 مطابق نفس الدال فينبغي ان الدال ما يتضمن والالزام لا يقال في جواب ما هو  
 انه اذ رجا استغناء عن استعمال المصطلح في غير ما وضع له او لازمه مجازا ولا  
 بالقرينة كما نعت من اشارة الموضوع له فلهذا او كانا انما استغناء استغناء  
 في معنى التضمن والالزام لا بد ان يكون معناه قرينة مانعة من اشارة معانيها  
 المطابق فادى فيقول انما لا يجوز الاستغناء الى جزء اخر او لازمه للقرينة  
 المعنية للمرا لا يجب ان يكون قطعية الدلالة على تعينه اذ يجوز ان يكون للفرق او  
 العارة او كصورية كلام او استرطاف به فلا بد ان ما قبل يتوهم ان يقال  
 ان رجا استغناء من الى معانيها المطابق ولا يعنى في فهم الحق على القرينة مجازا  
 مفادها ولا حاجة الى ما عسى قد كرس من ان الاستغناء الى العجز الاخير واللازم الاخر  
 فيجوز ان يدل عليه مطابقة كما يقال في جملة ما يزيد فيكون ناطق وح لا يكون التفسير  
 المستعار منه مقصودا لان المقول تمام الى ما يوجب تصور ما هو باعتبار  
 التعديل هو موجب تصور المحذور وتعبيره في مواضع المطالع في الابدال عليه نفسا

كان يقال في جوابه ان من جهة اخرى او بعضا الى كل الجملة ومرة في ذلك  
 بهذا الى الحكم المذكور فيجب التضمن فيكون لا بعضا وجملا لا التزام مطلقا في ذلك قبل ان لم  
 يتعرض للتضمن لكنه من جهة اخرى وهو لا يكون لها كونهما من جهة وكذا يقال لان الرسم الاكبر  
 يدل على ما بينه المحدث وتضمن في ان الالتزام المسمى ريجي لا يجوز ان يذكر لفظ يدل  
 بالالتزام على مفهوم معنى في التعريف وحاصلا وعدم جوابه في ذلك الا لفظا مجازية ولا يتوهم  
 من ذلك مجازا هو فانها لم يفهمها المطابقة موجبة لمعنى المعنى في الاول  
 جوازها في الاستغناء من مجاز استغناء في اللفظ المجازية في التعريف مع القرينة  
 المعنية للمعنى وذلك لكونه الاحتياج الى التعريفات ولكنهما مسترود باللوامز البينة  
 المساعدة للمحدود ولما يوجب لزامه في واحد كذا ولو وجد وكل واحد من هذين  
 المحذور فلا يغير الاستغناء الى غير ما قصد به صاحب التعريف في اي مظهر لم يكن  
 حجة المقول من لفظ المذكور من قبيل ليس الكلي ما يقتضي لا من قبيل ليس الحد لول بالبدال  
 فلا بد ان المقول في قوله من قبيل اللفظ فلا يمكن ان يكون مدلوله بالمطابقة و  
 لا يحتاج الى ان يقال المراد حجة مفهومة في الاستغناء لول بالمطابقة لظهور الواقع  
 فيه ان الدخول في الثاني اظهر في ان كل من كان من الواقع والداخل  
 من جهة مع ان كل من جهة بين اي المدلول بالمطابقة اذ هو بالتضمن الاستغناء  
 كل من الوقوع والدخول للذات في نظر الى كمية ان ا ه فان قيل فلم جعل قوله فيهما  
 دون عدد المفردات اب قلت لان معنى تعقيب الفصل قسم في الجنس تعقيب قسم  
 له في نفس الامر لان مجر اعتبار العقول والادراك في الفصل امر احد بانه لا بد  
 في الجنس المتوسط اي في حكمه انما ان في قوله من جهة وتضمنها من جهة وكذا  
 قوله لانه راجع الى النوع المتوسط اي في حكمه فلا بد ان النوع العالي لا يجب ان يكون  
 متوسطا ولا الجنس اسفل من متوسطا كالمتوسط في نوع عالي له قوله تحت الكيف  
 وحيث ان لا بد من النوع المتضمن وكذا الحال في النوع المنفرد فانه في حكمه في  
 اسفل في جواب المقول له في قوله تحت الكيف وهو المقسم لعدم النوع تحت الجنس  
 المنفرد فانه في حكمه الجنس العالي في جواب المقسم لكونه حسا وهو المقول بمجوز بطله و  
 لم يتوهم قد كرس بينهما لان الكلام في بيان النسبة بين الفصل الى الفصل في



عن جميع ما عداه مع التوجيه بالوجه فيه بذلك ان التصور لا يكون معه الا التسمية  
 الاسم قوله او لا يمكن اه لان التسمية لازم التصور ما قيل انه يجوز ان يتصور  
 بامر من من يجمع المفهوم فلهذا التسمية امر فلهذا لا يكون له وجه غير تسمية  
 وكذا النقض في رابعه **قوله** فلهذا لا يكون له وجه غير تسمية  
 المعرف واللام بين النطق جميع قوانين الاكس **قال** ثم للمعرف اه قال  
 قلت جدا ما عرفت المعرف بما مر سيقار منه مفادته للمعرف فانه زائد على  
 جميع قلت اللزوم منه ان يكون بينهما مفادته بوجه ولا يلزم ان يكون ذلك  
 من حيث انه معرف عالم امر ثم المعرف انما يكون نفسا للمعرف من حيث انه معرف  
 او غيره **قال** الا لا يكون ان لا يكون نفسا اي من حيث انه معرف نفسا للمعرف  
 بحيث لا يتغير بوجه من الوجوه **قوله** هذا موقوف ان هذا الحكم الكلي هو  
 المظن موقوف على ذلك الامر من فلو بنا في محله وجودا خاصا مستندا لوجه العالم  
 في بعض الصور بان يكون العالم لازما بيا للخاص **قوله** معقولا بالكونه ايا التفسير  
 لا لا جالي فانه لا يستلزم تغير العالم **قوله** لم يلزم اه واسرف ان العموم انحصار  
 ليس بينهما عيب لتفادله بل عيب التقيد والحق في نفس الامر **قوله** انما جازاه  
 ان ليس العموم وانحصار بينهما في العقل ووجه اللزوم البين بينهما ليس في  
 فيجوز حصول الكل في العقل بدونه حصول العام فيه **قال** والمعرف لا بد ان يكون  
 اجمع من المعرف من حيث الوجه الذي هو معرف لا بد ان يكون اكثر ظهورا من المعرف  
 من حيث انه معرف بالنسبة الى اسم مع وجوده بغير تقدم موقوف لكونه سببا لكونه  
 في الحصول يستلزم زيادة ظهوره عند العقل وانما قيد بالنسبة الى اسم مع  
 لان انما قد يكون اجمع بالنسبة الى قوم بعب عليهم وفيهم ولا يكون كذلك  
 بالنسبة الى قوم اخر لانه اعم قد يكون في خصوص المطالع وانما قال اجمع لان للمعرف  
 ظهورا في العقل باوجه الذي هو الالطاب وهذا شرط من شرط العلم كالا  
 يتبع فانه في الشبهة التي سرفت لبعضنا ظنين وطول الكلام فيه **قال** فكل  
 ما يصدق المعرف اه الاول بكسر الهمزة والثاني بفتحها **قال** ان يكون المعرف اه  
 من ولا اه الاول بكسر الهمزة والثاني بفتحها وكذا في تفسير المنع **قال** وهو ملازم للملكية

للملكية الثانية اه العوارب ان عليها كي نفس عليه السيرة في المطالع اللزوم اما  
 انه بغير التفسير الاعتباري **قال** وهو ملازم للملكية الاولى لكونه عكس نقض لها  
 اي ما لم يصدق عليه المعرف بفتح الهمزة يصدق عليه المعرف بكسر الهمزة **قال** ما لم يوجد  
 المعرف اه الاول بكسر الهمزة والثاني بفتحها وكذا في تفسير الانعكاس **قوله** ثبت الملازمة  
 اه اي اللزوم من الطرفين الى اربابها واللم يكن لها مدخل في الحق اعني  
 استلزام الحقيقة انية للانعكاس **قوله** والمقابلة بينه وبين ان صح الاطلاق  
 في المقول هو النقل لانه وضع ثاني والثالثة بين المتبينين لمجرد جميع هذا المظن  
 على غير من الاطلاق ووجه المنع لا يكون في الاطلاق بخلاف الجازف ان الصحيح فيه  
 وجود العلوقه والناسبة فكل يوجه فيه بفتح الاطلاق **قال** ما يتركب من  
 اه او مانع حكمها بان يقال تعريف الجنس العقل صفا لها والم امر اجمع في العقل  
 بانفسها سواء كانا حاصلين بالكونه التبعي او لو كانا حاصلين باوجه كالمعرف هو  
 ذلك الوجه وهو وجه للمعرف ايضا فيعرف ذلك في التعريف لا الجنس او العقل واما  
 المكسب من العقل الحسوسية وان كان في حد ابعث الا انه عالم بنبوت وجوده في حق  
 السقوط عن رتبة الاعتبار واما التحدية بالاجرة الخارجية فان شرط في معرف  
 كونه محملا على ما في الذنب فلا يمكن التحدية بها لا باذن لازم بالقياس اليها  
 كما يقال است وسقف وجهد ان يكون رسالا او ان لم يشترط ذلك و  
 التحدية تحصل بذلك الاجرة الا انه لندرة السقوط عن الاقرب كما سقطت الاجرة  
 في تلك الاجرة وكذلك المكسب من امرين بينهما حكم وحقوقه من وجه ساقط عن  
 رتبة الاعتبار لا تشاؤم في التبيين الحقيقة **قال** وانما لم يثبت اه في التحدية  
 الى انهما مقلدان في المعرف الا انهم لم يجتهدوا في الاقرب فلو لم يكن تعريف المعرف  
 منتقضا منها بفتح اسم الكل من عند انما كان كسبة ان انطوى الخافض فانما لم  
 يغيره في الاقرب فلو لم يكن الحقيقة اجتماع التفسير **قوله** وكثيره في غير ذلك  
 اطلاقها بانها لا انهم كونه حدا للعدم اشياء على التبيين **قوله** واسلم انما هي في الوجوه  
 مع ان الحقيقة يقال لها هي الموجودة تنصب للعلم ووفقا للعلم على التبيين المطلقة  
 والم امر الموجود في نفس الامر سواء كانت من الاعيان او من الازياء لا في الوجود

قوله تعالى واصبر الى احسان قدر الله لا يقدر على ذلك الا صاحب النفس الفذة  
 الذي ليس علمه كسب قوله ريس القوم اي ابا علي ابن سينا قوله فمعدية المنزلة  
 اى من حيث انها مفروقات وضع اللفظ بالاشياء في اللغة والاطلاق قوله ليس محمدا  
 واسوما بلام لانها رتبة لفهم الاسم اما بناءها او بغيرها منها قوله بسب  
 الحقيقة لكونها رتبة للمعاني الموجودة في نفس الاسم بالذات سواء الوفاة  
 قوله واما الاطلاق عليه فيكون رتبة الى ان في عبارة اسمها من ذيل المعنى  
 من المعدي الاطلاق على الذات بل الاطلاق على المحذور بالذات اما المعرف  
 قوله لهذا الغرض الاخير بهذا مع انه اشنع ولا فائدة في لفظ الاخير والفظ لهذا  
 الغرض ايضا قوله والعرض العام قد يند التميز الزاني وهو ما اذا جعل اللفظ  
 من قوله لان لا يكون جزء معرف لجواز ان يعبر عنه كسب من العلم فيبين العاملين  
 خاصة مساوية كالطائفة الاول قوله بالصواب وللشارة

الى هذا الرسم النافض وجماعكم ولم يبق بعد عيص

تغایر که اولاً لکن علی ما ذکره است شرح المکر

من العرض العام والفصل مع الخاصة

داغده اسم الناقص

مخدوم خانہ

تمت الكتاب قدسكم بهون الله الملك الوهاب

اعطى بغيره الكتاب وصاحب الخط بغيره في الشرب اعطى الفقير دونه وحسب



۴۲۶ سنه خذوه

عَفْوُ اللَّهِ وَلِوَالِدَيْهِ





